ملفات قراءات إفريقية (٨)

قراءات إفريقية

المعادن مقابل الأمن..
الوجه الآخر لصناعة التعدين في إفريقيا جنوب الصحراء

المعادن مقابل الأمن..

الوجه الآخر لصناعة التعدين في إفريقيا جنوب الصحراء

في قلب إفريقيا جنوب الصحراء, حيث تمتزج التضاريس الوعرة بثروات طبيعية هائلة, تتشكل ملامح معركة خفية لا تقل شراسة عن صراعات السياسة والسلاح.

إنها معركة السيطرة على كنوز باطن الأرض: من الذهب في غانا, حيث تنتشر ظاهرة «الجالامسي» غير القانونية, إلى البلاتين في جنوب إفريقيا, الذي أصبح محفزًا لتنافس عالمي محتدم, مرورًا بثروات أعماق البحار قبالة سواحل ناميبيا, التي تكشف عن فرص هائلة.

في هذه الرقعة الشاسعة, لا تسير صناعة التعدين بمعزل عن السياسة, إذ تمتد أطماع القوى الدولية من الصين إلى الولايات المتحدة, وتدخل تركيا على الخط محاولة تعزيز نفوذها عبر اتفاقيات تعدين استراتيجية.

وبينما تطمح بعض الدول, مثل رواندا, إلى توظيف التعدين كأداة للتنمية المجتمعية, تكشف تجارب أخرى, كـ«سيماندو» في غينيا, عن فرص ضائعة وعقود معطلة بفعل الفساد والصراعات.

لكنّ المعضلة الكبرى تظل في معادلة «المعادن مقابل الأمن», التي تفرض على إفريقيا خيارًا صعبًا بين استغلال مواردها أو التنازل عنها مقابل وعود بالاستقرار.

فهل تنجح القارة في تحويل مواردها إلى رافعة تنمية حقيقية, أم تظل حبيسة أطماع الآخرين وصراعاتهم؟

> استغلال مواردنا أو التنازل عنها مقابل وعود بالاستقرار

في هذا الملف من قراءات إفريقية نتابع عن كثب هذه القضية ونجيب على تلك التساؤلات.

المحتويات

4 **الكنوز المغمورة:** فرص وتحديات التعدين في أعماق البحار الإفريقية: ناميبيا نموذجًا

17 التعدين غير القانوني في الذهب "**الجالامسي**" في غانا: الأسباب والآثار ومحاولات المكافحة

27 حزام البلاتين في جنوب إفريقيا مُحفِّز للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى

35 مورد الذهب الإفريقي بين مطرقة الاقتتال الداخلي وسندان التنافس الدولي

59 دور شركات التعدين في التنمية المجتمعية في إفريقيا: **بالتطبيق على رواندا**

70 "**المعادن مقابل الأمن**" ومتوالية المقايضات... النسخة الإفريقية

80 المعادن الأرضية النادرة في إفريقيا ومستقبل صناعة التكنولوجيا الخضراء في العالم

91 مشروع سيماندو الضخم... عقود ضائعة وإمكانات تنموية هائلة

104 في طريق الإصلاح: (فقرة إخبارية)

في ضوء اتفاقية التعدين: هل تستطيع تركيا تعميق نفوذها في النيجر؟

43

صراع المعادن: هل تنجح محادثات ترامب في كسر هيمنة الصين على كنوز الكونغو؟

53

قراءات إفريقية

f m s t y E c

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله أحمد

مدير التحرير
بسام المسلماني

سكرتير التحرير
عصام زيدان

www.qiraatafrican.com

الكنوز المغمورة **فرص وتحديات**
التعدين في أعماق البحار الإفريقية:
ناميبيا نموذجاً

د. رضوى زكريا رضوان
باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية

الاقتصاد الأزرق المستدام هو نَهْج طَرَحه المجتمع الدولي لمراعاة سلامة المحيطات في إطار سعيه إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويُعدّ الاقتصاد الأزرق من أهم أنواع الاقتصادات؛ فهو اقتصاد قائم على التعاون والمرونة، ومراعاة الفرص مع الترابط المتبادل بين الدول.

ويعتمد نموّ الاقتصاد الأزرق على الاستثمارات التي تُقلّل من انبعاثات الكربون والتلوث، كما يهتم الاقتصاد الأزرق بتعزيز كفاءة الطاقة، وتسخير قوة رأس المال الطبيعي والفوائد التي تُوفّرها هذه النظم البيئية، إلى جانب حماية التنوع البيولوجي في المناطق المستهدَفة.

ويمكن تعريف «الاقتصاد الأزرق المستدام» بأنه «الاقتصاد الذي يُوفّر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية، ويستعيد ويحمي ويحافظ على النظم البيئية المتنوعة والمنتجة والمرنة، كما يستند إلى التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدفقات الموارد».

تعريف التعدين البحري وأهميته الإستراتيجية

وفي هذا السياق يُعتبر التعدين في قاع البحار جزءًا مهمًّا من الاقتصاد الأزرق؛ حيث يمكن تعريفه بأنه عملية إنتاج واستخراج ومعالجة الموارد غير الحية في قاع البحر أو مياه البحر.

جدير بالذكر أن قاع البحر يتشكل من ثلاثة رواسب معدنية بحرية رئيسية بما في ذلك العقيدات المتعددة المعادن، والكبريتيدات متعددة المعادن أو كبريتيدات قاع البحر، وقشور الحديد والمنجنيز الغنية بالكوبالت. وفي حين أن البحر الأحمر والمحيط الهندي يحتويان على رواسب كبريتيد ضخمة، فإن الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من إفريقيا تحتوي على رواسب من العقيدات متعددة المعادن والقشور الغنية بالكوبالت. بالإضافة إلى أن بعض هذه المعادن عليها طلب مرتفع للغاية مِن قِبَل الشركات ذات التقنية العالية وتقنيات الطاقة النظيفة. ولذلك فمن منظور النظام الإيكولوجي البحري الكبير في إفريقيا هناك منطقتان مثيرتان للاهتمام، وهما المياه العميقة على الحافة البحرية للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنجيلا قبالة جنوب غرب إفريقيا، ومنطقة المياه العميقة للنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار أجولهاس قبالة جنوب غرب إفريقيا.

جدير بالذكر أنه ولسنوات عديدة كان استغلال التعدين البحري محدودًا في المناطق الضحلة بالقرب من الشواطئ (أقل من 50 مترًا في عمق المياه) لاستخراج الماس والقصدير والمغنيسيوم والملح والكبريت والذهب والمعادن الثقيلة. ولكن مع نفاد المعادن الداخلية أصبح التوجُّه لاستغلال المسطحات المائية العميقة أكثر؛ حيث يُنظَر إلى الفوسفات ورواسب الكبريتيد الضخمة وعقيدات المنغنيز والبلاتين والقشور الغنية بالكوبالت باعتبارها آفاقًا مستقبلية محتملة.

فعلى سبيل المثال، تُعدّ ناميبيا الواقعة على حدود النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنجيلا واحدة من الدول الإفريقية التي بدأت التعدين البحري في الستينيات. ومع تراجع التعدين البري لديها، فإنها تتحرك بقوة لاستغلال التعدين القائم على المحيط. نتيجة لذلك، أنتجت شركة تعدين الماس البحري في البلاد والحكومة الناميبية في عام 2017م ما يقرب من 1.378 مليون قيراط من الماس. وتشمل الدول الرئيسية ذات إمكانات التعدين في قاع البحار جنوب إفريقيا وناميبيا التي تَحُدّ منطقة تيار بنجيلا، وموزمبيق التي تَحُدّ منطقة تيار أجولهاس، والسنغال التي تحد منطقة تيار جزر الكناري.

وبما أن استخراج المعادن من مياه البحر يعتبر مشروعًا صديقًا للبيئة أكثر من التعدين الأرضي؛ فإن هذا قد يُشكِّل فرصًا اقتصادية هائلة لإفريقيا؛ حيث إن بعض المعادن المهمة والتي يمكن تعريفها بأنها معادن ضرورية لاقتصاد الدولة أو لأغراض الدفاع الوطني توجد في مياه البحر بكثرة. وعلى الجانب الآخر فغالبًا ما تتعرض هذه المعادن المهمة لصعوبات في التوفر والإمداد على الرغم من أهميتها لتطوير ونشر تقنيات الطاقة النظيفة والتطبيقات العسكرية المتقدمة والاستخدامات المدنية والصناعية الأساسية.

كما أن استغلال الموارد المعدنية البحرية منظَّم على عدد من المستويات: العالمية

والإقليمية والوطنية، فعلى المستوى العالمي فإن أهم أداة قابلة للتطبيق هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي توفر قواعد وأسسًا عالمية وإقليمية للتعاون. أما على المستوى الوطني فالتشريعات التي تحكم الصناعات الاستخراجية البحرية الرئيسية (أي التعدين الكلي) معقدة للغاية وتخضع جزئيًّا للسلطات الوطنية.

كما يشير التعدين في أعماق البحار إلى استخراج الرواسب المعدنية من أعماق البحار، وعلى الرغم من أن وجود احتياطيات كبيرة من المعادن في قاع البحار العميق كان معروفًا منذ عدة عقود، إلا أن الاستخراج التجاري في هذه الأعماق لم يبدأ بعدُ. وقد أدَّى الطلب المتزايد المتوقع على المعادن والفلزات للاستخدام في قطاعي التكنولوجيا والطاقة الخضراء فضلًا عن الاهتمام الجيوسياسي المتزايد بتأمين احتياطي إستراتيجي من المعادن الرئيسية إلى زيادة الاهتمام باستكشاف الموارد المعدنية الموجودة في قاع البحار العميقة. وفي الوقت نفسه، أدَّى الطلب المتزايد على المعادن في السوق العالمية إلى زيادة أسعار المعادن؛ مما أدى إلى السعي نحو تطوير صناعة التعدين في قاع البحار.

الإطار القانوني والتنظيمي

تعترف السلطة الدولية لقاع البحار بالمنطقة ومواردها باعتبارها آلية تبادل معلومات؛ حيث تعتبر السلطة الدولية لقاع البحار المعدلة بموجب اتفاقية عام 1994م مسؤولة عن تنظيم ومراقبة جميع الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في المنطقة. وهي مسؤولة أيضًا عن حماية البيئة البحرية في المنطقة، وتعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية هناك بالإضافة لتنسيق ونشر النتائج. وعلى الرغم من المخاوف بشأن التأثير البيئي المحتمل للتعدين في قاع البحار العميقة، فقد أحرزت السلطة الدولية لقاع البحار تقدمًا كبيرًا في صياغة اللوائح القائمة على الاتفاقية الدولية لقاع البحار لضمان تطوير التعدين في قاع البحار العميقة بطريقة مستدامة بيئيًّا.

كما حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) قاع البحر كنطاق خارج نطاق الولاية الوطنية لأي بلد على أنه «المنطقة». علاوة على ذلك، فإن المنطقة ومواردها هي «تراث مشترك للبشرية»، يجب إدارتها لصالح الجميع(). ولذلك فقد تم إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار (ISA) لتنظيم الاستغلال التجاري المحتمل للموارد المعدنية في المياه الدولية. وتتخذ السلطة الدولية لقاع البحار من جامايكا مقرًّا لها؛ فهي تدير مخزونات الموارد القيمة، وتمنح تراخيص الاستكشاف للتعدين في قاع البحار العميق في هذه المياه. كما تقوم السلطة الدولية لقاع البحار أيضًا بضمان توزيع أرباح شركات التعدين البحري بشكل عادل بين جميع البلدان وخاصة الدول النامية غير الساحلية.

وتقسم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المحيطات إلى عدد من الولايات القضائية؛ حيث تختلف الأسس القانونية لاستكشاف واستخراج الرواسب المحتملة اعتمادًا على مكان وجودها. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994م، ويُنظر

إليها على أنها «دستور المحيطات». فهي تعرف المحيطات بأنها «التراث المشترك للبشرية»، مؤكدة على أهمية حمايتها. كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي التي تحكم العديد من الأنشطة التي تجري في المحيطات بما في ذلك صيد الأسماك والشحن والبحث العلمي البحري وحماية البيئة ووضع الكابلات والأنابيب وإنتاج النفط والغاز وتعدين قاع البحار العميقة.

جدير بالذكر أنه بحلول شهر أبريل عام 2015م انضمت إلى الاتفاقية 166 دولة من إجمالي 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. ومن بينها العديد من دول المحيط الهادئ بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة وفيجي. على الجانب الآخر لم ينضم عدد من الدول ذات النفوذ السياسي مثل الولايات المتحدة كما لم ينضم أيضًا عدد من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية مثل بيرو. ويبدو أن أسباب عدم توقيع الدول على الاتفاقية المتعددة ناتج عن أن بعض هذه الدول متورطة في نزاعات حول حقوق الاستخدام والقضايا الإقليمية.

أهمية إفريقيا في سياق التعدين البحري العالمي

تتمتع موارد الطاقة المستدامة والموارد المعدنية البحرية الإفريقية بإمكانية تقديم مساهمات كبيرة في أهداف التنمية الاقتصادية الإفريقية من خلال خلق فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المجاورة للنظم البيئية البحرية السبعة الكبرى في إفريقيا؛ بما يشمل تيار جزر الكناري، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والتيار الساحلي الصومالي، وتيار أجولهاس، وتيار بنجيلا وتيار غينيا.

وقد قدمت إفريقيا مساهمة حيوية في إنشاء نظام التعدين في قاع البحار العميق بموجب اتفاقية قانون البحار خاصةً بعد اعتماد الاتفاقية؛ حيث لعبت إفريقيا دورًا نشطًا في تطوير نظام التعدين في قاع البحار العميقة. وعلى الرغم من ذلك فما يزال على البلدان الإفريقية أن تنفّذ خطة عمل واضحة لتحويل الأفكار المقدمة في صكوك الاقتصاد الأزرق الإفريقي إلى أفعال. وقد اهتمت عشر دول إفريقية بتنفيذ القرار الذي أدَّى إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة مخصصة ولجنة دائمة لدراسة الاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات خارج نطاق الولاية الوطنية(). هذه الدول هي مصر وغانا وكينيا وليبيا ومدغشقر ونيجيريا والسنغال والصومال والسودان وتونس. وقد طوَّرت الهيئة الدولية لقاع البحار مجموعة من المبادرات لتشجيع إفريقيا على المشاركة بشكل أكبر في إدارة قاع البحر كما تلعب مجموعتها الإفريقية دورًا نشطًا في تطوير لوائح إدارة قاع البحر للمنطقة.

كما أبرمت سلطة ISA عقدًا مع كيانات حكومية وشركات خاصة برعاية دول من مناطق مختلفة من العالم لاستكشاف القارة الإفريقية. وأيضًا أنشأت السلطة الدولية لقاع البحار مشروع موارد قاع البحار العميقة في إفريقيا للوفاء بالتزام طوعي قطعته خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2017م لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لدعم التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في إفريقيا.

ويتم تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع الاتحاد الإفريقي والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي؛ حيث تلتزم السلطة الدولية لقاع البحار العميقة بتنظيم خمس ورش عمل، واحدة في كل منطقة فرعية إفريقية لزيادة الوعي بأهمية الجرف القاري الإفريقي والمنطقة المجاورة. كما تناقش ورش العمل أيضًا الإستراتيجيات التي من شأنها مساعدة الدول الإفريقية بما في ذلك الدول غير الساحلية، ومواطنيها على بناء الخبرة اللازمة للمشاركة في أنشطة إدارة موارد قاع البحار العميقة في المنطقة، وتعزيز الاستخدام المستدام للمناطق البحرية حول القارة.

كما قامت ISA بمبادرات إضافية في عام 2021م للاستجابة لاحتياجات تنمية القدرات المحددة للدول الإفريقية، ومن بين هذه المبادرات ندوات عبر الإنترنت متخصصة في مجال البحث العلمي البحري («سلسلة معلومات MSR لإفريقيا»). وقد تم نشر ثلاث وثائق رئيسية تشرح المتطلبات الأساسية الواردة في LOSC لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك الدول الإفريقية.

أما بالنسبة للاتحاد الإفريقي، فقد تبنى في عام 2014م نهجًا متكاملًا طويل الأمد للتعامل مع الأنهار والبحيرات داخل القارة والمحيطات المجاورة لها، وأطلق عليها إستراتيجية إفريقيا البحرية المتكاملة لعام 2050م. ومع ذلك، فقد فشل في الانخراط في أنشطة التعدين في قاع البحار العميقة في المنطقة على الرغم من حقيقة أن اتفاقية الأمم المتحدة لقاع البحار تنص على أنه ينبغي تشجيع المشاركة الفعَّالة للدول النامية هناك.

وقد أعرب الاتحاد الإفريقي منذ ذلك الحين عن استعداده لمعالجة هذه الفجوة في إستراتيجيته ففي عام 2015م اعتمدت أجندة 2063م، وهي إطار إستراتيجي للتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة في السنوات الخمسين المقبلة. وتستند هذه الرؤية طويلة الأجل -التي تتألف من سبع بنود- إلى برامج النمو والتنمية القارية، وتحاول تسريع تنفيذها وتستشهد بـ"التعدين في قاع البحار العميقة» DSM في إطار البند الأول، بعنوان «إفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة».

وقد تم التأكيد على أهمية الاقتصاد الأزرق، وتم ذكر DSM باعتبارها «واحدة من مناطق النمو الأزرق الحاسمة»، والتي تدعم من بين أمور أخرى «استغلال الموارد المعدنية وغيرها من الموارد في أعماق البحار». كما يؤكد على ضرورة أن يكون لإفريقيا «حصتها المشروعة من الموارد المشتركة العالمية (الأرض والمحيطات والفضاء)، والتي تشمل بالطبع المنطقة.

وأيضًا اعتمد الاتحاد الإفريقي الميثاق الإفريقي للأمن البحري والسلامة والتنمية في إفريقيا (ميثاق لومي) في قمة استثنائية عُقدت في لومي، توجو، في عام 2016م. وقد كان الهدف من القمة تغيير قضية التعامل مع الاقتصاد الأزرق من قانون غير إلزامي إلى نهج أكثر إلزامًا. ومع ذلك فعندما تم اعتماد الميثاق شعر رؤساء الدول والحكومات المجتمعون بأن بعض اللجان الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الإفريقي لم تُتح لها الفرصة للمشاركة في إنشائه، وخاصة الجوانب المتعلقة بالتنمية.

وفي مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام لعام 2018م، الذي نظمته كينيا وكندا واليابان بشكل مشترك، وعُقد في نيروبي، طلب الاتحاد الإفريقي من بين أمور أخرى «مساعدة الدول الإفريقية في بناء القدرات في استغلال أعماق البحار». وفي أعقاب المؤتمر، وجَّهت إدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في مفوضية الاتحاد الإفريقي مكتبها الفني لتطوير إستراتيجية الاقتصاد الأزرق الإفريقي.

وقد وضعت اللجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الإفريقي المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة هذه الإستراتيجية، والتي حددت إدارة الطلب على المياه في المنطقة باعتبارها إحدى الحدود الجديدة للاقتصاد الأزرق ذات الإمكانات الهائلة، كما حددت فجوة في الخبرة الإفريقية في هذا المجال.

ووفقًا للإستراتيجية؛ يمكن استخدام موارد إدارة الطلب على المياه لإنشاء قارة مزدهرة إذا حددت «أهدافًا واضحة مع معالم ملموسة». وحددت أهدافًا إستراتيجية معينة لمشاركة إفريقيا في إدارة الطلب على المياه، مثل الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد على المعادن، وتسخير إمكانات إدارة الطلب على المياه كصناعة مبتكرة من خلال البحث والتطوير. وقد دعت إلى إنشاء إطار تنظيمي مناسب وضرورة التعامل مع إدارة ميناء البحر الأبيض المتوسط بطريقة مستدامة ومسؤولة بيئيًّا، فضلًا عن الحاجة إلى بناء القدرات ونقل المعرفة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعدين البحري

بشكل عام نجد أنه إذا كان من المقرر النظر في التعدين الشامل لقاع البحر، فيجب موازنة المكاسب المالية، وخلق فرص العمل للمجتمعات المحلية مقابل العواقب الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للتغيير الدائم للمواد المستخرجة من قاع البحر وخطر فقدان التنوع البيولوجي والآثار البيئية المحتملة والاضطرابات في موارد مصائد الأسماك.

ونظرًا لأن التعدين في قاع البحر من شأنه أن يُخلِّف تأثيرات كبيرة على مخزون الأسماك، فمن المحتمل أنه قد يؤثر أيضًا على الإيرادات والوظائف وسبل العيش المرتبطة بصناعة صيد الأسماك. وبالتالي، فمن المهم فَهْم المساهمات الاجتماعية والاقتصادية لصيد الأسماك، والنظر في عملية اتخاذ القرار بشأن التعدين في قاع البحر. كذلك قد يؤثر فقدان الوصول المؤقت إلى المناطق البحرية بشكل مباشر على قدرة

المستخدمين الآخرين على القيام بأنشطتهم الاقتصادية الخاصة بهم بشكل فعَّال؛ مما يؤدي إلى انخفاض العائدات الاقتصادية عن المعدل الطبيعي. وإن الضرر الذي يلحق بالموائل والخسائر الناتجة للتنوع البيولوجي في تلك المناطق يقلل من قدرتها على دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ومن التأثيرات الايجابية المحتملة زيادة الإيرادات للصناعة والحكومة والمجتمع, ولذا تعتبر مصدرًا للعملة الأجنبية, وكذلك قد يؤدي لانخفاض الضغط على الموارد القائمة على الأرض, وتجنب التأثيرات الاجتماعية لاستخراج الموارد على الأرض بما في ذلك الموارد النفيسة. كما يمكنها توفير فرص العمل للمجتمع المحلي مصحوبًا بتدفق العمال إلى الصناعة الجديدة وخاصة لمجتمعات الجزر الصغيرة.

ومن التأثيرات الاجتماعية السلبية: التدهور البيئي الذي التي يؤثر سلبًا على سبل العيش, وأيضًا قد تؤدي التطورات واسعة النطاق إلى فقدان الوصول إلى مناطق ساحلية معينة؛ مما يؤثر بشكل مباشر على سبل العيش, فعلى سبيل المثال: فقدان الوصول إلى المواقع ذات الأهمية الثقافية أو عدم القدرة على القيام بالأنشطة الاقتصادية. كما قد يتسبَّب في إلحاق الضرر بالمواقع التراثية المهمة ثقافيًّا, هذا بالإضافة للإزعاج الناجم عن أضواء البناء والضوضاء والغبار الذي قد يُسبِّب إزعاجًا. وكذلك خطر فقدان المواقع الثقافية والتغيرات والخسارة في توزيع الموارد (الغذاء, الأراضي, ... إلخ), وأيضًا تجاهل وخسارة المعرفة التقليدية.

ونظرًا لأن معظم التعدين البحري يحدث حاليًا بالقرب من الشاطئ؛ فقد كان هناك قلق كبير بشأن التأثير المحتمل للتعدين على المواقع الأثرية. وقد ثبت أن أنشطة التعدين وخاصة تجريف الكتل تُلْحِق أضرارًا لا رجعة فيها بالتراث الثقافي تحت الماء بما في ذلك حطام السفن ومواقع تحطم الطائرات ومواقع ما قبل التاريخ المغمورة بالمياه.

كما أن للتعدين البحري بعض التأثيرات على بقية قطاعات الاقتصاد الأزرق, ومنها التأثير على صيد الأسماك بسبب الترسيب والتلوث في عمود الماء الذي قد يؤدي إلى تقليل مخزون الأسماك السطحية (مثل سمك التونة) كما أن أيّ نشاط تعدين على الجبال البحرية لديه القدرة على التعارض مع أنشطة الصيد. وقد تكون هناك عواقب أخرى غير متوقعة لدورات حياة الأسماك بسبب أضرار قاع البحر وأعمدة الرواسب. كما أنه من المحتمل أن يؤدي التعدين في أعماق البحار إلى انقراض أنواع لم يتم اكتشافها بعدُ, مما قد يزيل احتمالات العثور على أدوية جديدة

بالإضافة لذلك نجد أن الكابلات البحرية التي تُشكّل العمود الفقري للاتصالات الدولية ممتدة عبر العديد من مناطق قاع البحر العميق؛ حيث تم منح تراخيص التعدين الاستكشافي من قبل ISA, كما نجد أن المسؤولية والعواقب القانونية التي قد تنجم عن أنشطة التعدين التي تُلحق الضرر بهذه الكابلات عن غير قصد غير واضحة وغير مجربة.

الآثار البيئية

وفي هذا الإطار نجد أن الرواسب البحرية الضخمة في مناطق التنقيب من شأنها

أن تُخلِّف تأثيرات دائمة وغير قابلة للإصلاح على قاع البحر؛ حيث إن تدمير الموائل البحرية والتغيير الدائم لها أمرٌ لا مفرّ منه في ضوء نوع التعدين المقترح، والتي تؤدي إلى التدمير المباشر للنظم الإيكولوجية لقاع البحر، والتي تُشكِّل اللبنات الأساسية للنظم الإيكولوجية البحرية، وأيضًا التدمير المباشر لموائل التكاثر والتغذية لأنواع الأسماك، والتي يُعتَبر العديد منها مُهمًّا للنواحي التجارية. وكذلك دفن وخنق الكائنات البحرية سواء في منطقة التعدين أو المناطق المحيطة بها وإطلاق المواد الخطرة مثل المواد المُشعّة والميثان وكبريتيد الهيدروجين والمعادن الثقيلة المحبوسة في قاع البحر وانخفاض اختراق الضوء، وبالتالي التمثيل الضوئي للنباتات البحرية تُعدّ من الآثار البيئية المحتملة للتنقيب البحري. وقد يكون تدمير الموائل والتغييرات البيئية الناتجة في المناطق الملغومة دائمًا؛ حيث إن التعافي إلى حالات ما قبل الاضطراب لن يحدث إلا على فترات زمنية جيولوجية كبيرة.

كما أن إزالة الرواسب المعدنية والرواسب الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى خسارة مباشرة للكائنات الحية من تلك الموائل، وقد يتسبب في انقراض محلي للأنواع المعزولة وراثيًّا، والتي قد يكون لها خصائص حيوية نشطة قد تكون مفيدة للبشرية. وقد تشمل التأثيرات الأخرى على الحياة البحرية التأثيرات على السلوك من ضعف الرؤية، وتأثيرات المواد الكيميائية المتاحة بيولوجيًّا من خلال الاضطراب والتأثيرات على الكائنات الحية التي تسبح بحرية مثل العوالق الحيوانية.

كما يمكن أن يؤدي اضطراب الرواسب إلى تعريض الكائنات البحرية لزيادة العكارة وتركيزات الرواسب المرتفعة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تقليل توفر الضوء مما قد يؤثر على الكائنات الحية الضوئية مثل العوالق النباتية. كما يمكن أن يؤدي المد والجزر والتيارات إلى نشر أعمدة العكارة والرواسب خارج منطقة المنجم، ويمكن أن يصاحب ذلك تغييرات في كيمياء المياه والتلوث.

وقد تحدث أيضًا تغييرات في تركيب حجم حبيبات الرواسب؛ فعلى سبيل المثال تبين أن تعدين الماس على الجرف القاري في ناميبيا على عمق 130 مترًا قد أدى إلى تغيير الرواسب السطحية في منطقة التعدين من رواسب متجانسة ومرتبة جيدًا في السابق، إلى طين أكثر تباينًا ورملًا خشنًا وحصًى. ويرجع هذا إلى أنه كجزء من المعالجة على متن السفينة يتم التخلص من الحصى والمخلفات على الجانب. كما تؤثر التغييرات طويلة الأمد أو الدائمة في خصائص حجم حبيبات الرواسب على عوامل أخرى مثل المحتوى العضوي وكيمياء المسام، والماء، ووفرة الميكروبات، وتكوينها.

وتشمل التأثيرات المحتملة الأقل توثيقًا الضوضاء تحت الماء؛ حيث إن التجريف ينتج صوتًا مستمرًّا عريض النطاق ومنخفض التردد، وقد أشارت الدراسات إلى أن التجريف يمكن أن يؤدي إلى رد فعل تجنبي لدى الثدييات البحرية، كما أن الأسماك البحرية يمكنها اكتشاف ضوضاء التجريف على مسافات كبيرة، وقد تصطدم الحيوانات والطيور البحرية بالسفن العاملة أو تتشابك معها، كما أن الاصطدامات بالثدييات البحرية ممكنة.

وقد تتسبب الضوضاء الزلزالية في حدوث أضرار مادية للأنسجة وتعطل الاتصال بما

في ذلك إتلاف أجهزة السمع مثل القوقعة وحصوات الأذن والمثانة الهوائية, مما يؤدي إلى ضعف التكاثر مما يزيد بدوره من التعرض للافتراس. ويؤدي تعديل أو فقدان موائل قاع البحر عن طريق الاختناق والتلوث الناجم عن التعدين إلى نفوق الكائنات الحية وتغير البيئة, والتي يمكن أن تستمر في الأمد البعيد, اعتمادًا على موقع المنطقة المتأثرة.

إن التأثير الأعظم المتوقع المرتبط بنشاط التعدين هو تدمير موائل قاع البحر ونفوق الحيوانات المرتبطة بها والتي تنمو على هذه الركائز (على سبيل المثال: الشعاب المرجانية والإسفنج في المياه العميقة, والتي تنمو ببطء شديد وطويلة العمر), فضلًا عن تفتيت وتعديل الموائل المتبقية من خلال تغيير تكوين المعادن والرواسب, والعمليات البيوكيميائية. وفي كثير من الحالات, تكون الكائنات الحية المرتبطة برواسب معدنية محددة (على سبيل المثال: أنظمة التنفيس الحراري المائي وحقول العقيدات) فريدة من نوعها بسبب العزلة الجغرافية.

> تُعدّ ناميبيا واحدة من أوائل الدول التي أصدرت تراخيص التعدين فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار

وقد يؤدي أيّ نشاط تعديني إلى انقراض هذه الكائنات الحية والخسارة الدائمة للمواد الوراثية الفريدة في أعماق البحار والتي يعتقد الخبراء أنه يمكن استخدامها يومًا ما لإنشاء مضادات حيوية جديدة وأدوية مضادة للسرطان ومكملات غذائية. وفي حالة العقيدات, فإن خسارة الموائل هذه مضاعفة فبالإضافة إلى إزالة المواد الموجودة في قاع البحر توفر العقيدات نفسها موطنًا فريدًا لتجمعات محددة من الكائنات الحية, ولأن العقيدات تستغرق ملايين السنين لتتشكل, فإن خسارة مثل هذه الموائل ستكون دائمة في الأساس.

وقد يكون لتجفيف المياه تأثير تعكر الماء مما يؤدي إلى تأثيرات موضعية على الإنتاجية الأولية, وربما تقليل مستويات الأكسجين. بالإضافة إلى ذلك, ستكون مياه البحر مختلفة في التركيب عما كانت عليه عندما تم جمعها مع الخام, ومن المرجح أن تحتوي على مستويات مختلفة من الملوحة ودرجة الحرارة وكميات ضئيلة من المواد الكيميائية السامة, وقد يخلق تناول المياه الملوثة مِن قِبَل الكائنات الحية إمكانية للتراكم البيولوجي من خلال سلسلة الغذاء. بالإضافة إلى ذلك, أثيرت مخاوف بشأن تأثير تصريف المياه على مستوى أوسع من خدمات النظم الإيكولوجية للمحيطات العالمية مثل مصائد الأسماك ودورة الكربون وتنظيم المناخ وإزالة السموم ودورة المغذيات التي لم يتم فهم أو تحديد قيمتها في أعالي البحار وأعماق المحيطات بشكل كامل بعد, ولكنها قد تكون كبيرة.

وهناك مصدر آخر للقلق يتعلق بإطلاق الكربون المخزن من رواسب قاع البحر. فوفقًا لبحث حديث؛ تخزن الرواسب البحرية ضعف كمية الكربون العضوي التي تخزنها التربة الأرضية تقريبًا. وتمثل الرواسب في مناطق الهاوية أو الحوض 79% من الكربون الموجود في الرواسب البحرية العالمية, وبالتالي فهي تمثل مصدرًا كبيرًا ومهمًّا للكربون على مستوى العالم. ومع ذلك, فإن الافتقار إلى الحماية للكربون البحري يجعله عرضة للاضطرابات البشرية التي يمكن أن تؤدي إلى إعادة تمعدنه إلى ثاني أكسيد الكربون, مما يؤدي إلى تفاقم آثار تغير المناخ.

ناميبيا كنموذج للتعدين البحري في إفريقيا

تُعدّ ناميبيا واحدة من أوائل الدول التي أصدرت تراخيص التعدين فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار. وقد اكتشفت الدراسات التي أجريت في سبعينيات القرن العشرين كميات كبيرة من رواسب الفوسفات. وتتجلى أهمية التعدين في قاع البحر في الاقتصاد الأزرق في ناميبيا من خلال وضع البلاد باعتبارها «مصنعًا للفوسفات». ويرجع هذا إلى الصعود الاستثنائي لنظام بنجيلا البيئي، وهو تيار محيطي عابر للحدود يمتد من جنوب إفريقيا في الجنوب إلى أنجولا في الشمال، ويمر عبر ناميبيا.

ولقد تم العثور على هذه الرواسب في أعماق تتراوح بين 180 و300 متر تحت مستوى سطح البحر. في عام 2011م، أصدرت الحكومة الناميبية تراخيص بشأن استغلال موارد الفوسفات في قاع البحر بعد تقييمات الأثر البيئي اللازمة. كانت خطة العمل التي برزت هي خطة شركة (Namibian Marine Phosphates (NMP، وهي مشروع مشترك تم تشكيله في عام 2008م بين شركتين مقرهما أستراليا، Uniong Minemakers Resources، وشركة Tungeni Investments ومقرها ناميبيا.

وفي مارس عام 2012م تم تقديم تقرير تقييم الأثر البيئي وخطة الإدارة البيئية لمشروع فوسفات ساندبيبر، والذي اقترح تجريف الرواسب الغنية بالفوسفات جنوب خليج والفيس، ناميبيا على أعماق تتراوح بين 180 و300 متر. وخططت الشركة لاستخراج 5,5 مليون طن من الرواسب البحرية الغنية بالفوسفات على أساس سنوي، لأكثر من 20 عامًا. وحدد تقييم الأثر البيئي التأثيرات السلبية المحتملة منخفضة المستوى بما في ذلك التغيرات البيوكيميائية، وفقدان الموائل القاعية، وفقدان التنوع البيولوجي والتأثيرات التراكمية.

وبصرف النظر عن موارد الفوسفات، فإن قاع البحر في ناميبيا مليء بالعناصر الأرضية النادرة؛ حيث احتفظت بيئة المحيط بالمعادن مثل النحاس والنيكل والمنجنيز وغيرها بأحجام كبيرة جدًّا وجودة أعلى من معظم موارد الأرض.

كما تم استخراج أول قطع من الماس من قاع البحر في المياه الضحلة قبالة ساحل ناميبيا منذ حوالي 110 أعوام. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر 50 عامًا أخرى قبل أن تبدأ بعض عمليات استخراج الماس من قاع البحر بشكل منهجي في المياه الناميبية في أوائل الستينيات. تلا ذلك فترة من الاستكشاف التفصيلي وتطوير أدوات التعدين؛ مما جعل ناميبيا تبرز كدولة رائدة في تعدين الماس البحري في أواخر الثمانينيات. وفي الوقت الحاضر يشارك أسطول من سبع سفن تعدين واستكشاف حديثة في استعادة أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج ناميبيا من الماس.

ونظرًا لأن الماس لا يوجد فقط على الشاطئ، بل وأيضًا في الرواسب البحرية، فقد تطورت صناعة تعدين الماس البحرية عالية التقنية الفريدة في ناميبيا، مما جعل البلاد رائدة العالم من الناحية التكنولوجية في تعدين الماس البحري. لذلك يُشار أحيانًا إلى الساحل الناميبي باسم ساحل الماس.

جدير بالذكر أنه في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، حصل شخص يُدعى يوهان فيفييه على امتياز لاستكشاف الماس قبالة سواحل ناميبيا، في الأجزاء الضحلة عن طريق جمع الحصى وفرزها على الشاطئ. وفي عام 1958م، تم استخراج 39 ماسة تزن 21.5 قيراطًا في المجموع بهذه الطريقة، وقد كانت هذه أول ماسات بحرية يتم استخراجها على الإطلاق. وبحلول عام 1961م، تم اكتشاف أدلة قاطعة على وجود الماس في قاع البحر. وفي الفترة ما بين عامي 1961 و1965م كانت هذه أول محاولة لمعالجة للتعدين في قاع البحر بشكل منهجي وعلى نطاق واسع.

وبحلول منتصف عام 1963م غطت الامتيازات الساحل بأكمله من نهر أورانج إلى نهر كونين. وفي عام 1978م وفي الشهر الأول من الإنتاج تم إنتاج 337 قيراطًا بمتوسط حجم حجر يبلغ 0,87 قيراط. وبحلول عام 1980م، حققت شركة Dawn Diamonds التابعة لـ Princep ربحًا سنويًّا تجاوز 2 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، حصل Princep على حق استكشاف واستخراج الماس من المياه الإقليمية لـ12 جزيرة جنوب إفريقية قبالة ساحل ناميبيا. وعلى أساس هذه الحقوق، أسَّست Prinsep في عام 1983م شركة Ocean Diamond Mining (ODM)، وبحلول نوفمبر 1986م جمعت ما مجموعه 6051 قيراطًا من الماس.

وفي يوليو 1975م، بدأ برنامج استكشاف المياه العميقة. وبحلول أوائل عام 1977م، تم أخذ ما مجموعه 3297 عينة في أعماق مياه تصل إلى 90 مترًا. ولكن تبين أنها ليست كبيرة بما يكفي لتبرير الاستثمارات الكبرى في تكنولوجيا التعدين البحري. بين عامي 1977 و1982م، تم أخذ 9228 عينة في أعماق مياه تتراوح بين 100 و135 مترًا في منطقة بين نهر أورانج ونقطة دياز. لم تكشف العينات عن وجود الماس فحسب، بل إنها مكَّنت الجيولوجيين أيضًا من تطوير فهم كامل للطبيعة الجيولوجية للرواسب، بما في ذلك الاستنتاجات المستخلصة بالإشارة إلى التغيرات في مستوى سطح البحر والمناخ القديم، وهو أمر مهم للغاية لآليات نقل الماس وترسيبه.

بحلول عام 1983، أصبح من الواضح أنه تم العثور على رواسب من الماس البحري من الطراز العالمي قبالة سواحل ناميبيا، ومع ذلك، فقد كانت الرواسب على عمق يصل إلى أكثر من 100 متر تحت مستوى سطح البحر، وتطلب استثمارًا هائلًا لتطوير تكنولوجيا التعدين البحري المناسبة.

وبعد استقلال ناميبيا، واصلت شركة دي بيرز مارين أعمال الاستكشاف في مناطق الامتياز، وفي عام 2005م، تجاوز إنتاج De Beers Marine Namibia البحري إنتاج Namdeb البري لأول مرة. ونتيجة لذلك، أصبحت De Beers Marine Namibia شركة تعدين الماس الرائدة في البلاد؛ حيث أنتجت 922000 قيراط في عام 2005م وحده. وفي العام التالي، تجاوز الإنتاج البحري مليون قيراط لأول مرة. وتم تحقيق إنتاج قياسي بلغ 1.1 مليون قيراط في عام 2012م.

كما تم إنفاق أكثر من 15 مليون دولار ناميبي سنويًّا على برنامج الرصد البيئي، والذي يتم إجراؤه بواسطة علماء بحريين مستقلين، ويتم تقييمه مِن قِبَل لجنة

استشارية مستقلة من الأكاديميين والعلماء في المنطقة. ويتم قياس نجاح برنامج الرصد البيئي من خلال معدلات أخذ العينات والجودة التي تم تحقيقها أثناء حملات أخذ العينات، وتوسيع نطاق معرفة التنوع البيولوجي، وإثبات التعافي مقابل هدف إعادة التأهيل. بعد التحليل، تتم مشاركة عينات قاع البحر مع كيانات محلية أخرى مثل جامعة ناميبيا ووزارة الثروة السمكية والموارد البحرية، لتسهيل التعليم وبناء القدرات وتدريب وتطوير الباحثين البحريين المحليين داخل ناميبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق أساليب التعدين عالية التقنية والمراقبة الدقيقة يسمح بتقليل التأثيرات على البيئة وتحقيق التوازن بين الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة والتعايش مع القطاعات الأخرى مثل صناعة صيد الأسماك. ويُعدّ تعدين الماس البحري جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الوطنية في ناميبيا. ويمكنه أن يلعب دورًا رئيسيًّا في التحول الهيكلي والتقدم الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية من خلال دعم إستراتيجية الاقتصاد الأزرق الإفريقي الناشئة، والتي تتوافق أيضًا تمامًا مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063م، والتي تهدف إلى تحسين استخدام موارد إفريقيا لصالح الجميع.

تحديات التعدين البحري

إن التحديات التي تواجه تنفيذ موارد التعدين في قاع البحار العميقة ومياه البحر تشبه الطاقة الزرقاء، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

عدم معرفة إمكانات التعدين في المحيطات بشكل كافٍ، على الرغم من وجود إمكانات تقريبية للغاية للمعادن، سواء في قاع البحار العميقة أو مياه البحر، إلا أنها ليست دقيقة. وعلاوة على ذلك، نظرًا لكونها منطقة ناشئة، فهناك العديد من المجهول، ولا يوجد تقييم أساسي مفصل يُوفّر حالة وإمكانات الموارد المعدنية.

عدم وجود إطار تنظيمي، على الرغم من اهتمام العديد من البلاد باستكشاف التعدين في المحيطات، إلا أنه بسبب الافتقار إلى الإطار التنظيمي، لا يمكن تشجيع مثل هذه المبادرات على المضي قدمًا. وبالتالي، هناك حاجة إلى تطوير الإطار التنظيمي ونظام الترخيص والاستكشاف.

عدم وجود خطط إستراتيجية، يتطلب التعدين في قاع البحار العميقة أيضًا تخطيطًا طويل المدى؛ حيث لا توجد لدى معظم البلدان إرشادات حول كيفية المضي قدمًا.

عدم توفر القيمة الاقتصادية؛ حيث إن الجدوى الاقتصادية لأيّ تعدين هي شرط أساسي للتنفيذ، ومن أجل استخراج مثل هذه الإمكانات، فإن المعرفة المحتملة بقيمتها النقدية أمر بالغ الأهمية. وبالتالي، يجب تقييم التقييم الاقتصادي لإمكاناتها، وكيف تُسهم في التنمية الاقتصادية الوطنية.

عدم وجود خطط إدارة بيئية؛ حيث يتطلب التعدين في قاع البحار العميقة توفّر إرشادات سياسية صارمة تحمي البيئة البحرية والسلع والخدمات بما في ذلك مصايد الأسماك وجودة المياه والسياحة. ووفقًا للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، فإن

اللوائح قيد التطوير في هيئة قاع البحار الدولية (ISA) لإدارة التعدين في أعماق البحار تعتبر غير كافية لمنع الضرر الذي لا رجعة فيه للنظم البيئية البحرية. وبالتالي، فإن لوائح تقييم الأثر البيئي الخاصة بالتعدين في قاع البحار العميقة تحتاج أيضًا إلى أن تكون صارمة للغاية لحماية البيئة البحرية.

توصيات

يُعدّ التعدين في أعماق البحار، وفي مياه البحر من المناطق الجديدة المتطورة التي تتطلب نهجًا جديدًا وإستراتيجيات تدخُّل مبتكرة لكل من النظم الإيكولوجية البحرية الصغيرة السبعة في إفريقيا، والتي تشمل: تيار جزر الكناري، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والتيار الساحلي الصومالي، وتيار أجولهاس، وتيار بنجيلا، وتيار غينيا. وتشمل بعض التدخلات المقترحة ما يلي:

> مياه البحر يمكن أن تلعب دورًا مهمًّا في الرخاء الاقتصادي للقارة

الإطار التنظيمي: ينبغي تطوير الإطار التنظيمي فيما يتعلق بإصدار التراخيص للاستكشاف والتعدين، الأمر الذي من شأنه أن يسرع عملية الاستكشاف ويقلل من المخاطر.

تقييم إمكانات التعدين: تحديد إمكانات التعدين في أعماق البحار، وإجراء تقييم اقتصادي لها لتحديد إمكانات مساهمتها الاقتصادية الوطنية.

وضع خطة إدارة بيئية: إجراء مسوحات بيئية وتطوير إستراتيجيات تنظيمية وتخفيفية فعَّالة للحد من آثار التعدين في أعماق البحار. ويشمل ذلك أيضًا إجراء دراسات أساسية شاملة ينبغي إجراؤها لتحسين فهمنا للنظام البيئي لقاع البحار العميقة.

إشراك شركات التعدين: حتى تتمكن من التأكد من أنها تخلق فرص عمل محلية، وليس التركيز على استغلال الموارد الطبيعية. أصبح هذا مصدر قلق؛ حيث يمكن للشركات استخدام تقنيات التعدين المبتكرة دون الحاجة إلى البقاء لفترة طويلة في الموقع.

تلبية الطلب المتزايد على الموارد المعدنية لتحقيق الرخاء الاقتصادي؛ نظرًا لأن المعادن الموجودة في قاع البحار العميقة ومياه البحر يمكن أن تلعب دورًا مهمًّا في الرخاء الاقتصادي للقارة، فإن تطوير الأطر التنظيمية، وخطط التعدين في قاع البحار على المدى الطويل، والإدارة البحرية المتكاملة، وإجراءات التأثير الاجتماعي والبيئي الفعّالة، وتعزيز القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية، وتعزيز التعاون الإقليمي، ونقل التكنولوجيا؛ هي بعض الأمور المطلوبة لتحقيق الفوائد المرجوة ■

التعدين غير القانوني في الذهب «الجالامسي» في غانا:
الأسباب والآثار ومحاولات المكافحة

لقد كان تعدين الذهب دائمًا جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد دولة «غانا»، وعلامة على هويتها الوطنية، منذ ملوك الأشانتي إلى الاستعمار البريطاني، ولذا كانت تسمى سابقًا «ساحل الذهب»، واستمر ذلك حتى أصبحت «غانا» سادس أكبر مُصدِّر للذهب في العالم.

إلا أن حُمَّى التعدين غير القانوني في الذهب، أو ما يُعرَف محليًّا بـ«الجالامسي» أصبحت خارج السيطرة، وظهر لذلك آثار كارثية على النواحي الصحية والاجتماعية. بالإضافة إلى أن الذي يسيطر على هذا القطاع مجموعة من الزعماء الجدد، يُطلَق عليهم مجازًا اسم «ملوك الجالامسي».

وعلى الرغم من الجهود المُعلَنة مِن قِبَل الحكومة لمكافحة ظاهرة التعدين غير القانوني للذهب؛ إلا أن الوضع ما يزال متفاقمًا، مما أدَّى إلى اندلاع احتجاجات مناهضة لهذه الظاهرة ومندِّدة بتداعياتها.

ومن هنا نحاول، من خلال هذه المقالة، تناول قطاع تعدين الذهب في غانا من ناحية الإنتاج والتصدير، وأسباب تفشّي الظاهرة الجديدة، وآثارها، وجهود الحكومة لمكافحتها، وذلك من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: قطاع الذهب في غانا: الإنتاج والصادرات والتعدين غير القانوني.
- المحور الثاني: الآثار السلبية للتعدين غير القانوني في الذهب.
- المحور الثالث: جهود الحكومة للحدّ من التعدين غير القانوني في الذهب.
- خاتمة.

د. مجدي محمد محمود آدم
باحث اقتصادي

المحور الأول:
قطاع الذهب في غانا: الإنتاج والصادرات والتعدين غير القانوني

قديمًا قال أحد المؤرخين: «بسبب وفرة الذهب في غانا, وتوارُث الملوك إيَّاه, فإن ملك غانا, ومن أجل الدقيق, ولولا ذلك؛ لكثر الذهب بأيدي الناس حتى يهون».

وفي هذا العصر أصبحت «غانا» أكبر مُنتِج للذهب في إفريقيا, وسادس أكبر مُصدِّر للذهب في العالم, ورغم ذلك تعاني الدولة من تفشي الفقر والبطالة؛ بسبب تردي الوضع الاقتصاد, حتى دُفِنَ تاريخ ملوك الأشانتي, وكَثُر ملوك «الجالامسي».

أولًا: إنتاج الذهب وصادراته

بلغ إنتاج الذهب في غانا 90 مليون كجم في ديسمبر 2023م, مُسجِّلًا زيادة عن عام 2022م البالغ 88 مليون كجم. وبلغ متوسط الإنتاج منه سنويًّا 72.375 مليون كجم للفترة ما بين 1990 و2023م. وبلغت البيانات أعلى مستوى لها عند 148.336 مليون كجم في عام 2018م, وأدنى مستوى قياسي عند 16.800 مليون كجم في عام 1990م؛ كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (1) إنتاج الذهب في غانا بالمليون كيلو جرام خلال الفترة 2012-2023م

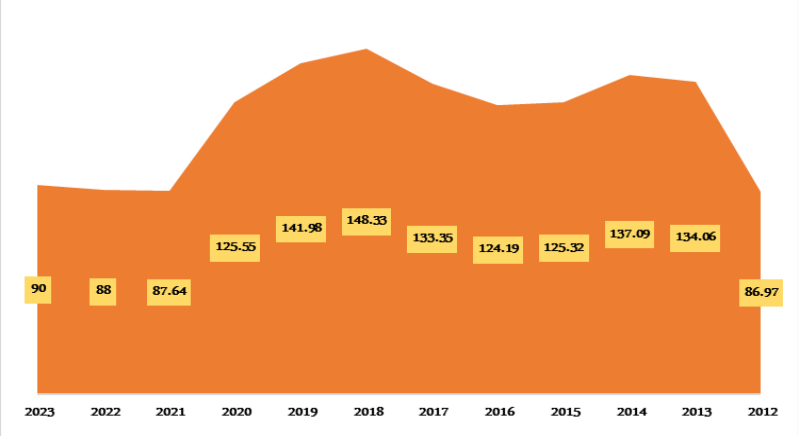

Source: https://www.ceicdata.com/en/indicator/ghana/gold-production

وقد ارتفعت صادرات الذهب إلى مستوى قياسي في النصف الأول من عام 2024م. من إجمالي الصادرات البالغة 9.2 مليار دولار للنصف الأول من عام 2024م, وقد شكَّل الذهب وحده 54% من إجمالي الصادرات التي بلغت 5 مليارات دولار. نتيجة لارتفاع أسعار الذهب خاصةً في الربع الثاني من عام 2024م, وزيادة الإنتاج من العمليات الصغيرة والكبيرة.

وقد بلغ متوسط سعر الذهب مستوى قياسيًّا بلغ 2338 دولارًا للأوقية في الربع الثاني, بزيادة 18% على أساس سنوي, و13% أعلى على أساس ربع سنوي. وبلغ متوسط سعر الذهب لشهر يوليو حوالي 2396 دولارًا للأوقية. وسجَّل رقمًا قياسيًّا

جديدًا بلغ 2482 دولارًا للأوقية في 17 يوليو 2024م. ووفقًا للتوقعات إذا ظل سعر الذهب حول المتوسط لشهر يوليو أو الربع الثاني؛ فإن توقعات العام الكامل للذهب تصل إلى 10 مليارات دولار أو أكثر. وقد بلغت الصادرات من التعدين على نطاق صغير للنصف الأول من عام 2024م حوالي 1.7 مليار دولار، وتمثل حوالي 36% من الذهب المصدر. ومن المتوقع على خلفية السعر القياسي، أن تتجاوز الصادرات من التعدين على نطاق صغير 3 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2024م، ويُوضِّح الشكل التالي (2) تطوُّر صادرات الذهب في غانا.

شكل (2) قيمة صادرات الذهب من غانا من 2015 إلى 2023م

/https://www.statista.com/statistics/1172220/value-of-gold-exports-from-ghana

ثانيًا: التعدين غير القانوني للذهب «الجالامسي»

التعدين غير القانوني، هو ممارسة بدأت قبل الاستقلال عندما كانت المستعمرة البريطانية السابقة تسمى الساحل الذهبي. ويُعرف باسم «Galamsey»، وهو اختصار لعبارة «اجْمَعْهم وبِعْهم»، في إشارة إلى الطريقة التي يجمع بها الحرفيون الرواسب المنتشرة بسبب نشاط شركات التعدين. وقد انتشرت الممارسة بعد أن قام قانون عام 1989م بإضفاء الطابع الرسمي على التعدين الحِرَفِيّ. ومع ارتفاع معدلات البطالة؛ شكَّل التعدين غير القانوني أكثر من ثلث الإنتاج السنوي للذهب؛ حيث يُمارَس في 14 منطقة من أصل 16 في الدولة، مما يُكلِّف ما يُقدَّر بنحو 2 مليار دولار سنويًّا من عائدات الضرائب المفقودة.

في عام 2023م، تم إنتاج 4 ملايين أوقية من التعدين غير القانوني، مساهمًا بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، و40% من الذهب المنتج في الدولة. حتى أصبح هذا التعدين الحرفي أو غير القانوني أو على نطاق صغير هو الأكثر شعبية. على الرغم من أنه مُعتَرَف به بموجب القانون كمصدر رزق مشروع، إلا أن الأدلة تشير إلى أن أكثر من 85% من عمليات التعدين على نطاق صغير لا تزال تحدث في القطاع غير الرسمي وغير القانوني، وأصبح مصدرًا مهمًّا للإيرادات والدخل للفقراء.

وأطلقت غانا، أول مصفاة لها في أغسطس2024م؛ حيث كانت تنقل الشركات الأجنبية الذهب الخام إلى المصافي خارج غانا. بينما تعتمد الحكومة على الأرباح والضرائب من الشركات الكبرى، ويوجد أكثر من مليون عامل منجم صغير في

غانا يدعمون سبل عيش أكثر من 4.5 مليون شخص، وهو مُخصَّص فقط للغانيين الحاصلين على تصاريح.

ولكن وفقًا لدراسة أجراها بنك غانا؛ فإن أقل من 1.7% من عائداته فقط تعود إلى الحكومة. وهذا يعني أن (98.3%) تديرها كيانات خارجية- أو ما بين 5.2 مليار دولار من الذهب المنتج في الفترة من 1990 إلى 2002م، لم تتلقَّ الحكومة سوى 87.3 مليون دولار في هيئة ضرائب دخل الشركات ومدفوعات الإتاوات.

يتم تهريب معظم الذهب المستخرج بشكل غير قانوني من خلال شبكات سرية إلى الخارج. خسرت غانا نحو 1.1 مليار دولار من عائدات صادرات الذهب من عام 2019م إلى عام 2021م. ويتم تهريبه لصالح جهات فاعلة رفيعة المستوى. مما يؤكد أن المصالح السياسية والفساد هما المفتاحان لاستدامة تلك الممارسة.

هذا، ويساعد الأجانب من الدول المجاورة والخارج في تفاقم الوضع؛ حيث تم القبض على العديد من الصينيين بتهمة إدارة عمليات تعدين غير قانونية. تتعلق إحدى القضايا البارزة الأخيرة بعائشة هوانغ، وهي امرأة صينية تُعرَف باسم «ملكة جالامسي»؛ حيث حُكِمَ عليها بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف وغرامة قدرها 4000 دولار عام 2023م. وكانت تعمل في هذا المجال منذ عام 2017م، وتم ترحيلها عدة مرات، ثم تعود لتشغيل مناجم غير قانونية، بسبب مدة السجن التي تُطبَّق عليها أقل من الحد الأدنى البالغ 20 عامًا لغير الغانيين، قد يكون هذا لأن غانا تريد البقاء على علاقة جيدة مع الصين؛ لكونها أكبر مستثمر أجنبي لديها.

لقد دفعت البطالة العديد من عمال المناجم في بعض المناطق الشمالية إلى التعاون والتعلم من عمال المناجم الأكثر خبرة من البلدان المجاورة، حتى باتت الحدود مناطق لنشوب نزاعات واشتباكات متعلقة بذلك، ولكن سرعان ما أصبحت مجتمعات متعددة الجنسيات مزدهرة ومتماسكة نسبيًّا، تضم عائلات عمال المناجم ورجال الأعمال من غانا وساحل العاج وبوركينا فاسو ونيجيريا والنيجر وتوغو. وأصبحت الحدود كذلك شبكة عبور لتهريب البضائع والاستغلال والفساد.

وأصبحت الحكومة مؤخرًا أكثر اهتمامًا بالمجتمعات في شمال غانا؛ بسبب رواسب الذهب الضخمة في المنطقة، فمنذ العام 2019م، كانت تُنفّذ برامج تعدين اجتماعية؛ لمنع العمليات غير القانونية، وتحسين ظروف العمل؛ إلا أن طرح البرنامج كان بطيئًا، وعملية الحصول على ترخيص طويلة وشاقة.

كما ركزت الحكومة لسنوات طويلة على التعدين على نطاق واسع، وتم إهمال التعدين على نطاق صغير حتى عام 1989م، حتى تم تمرير قانون جديد لتقنين وتنظيم القطاع. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال العديد من عمال المناجم غير مرخصين وغير مسجلين رسميًّا.

وعلى مدى العقد الماضي، دخل عدد كبير من المستثمرين وعمال المناجم الصينيين سوق الذهب في غانا، واغتنم عمال المناجم الحرفيون الفرصة بسرعة، ودخلوا في شراكات غير رسمية مع المستثمرين الصينيين، وكان من الصعب

السيطرة على التعدين غير القانوني، على الرغم من سَنّ أكثر من 30 قانونًا؛ إلا أن ناك فجوة بين واقع عمال المناجم غير القانونيين على نطاق صغير والنظام القانوني. وهناك ثلاثة أسباب تكمن وراء هذا الانفصال:

المناجم مؤقتة، والحصول على ترخيص للتعدين يستغرق وقتًا طويلًا.

من الصعب على الناس الامتثال للقواعد التي لا تتكيَّف مع ظروفهم.

عدم تمكّن الحكومات المتعاقبة من فرض القانون؛ حيث إن الفساد يُشكِّل عقبة رئيسية.

وبعد فوز الرئيس الغاني «أكوفو أدو» في ولايته الأولى، قال: إنه مستعدّ لإنهاء «الجالامسي». وبينما يستعد للخروج من منصبه، يقول كثيرون: إن حكومته فشلت في ذلك؛ لأنها تخشى خسارة الأصوات في الانتخابات المقبلة، بل وتم إصدار أكثر من 2000 ترخيص للتعدين الحِرَفِيّ بين عامي 2017 و2021م، وهو ما يعادل 95% من جميع التراخيص التي تم منحها بين عام 1989م وحتى ذلك الحين. وقد تم ربط بعض التراخيص بأعضاء الحزب الحاكم. مع اتهامات بأن أموال الجلامسي تُستخدَم لتمويل الانتخابات. واتهام الإداريين المحليين بالتورُّط. بينما طردت الحكومة السابقة 45 ألف مواطن صيني في عام 2013م.

المحور الثاني:
الآثار السلبية للتعدين غير القانوني في الذهب

إن عمليات التعدين غير القانونية صغيرة الحجم تُسبِّب دمارًا للبيئة والزراعة وإنتاج الكاكاو وإمدادات مياه الشرب. وأغلب أنهار غانا أصبحت مُوحلة بسبب التربة التي جرَفتها المياه من الذهب، وكان الزئبق والمنظفات المُستخدَمة في عملية الغسيل هي المُحرّك الرئيسي للتدهور السريع للأراضي وإزالة الغابات والمخاطر الصحية. ويمكن أن يُؤدّي إلى تدمير مجموعات نباتية بأكملها وتقزم نموّ المحاصيل، بما في ذلك الكاكاو، الذي تُعدّ الدولة ثاني أكبر مُنتِج له في العالم وسلعة التصدير الرئيسية، ولكن بسبب الجالامسي يتم تدمير مزارع الكاكاو لإفساح المجال لمواقع تعدين الذهب غير القانونية.

أولًا: تأثير التعدين غير القانوني للذهب على الصحة والبيئة

في عام 2014م، كانت غانا واحدة من 18 دولة وقَّعت على اتفاقية «مينماتا» بشأن الزئبق، بهدف تقليل تعرُّض السكان له، ومع ذلك، يستمر استخدامه في تعدين الجالامسي.

هذا، ويدمر التعدين غير القانوني البيئة، ويسبّب إزالة الغابات، ويلوّث الماء والهواء والتربة؛ بسبب إطلاق المواد الكيميائية السامة. وتشير البيانات إلى أن المواد الكيميائية مثل الزئبق والسيانيد تُلوّث الماء والهواء والتربة من خلال العمليات الطبيعية والأنشطة الصناعية، وبالتالي تُشكّل تهديدًا مميتًا محتملًا للبشر. كما أن تلوث المسطحات المائية يُعرِّض صحة المجتمع للخطر. وغالبًا ما

تكون العديد من مصادر المياه ملوثة بمسببات الأمراض البكتيرية مثل التيفوئيد. وبالمثل، تسبّب تلوث المعادن الثقيلة في بعض مصادر المياه في إغلاق محطات معالجة المياه، لدرجة أنه من الممكن أن يصبح المجتمع فجأة بدون مصدر مُحسِّن للمياه الآمنة.

وتشير البيانات الواردة في تقرير تقييم الوضع الصحي السريع في غانا لعام 2020م إلى ارتفاع معدل انتشار التيفوئيد، من بين أمراض أخرى، في مجتمعات التعدين. كما أظهرت التقارير أيضًا أن بعض المجتمعات لا يمكنها الوصول إلا إلى المياه الملوثة، وقد تسبّب هذا في زيادة حالات الإصابة بالعدوى الجلدية والأمراض المنقولة بالمياه. وفي منطقة شاما، الواقعة في المنطقة الغربية من غانا، وتتكون من ستة مجتمعات؛ حيث توجد زيادة في التعدين غير القانوني، زادت حالات الإسهال من 5000 إلى 10000 في غضون ثلاث سنوات.

وفي عام 2024م، حذرت هيئة تنظيم المياه من أن البلاد قد تحتاج إلى استيراد المياه بحلول عام 2030م، وقد انخفضت قدرة شركة مياه غانا على توفير المياه النظيفة لبعض أجزاء البلاد بنسبة 75%.

كما ربط أحد اتحادات المعلمين بين الجلامسي وارتفاع تغيُّب التلاميذ؛ حيث يترك الأطفال المدرسة إما للتعدين أو بيع الطعام في مواقعه؛ حيث لا يذهب واحد من كل خمسة أطفال إلى التعليم بالفعل، حتى أولئك الذين يذهبون إلى المدرسة مُعرَّضون للخطر بسبب الحفر. كما يُواصل المُنَقِّبُون والعاملون في المجال التوافد من الخارج بحثًا عن الثروة، حتى أنشأ الصينيون «حيًّا صينيًّا» في غانا.

وعلى الرغم من أن التقارير الإخبارية عن حوادث الجالامسي، والتي غالبًا ما تكون الوفيات فيها في سن المراهقة، كانت متكررة طوال العام الماضي، إلا أن عدد القتلى الحقيقي لا يزال غير معروف. في عام 2010م، أدى حادث تعدين بالقرب من دونكوا إلى مقتل ما يُقدَّر بنحو 150 عامل منجم. ولا يتم تسجيل معظم الوفيات رسميًّا لأن أفراد الأسرة يشعرون بالخجل أو القلق بشأن الملاحقة القضائية.

ثانيًا: آثار التعدين غير القانوني في الذهب على المحاصيل والغابات

زُرِعَ الكاكاو لأول مرة في غانا في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأصبحت ساحل الذهب أكبر مصدر لحبوب صنع الشوكولاتة للقرن التالي، حتى تم رسمه على عملة الدولة. وبعد عقدين من وصول الكاكاو، تم تأسيس منجم الذهب القانوني في «أوبواسي». وبفضل التنظيم الدقيق، حوّلت العملية الصناعية الكبيرة قرية «أشانتي» الصغيرة إلى مدينة عالمية بها ملاعب تنس ونوادي جولف. ولعقود من الزمان، عمل عمال المناجم تحت الأرض في المجمع المترامي الأطراف. واليوم، لم يعد المنجم يُنْتِج الذهب، وسرعان ما ملأ عمال الجلامسي الفراغ، وأزالوا مزارع الكاكاو بحثًا عن الذهب.

وتُعدّ غانا ثاني أكبر مُصدِّر للكاكاو في العالم؛ حيث تُسهم بنحو 20% من إمدادات العالم. في عام 2011م، أنتجت غانا كمية قياسية من الكاكاو، تجاوزت المليون طن،

ومع تزايد التعدين غير القانوني، انخفض الإنتاج منه إلى 740 ألف طن عام 2015م.

وكذلك تلقت عائدات صادرات الكاكاو في غانا ضربة مدمرة؛ حيث انخفضت بنحو 700 مليون دولار في النصف الأول من عام 2024م. وقد أدَّى التأثير المستمر للتعدين غير القانوني والتهريب وأمراض المحاصيل إلى شَلّ إنتاج الكاكاو، مما وضَع ضغوطًا هائلة على القطاع الذي كان لفترة طويلة العمود الفقري لاقتصاد البلاد. ووفقًا لأحدث ملخص للبيانات الاقتصادية الكلية والمالية لبنك غانا لشهر يوليو 2024م، انخفضت عائدات تصدير الكاكاو بشكلٍ حادّ من 1.45 مليار دولار في النصف الأول من عام 2023م إلى 760 مليون دولار فقط في نفس الفترة من هذا العام، ممّا يُمثِّل انخفاضًا مذهلًا بنسبة 47.7%. وكانت عائدات تصدير الكاكاو قد انخفضت في فترة ما بعد الوباء؛ حيث كشفت التدفقات نصف السنوية عن انخفاض كبير بنسبة 134%. وقد أدَّى هذا الانحدار إلى خسائر تجاوزت مليار دولار منذ عام 2021م، مما يُسلِّط الضوء على التحديات الشديدة التي تُواجه صناعة الكاكاو في غانا. وكان من المتوقع أن يبلغ حصاد الكاكاو في غانا في موسم 2023-2024م رقمًا كبيرًا، لكنه انتهى هذا الشهر، من 650 ألف طن إلى 700 ألف طن، مقابل توقعات أولية كانت تُقدَّر بـ850 ألف طن؛ وذلك لأسباب عدة من بينها التعدين غير القانوني. والشكل التالي يُبيِّن تطوُّر عائدات تصير الكاكاو.

شكل (3) عائدات صادرات الكاكاو بالمليار دولار خلال الفترة 2021-2024م

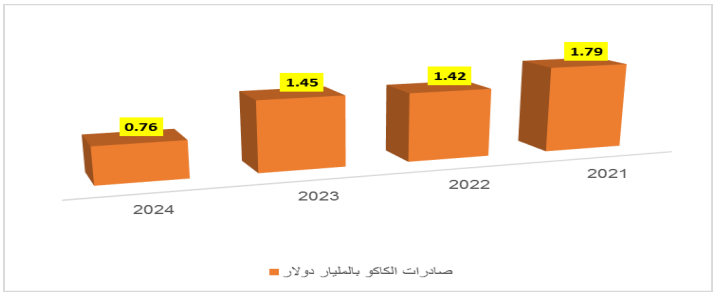

Isaac Kofi Agyei, Ghana's cocoa crisis deepens, 2024 half-year revenues crash by nearly $700 million, 12 September 2024.at: https://www.myjoyonline.com/ghanas-cocoa-crisis-/deepens-2024-half-year-revenues-crash-by-nearly-700-million

ونقلت صحيفة «الجارديان» أن ما يُقدَّر بنحو 4726 هكتارًا من الأراضي -أي أكثر من مساحة مدن أوروبية مثل أثينا وبروكسل-، دُمِّرت في سبع من مناطق البلاد الستة عشر، وكذا دُمِّرت 34 محمية طبيعية من بين 288 محمية غابات. وقد أدَّى التعدين إلى قطع الأشجار، وإزالة مساحات شاسعة من نباتات الغابات. ثم يتم استخدام الحفارات لحفر التربة السطحية والجوفية. ثم يتم ترسيب التربة في مصانع غسل الذهب المتمركزة في الأنهار، ويتم ضخ المياه لغسل التربة والأحجار المكسرة. خلال عملية الغسيل، يتم استخدام مواد كيميائية مختلفة، بما في ذلك الزئبق والسيانيد، للمساعدة في استخراج الذهب من التربة، مما يؤدي إلى تلويث

الأنهار الكبيرة والصغيرة. والزئبق يمكن أن يؤثر على سلسلة الغذاء بأكملها؛ حيث يتراكم في الأسماك، ويمكن أن يدخل المحاصيل المروية بالمياه. كما قال مجلس الكاكاو الغاني في عام 2021م: «إن أكثر من 19 ألف هكتار من الأراضي الزراعية دُمِّرت في مناطق زراعة الكاكاو الرئيسية مثل المناطق الغربية وأشانتي. كما غذَّت حمى الذهب حقيقة ارتفاع السعر العالمي للمعدن النفيس إلى مستويات جديدة، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع.

المحور الثالث:
جهود الحكومة للحدّ من التعدين غير القانوني في الذهب

لقد كافحت حكومة غانا من أجل تحقيق التوازن بين الميزة الاقتصادية التي يُوفّرها التعدين على نطاق صغير وحماية البيئة والسلامة. وقد سَنّ قانون تعدين الذهب على نطاق صغير لعام 1989م نظامًا للحصول على تراخيص التعدين. وكان العمال الأوائل من عمال المناجم الحرفيين عبارة عن مجموعات تتألف من تسعة عمال مناجم أو أقل يعملون يدويًّا لحفر الذهب واستخراجه وغسله.

> إن الزعماء المحليين والعرفيين يجب أن يكونوا أيضًا جهات فاعلة ومساعدة للمؤسسات الحكومية المسؤولة عن الأراضي والموارد الطبيعية في حمايتها من الممارسات الضارة

وفي عام 2006م، نص قانون مُحدَّث على أن المواطنين الغانيين فقط هم من يمكنهم الحصول على تراخيص التعدين. وعلى الرغم من أن بعض عمليات التعدين على نطاق صغير لديها تصاريح قانونية، فإن العديد منها لا تمتلك تصاريح، ويشارك العديد منها في أنشطة غير قانونية، مثل توظيف الأجانب أو أطقم العمل المكونة من مئات الأشخاص، أو استخدام الزئبق، أو استخدام الآلات الثقيلة. وبالتالي أصبح مصطلح عمال المناجم مرادفًا للإجرام بالنسبة للعديد من الناس في البلاد.

وقد كثَّفت الحكومة الغانية جهودها لمعالجة التعدين غير القانوني، وشملت المبادرات تعزيز الرقابة التنظيمية، ونَشْر المزيد من قوات الأمن، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لمراقبة عمليات التعدين.

وتهدف هذه التدابير إلى الحد من الأنشطة غير القانونية، والحد من الأضرار البيئية التي تُسبّبها. لكن على الرغم من هذه الجهود، لا يزال التعدين غير القانوني يُشكِّل تحديًا كبيرًا. ويتم استغلاله تلك الممارسة مِن قِبَل جماعات الجريمة المنظمة. وتضاعف تهريب الذهب أكثر من الضعف، فضلاً عن العواقب الأمنية والبيئية الشديدة حتى أصبحت غانا فعليًّا Gala State؛ حيث يتم تطبيع التعدين غير القانوني، وتعثرت جهود الحكومة لمكافحة الأزمة. ولتفكيك شبكات التعدين غير القانوني؛ يجب إصلاح مؤسسات متعددة، ومعالجة الفساد المتأصل. وفي حين نفّذت الحكومة العديد من الإستراتيجيات لمكافحة هذا النشاط، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة، وتُكلِّف البلاد مليارات الدولارات سنويًّا. وسيكون الالتزام طويل الأجل بالإنفاذ والتعاون الدولي والاستثمار في الممارسات المستدامة ضروريًّا لاستعادة الثقة في قطاع الذهب في غانا وضمان تقاسم فوائده من قبل الجميع.

ولمواجهة هذه المشكلات، نفّذت عملية «فانغارد» -وهي قوة مهام مشتركة

بين الجيش والشرطة تأسست في عام 2017م- مداهمات منتظمة على مواقع التعدين، وكثيرًا ما اعتقلت عمال المناجم الحرفيين. ومع ذلك، تفشل العديد من التدخلات في استهداف «الرعاة» ذوي الموارد العالية الذين يقفون وراء تلك الممارسات. ويشمل ذلك الشبكات المحلية والأجنبية التي تشتري أدوات التعدين، وتتفاوض على الوصول إلى الأراضي مع الزعماء المحليين، مستغلة حقيقة أن 80% من أراضي غانا تخضع للحكم العرفي.

وبينما تطالب الحكومة بمناطق ذات موارد معدنية ضخمة للصالح العام، بعد تعويض الملاك التقليديين، لا تزال هناك أراض شاسعة غير مُطالَب بها مفتوحة للتعدين غير القانوني. ويحدث هذا أحيانًا بموافقة ضمنية من الزعماء العرفيين، الذين يتلقون إتاوات من عمال المناجم. كما يعمل عمال المناجم في المناطق النائية والمتنزهات الوطنية التي لا تستطيع السلطات العرفية والدولة مراقبتها بشكل كافٍ.

وفي يناير من العام 2022م خفَّضت حكومة غانا الضريبة على الذهب من عمال المناجم الحرفيين من 3% إلى 1.5%؛ في محاولةٍ للحدّ من تهريب الذهب. وقد أدَّى هذا إلى زيادة صادرات الذهب القانونية، لكنَّ التهريب لا يزال منتشرًا. وفي سبتمبر 2024م، قالت الحكومة: إن 76 شخصًا، بينهم 18 أجنبيًّا، أُدينوا بالتعدين غير القانوني منذ أغسطس 2021م، ويجري محاكمة أكثر من 850 آخرين.

وبينما اندلعت الاحتجاجات في «أكرا» لتسليط الضوء على تلك القضية، ردَّ الرئيس الغاني بإصدار أمر بنشر الزوارق البحرية لضمان الوقف الفوري لجميع أنشطة التعدين، في المسطحات المائية وما حولها. لكنّ بعض كبار المسؤولين في الحزب الحاكم استبعدوا أن تكون الحملة صارمة؛ حيث يشارك العديد من أنصارهم في مناطق التعدين تلك، ولا يمكن المخاطر بخسارة أصواتهم في الانتخابات العامة.

وقد تأكدت شعبية «الجالامسي» من خلال استطلاع أجرته منظمة «ووتر إيد» في المجتمعات المتورطة في التعدين غير القانوني؛ حيث رأى أكثر من 75% من المشاركين في الاستطلاع أن هذه الممارسة مصدر مُربح للدخل على الرغم من اعتراف 97% منهم بأنها تَضُرّ بالبيئة. وعلى الرغم من أن 79% أفادوا بوقوع مشكلات صحية لديهم.

وعليه، فإن جهود غانا لإنهاء التعدين غير القانوني للذهب لا بد أن تكون مصحوبة بإصلاحات كبيرة لمعالجة الفساد، وضعف تدابير الإنفاذ والبيروقراطية في عملية الترخيص والإدارة شديدة المركزية. وقد اقترح الأكاديميون عدة حلول؛ من أهمها ما يلي:

تفويض قرارات التعدين على نطاق صغير إلى الجمعيات البلدية والإقليمية، وهذا من شأنه أن يشمل إصلاح نظام الترخيص؛ بحيث تتوافق تكلفة إضفاء الطابع الرسمي على العمليات مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي يعيشها أغلب عمال المناجم.

إن سياسات التجريم لا تنجح، ويتعين على السياسات أن تُعالج الأسباب التي تدفع الناس إلى الانخراط في هذا السلوك غير القانوني.

وقد تكمن الحلول المحتملة في أيدي السلطات التقليدية؛ فالأراضي في غانا مملوكة تقليديًّا للزعماء التقليديين مثل الزعماء ورؤساء الأُسَر وكبار العائلات. ويتطلب الحصول على الأراضي للتعدين منح الإذن بشكل غير رسمي مقابل رسوم رمزية من المالك التقليدي للأرض.

إن الزعماء المحليين والعرفيين يجب أن يكونوا أيضًا جهات فاعلة ومساعدة للمؤسسات الحكومية المسؤولة عن الأراضي والموارد الطبيعية في حمايتها من الممارسات الضارة.

خاتمة

كان تعدين الذهب والبحث عنه ممارسة راسخة منذ قديم الأزل في غانا، غير أن تفشّي الظاهرة منذ حوالي أربعة عقود، من خلال إصدار قوانين تقرّ بقانونية التعدين على نطاق صغير، استغله بعض الرعاة الأجانب، مستغلين حاجة عمال المناجم لبعض معدات الحفر والتنقيب من ناحية، وحاجة المجتمعات المحلية بسبب الفقر والفساد، إلى التورط في الكثير من الممارسات غير القانونية. صحيح زاد إنتاج الدولة من الذهب، غير أن تلك الممارسات غير القانونية قد أضرَّت بالبيئة وصحة الناس، بل وأضرَّت بمحصول التصدير الرئيسي في الدولة، وهو الكاكاو.

وعلى الرغم من قيام الحكومات المتعاقبة بمحاولات لمكافحة تلك المشكلات؛ إلا أن الوضع يظل كما هو عليه الآن؛ وذلك لوجود نفس الأسباب التي أدَّت إلى تفشي تلك الظاهرة من البداية، مما أدَّى إلى اندلاع احتجاجات في شهر أكتوبر الماضي لمناهضة هذه الممارسات الضارة.

في النهاية، على الحكومة تغيير نهجها في التعامل مع التعدين غير القانوني، وتشديد إجراءات مكافحة الفساد، وعدم استغلال القضية سياسيًّا، وإشراك المجتمع المدني، والاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحديد المواقع المخالفة، ومشاركة الزعماء المحليين والحكام العرفيين، وقبل كل ذلك معالجة الأسباب التي تدعو الناس لمخالفة التعدين القانوني، والتي هي في الغالب أسباب تتعلق بالفقر ■

حزام البلاتين في جنوب إفريقيا مُحفِّز للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى

هشام قدري أحمد
باحث ماجستير في العلوم السياسيَّة - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

حسناء بهاء رشاد محمد
باحثة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب – جامعة سوهاج

تُشكّل إفريقيا السوداء موطنًا للكثير من المعادن الثمينة؛ حيث تتركز مواقع التعدين في المناطق المُمتدة من الكونغو الديمقراطيَّة إلى جمهورية جنوب إفريقيا، فيما يطلق عليه «حزام التعدين». ويُمثل البلاتين أحد تلك المعادن التي تحظى بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي؛ نظرًا لاستخداماته الواسعة في مجال الصناعة والطاقة المُتجددة؛ حيث تمتلك جنوب إفريقيا وحدها نحو 88% من احتياطيات البلاتين في العالم، وتُمثل أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج البلاتين العالمي.

ومع تزايد الطلب على البلاتين في سياق التوجُّه العالمي نحو الصناعة النظيفة، تشتد وتيرة التنافس الاقتصادي بين الدول الكبرى الطامحة إلى تأمين حصتها من هذا المعدن. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكيَّة والصين الشعبيَّة في مقدمة الأقطاب الدوليَّة الساعية إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في القارة الإفريقيَّة في إطار التنافس الإستراتيجي بين القوتين، ويتجلَّى ذلك فيما تستثمره الدولتان من أموال طائلة، وإطلاقهما مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية لاستخراج ونقل تلك المعادن، ويبرز في هذا الصدد مشروع ممر لوبيتو الأمريكي، ومشروع خط سكة حديد تازارا الصيني.

وتأكيدًا على الدور الحيوي للبلاتين في اقتصاد جنوب إفريقيا خاصةً، والاقتصاد العالمي بوجه عام، ودور جنوب إفريقيا كرائد عالمي في إنتاج هذا المعدن الثمين؛ فقد دشَّنت هيئة الألماس والمعادن الثمينة بجنوب إفريقيا احتفالاً كبيرًا العام المنصرم (2024م) بمناسبة الذكرى المئوية للبلاتين.

ويسعى الباحثان في هذا المقال إلى تتبُّع تاريخ امتلاك جنوب إفريقيا للبلاتين وحجم إنتاجها منه، ويناقشان أهمية هذا المعدن في الصناعات العالميَّة والاقتصاد الحديث، قبل أن يتطرقا إلى التنافس المُحتد بين الولايات المتحدة والصين لتأمين حصتهما من المعادن الإفريقيَّة وعلى رأسها مجموعة البلاتين، وتحقيقًا لهذه الغايات تم تقسيم المقال إلى المحاور الثلاثة التالية:

جنوب إفريقيا: أكبر الدول إنتاجًا وامتلاكًا لاحتياطات البلاتين في العالم. الأهمية الاقتصاديَّة للبلاتين في الصناعات العالميَّة. حزام البلاتين مُحفّز للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى.

المحور الأول:
جنوب إفريقيا: أكبر الدول إنتاجًا وامتلاكًا لاحتياطات البلاتين في العالم

بدأ اكتشاف البلاتين في مجمع بوشفيلد Bushveld البركاني شمال جنوب إفريقيا قبل نحو قرن من الزمان، وتحديدًا في عام 1924م، ومنذ هذا التاريخ تبوأت جنوب إفريقيا مكانتها بوصفها المُنتِج الأول لهذا المعدن في العالم. ولقد ساعد اكتشاف هذا المعدن، إلى جانب المعادن الأخرى كالبلاديوم والراديوم التي تُشكّل في مجموعها ما يُعرَف بـ«مجموعة البلاتين»، وتزايد الاهتمام به بعد سقوط نظام الفصل العنصري، على جذب الاستثمارات، وتحفيز نموّ الصناعات المحليَّة كالمجوهرات، فضلاً عن تشغيل مئات الآلاف من العمال، ما يجعله أكثر المعادن أهميةً وقيمةً بلا منازع في هذا البلد الإفريقي.

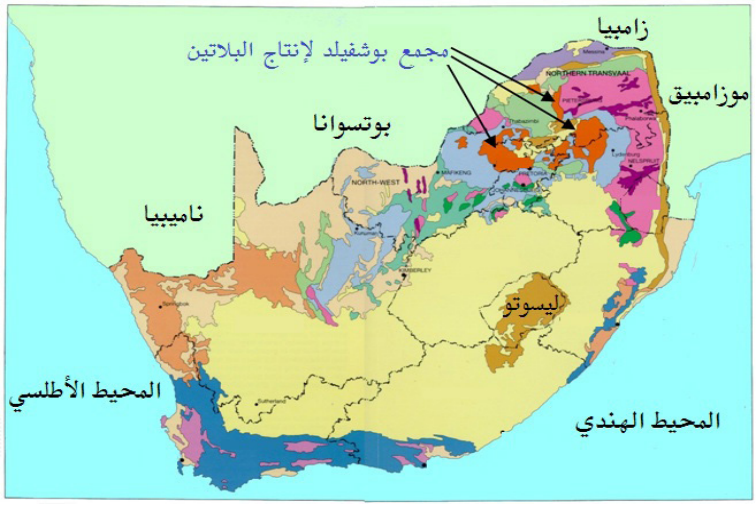

مجمع بوشفيلد الذي يمثل أكثر من 80% من إنتاج جنوب إفريقيا من البلاتين

تنقسم مناطق تعدين البلاتين في جنوب إفريقيا، أو ما يُطلَق عليها «حزام البلاتين»، إلى عدة مناطق رئيسية. ويضم مجمع بوشفيلد، الواقع في الجزء الشمالي من البلاد، أكبر احتياطي من مجموعة البلاتين في العالم، ويُمثل أكثر من 80% من إنتاج البلاد. وتُعتبر مناطق التعدين في الطرف الغربي هي الأكثر تطورًا، وتضمّ مناجم رئيسية مثل مناجم موجالاكوينا Mogalakwena وروستنبرج Rustenburg التابعة لشركة أنجلو أمريكان بلاتينيوم، وتشتهر هذه المناجم ببنيتها التحتية الواسعة وحجم إنتاجها المرتفع، أما الأجزاء الشرقيَّة بما في ذلك مناجم مارولا Marula وموتوتولو Mototolo، فهي أقلّ تطورًا مقارنةً بالطرف الغربي((1))

وكان لاستخراج معادن البلاتين في جنوب إفريقيا دور في زيادة الأمل في تحقيق

---

(1) South African Platinum Group Metals Market Size, Growth & Share, Straits research, Published in Aug 08, 2024, at: https://straitsresearch.com/report/platinum-group-metals-market/south-africa

التنمية، وتوسيع فرص العمل بين السكان المحليين، ومع ذلك، وعلى الرغم من زيادة أنشطة التعدين على مدى العقود الماضية، لا يزال الفقر والبطالة قائمين((1))؛ حيث تواجه جهود تطوير قطاع المعادن في جنوب إفريقيا تحديات كبيرة، من بينها: الحاجة إلى إثبات الجدوى الاقتصاديَّة للمشاريع، وتوفير البنية التحتية اللازمة، وتطوير القدرات المحليَّة. وتُسهم صناعة البلاتين في جنوب إفريقيا في تطوير اقتصاد مُستدام ومنخفض الكربون، وتعمل على تأمين سوق مستقبلية لتصنيعه من خلال مجموعة من الشراكات الإستراتيجيَّة بين القطاعات المتنوعة((2)).

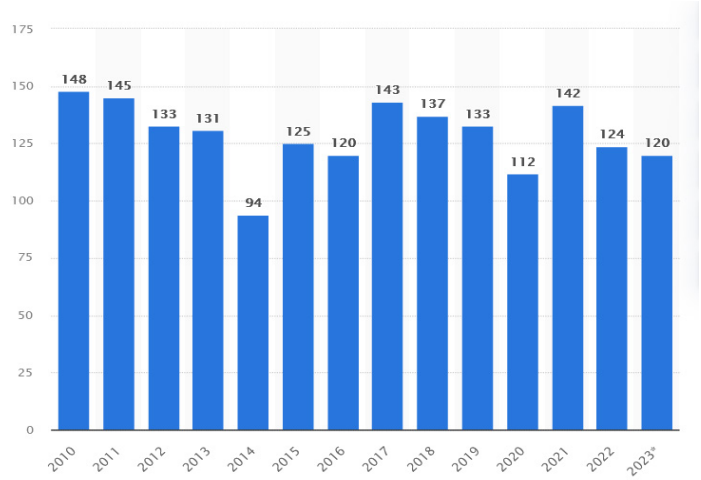

حجم إنتاج البلاتين في جنوب إفريقيا من 2010 إلى 2023 (بالطن المتري)

-Source: Madhumitha Jaganmohan, Platinum mine production in South Africa 2010

April 19, 2024, at: https://2u.pw/HZ1yk0K6 ,2023

إنَّ صناعة التعدين في جنوب إفريقيا ككل تُشكِّل عنصرًا مهمًّا في اقتصاد جنوب إفريقيا وفي التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للبلاد، ففي عام 2013م، أسهم قطاع التعدين بمبلغ 230.9 مليار راند في الناتج المحلي الإجمالي، وحقق مبيعات بقيمة 384.9 مليار راند (18.8% من الدخل القومي الإجمالي لجنوب إفريقيا)، وفي عام 2016م مثلت المعادن البلاتينية 21.9% من إجمالي مبيعات المعادن في جنوب إفريقيا، و27% من مبيعات التصدير، كما أسهمت بنسبة 22.4% (51.7 مليار راند) في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع((3)).

---

(1) Mbuso Moyo: Moratorium? Youth experiences of waiting on South Africa's platinum belt', Published in 29 November 2024, at: https://2u.pw/vOfciYYb

(2) Platinum- History and Investment, Azo Materials, Published in 23 January 2002 , at: https://2u.pw/PqdknYNM

(3) Socio-economic development in the PGM industry, Platinum International Group Metals Association, Germany, P. 5. Available at: https://2u.pw/L5Czheur

المعروض العالمي المقدر من البلاتين في عام 2023 (بالألف أوقية)
Source: Platinum Group Metals: Analyzing Recent Price Trends, Research & International Cooperation, 20 February 2024, P.8.

تمتلك جنوب إفريقيا أكثر من ٨٠% من احتياطات البلاتين في العالم

هذا، ويوجد في جنوب إفريقيا حاليًّا أربعة منتجين أساسيين للبلاتين، بخلاف الشركات الأخرى الصغيرة، وهم شركة أنجلو أمريكان بلاتينيوم المحدودة Anglo American Platinum. و(شركة روستنبرج بلاتينيوم القابضة المحدودة سابقًا)، والتي تنتج الجزء الأكبر من البلاتين. وإمبالا بلاتينيوم Impala Platinum. ولونمين بلاتينيوم Lonmin Platinum. بالإضافة إلى شركة نورثام بلاتينيوم Northam Platinum، ويشمل نطاق عمليات هذه الشركات التعدين المكشوف وتحت الأرض، والطحن، والتجفيف، والتحويل، والتكرير، والتسويق((1)).

وفيما تمتلك جنوب إفريقيا أكثر من 80% من احتياطات البلاتين في العالم؛ فإنَّ هذه الاحتياطات الضخمة من شأنها أن تُعزّز مكانة جنوب إفريقيا كدولة رائدة للتعدين بلا منازع في إفريقيا، ومن ناحية أخرى يمكن لهذا المعدن أن يمنح جنوب إفريقيا قيمةً كبيرةً في مجال الاستثمار والصادرات والناتج المحلي الإجمالي، مثلما فعَل قطاع تعدين الذهب في القرن العشرين. وتهدف إستراتيجية البلاتين الوطنيَّة الجديدة لجنوب إفريقيا إلى خلق أكثر من مليون فرصة عمل ومساهمة بمبلغ 8.2 تريليون راند في اقتصاد البلاد خلال العقود المُقبلة((2)).

المحور الثاني:
الأهمية الاقتصادية للبلاتين في الصناعات العالمية

يُعدّ البلاتين من أكثر المعادن النفيسة قيمةً، بالنظر إلى نُدرته وخصائصه الفريدة المقاومة للتآكل، وترتفع قيمة البلاتين ليس فقط لكونه معدنًا ثمينًا، فخصائصه تجعله عنصرًا لا غِنَى عنه للاقتصاد الحديث، وهناك أربعة استخدامات أساسية للبلاتين تتمثل في التصنيع، والرعاية الصحيَّة، والطاقة المتجددة، إضافةً إلى استخداماته في صناعة العملات المعدنيَّة.

يتجلّى الاستخدام الرئيسي للبلاتين في صناعة السيارات؛ حيث يُستعمَل لإنتاج المحولات المُشغّلة للسيارات وتقليل الانبعاثات الضارة من أبخرة العوادم؛ امتثالاً

(1) R.T. Jones, Platinum Smelting in South Africa, Available on: https://2u.pw/LSlVqdfl

(2) Platinum Mining in South Africa, Africa Mining IQ, Available on: https://2u.pw/W6sQRfvt

لقانون الهواء النظيف ولوائح وكالة حماية البيئة التي تتطلب انخفاضًا بنسبة 75% في الانبعاثات السامة في جميع المركبات النموذجية الجديدة((1)).

كما يُستخدم البلاتين أيضًا، بسبب نقائه ومقاومته للتشويه، في صناعة المجوهرات البلاتينية وترصيع الألماس والأحجار الكريمة الأخرى. ويُستخدم كذلك في إنتاج طلاءات محركات الأقراص الثابتة وكابلات الألياف الضوئية، فضلاً عن صناعات الزجاج والصلب وأشباه الموصلات وأجهزة الكشف بالأشعة تحت الحمراء للتطبيقات العسكريَّة والتجاريَّة((2)).

وفي مجال الرعاية الصحيَّة، يُنظَر إلى البلاتين باعتباره معدنًا متوافق بيولوجيًّا كونه غير سام ومستقر ولا يتفاعل سلبًا مع أنسجة الجسم أو يؤثر عليها، مما يجعله مادة مثالية للأدوات الطبيَّة، كما أن ثباته يجعله مثاليًّا لأجهزة تنظيم ضربات القلب وأجهزة السماعات الطبية لضعاف السمع. وعلى الرغم من أنَّ مركبات البلاتين المعروفة باسم «سيسبلاتين» لا تشكل تهديدًا للخلايا السليمة، إلا أنها يمكن أن تُلحق الضرر بالخلايا الخبيثة؛ لذلك وضعت منظمة الصحة العالميَّة السيسبلاتين على قائمتها للأدوية الأساسية((3)).

أما في مجال الطاقة المتجددة، فيزداد الطلب على البلاتين مِن قِبَل الشركات المتخصصة في تكنولوجيا خلايا وقود الهيدروجين؛ حيث تكتسب خلايا الوقود الهيدروجيني، التي تتطلب البلاتين، قوة دفع كبديل للطاقة النظيفة، وخاصة في الصناعات التي لا تكفي فيها البطاريات وحدها، مثل النقل بالشاحنات الثقيلة، والشحن، وحتى الطيران، ومع التزام الحكومات والشركات العالميَّة بإزالة الكربون، يتزايد الاستثمار في البنية التحتية للهيدروجين، مما يُعزّز الطلب العالمي على البلاتين بشكل كبير في السنوات المُقبلة((4)).

---

(1) Mehrazin Omrani, et al, Platinum group elements study in automobile catalysts and exhaust gas samples, Environmental Pollution, Volume 257, February 2020, at: https://2u.pw/mytoY6Vr

(2) Platinum and Its Use, Total Materia, Published in February, 2010, at: https://2u.pw/No9ZA-tf8

(3) Nicholas LePan, More Than a Precious Metal: How Platinum Improves Our World, Visual capitalist, Published in 11 July 2019, at: https://2u.pw/0G2WsiJO

(4) Platinum Group Metals: Industry Overview and Market Outlook, New age metals, 23 October 2024, at: https://2u.pw/O9sXnW2A

استخدامات البلاتين في الصناعات العالميَّة

Source: Platinum Group Metals: Analyzing Recent Price Trends, Research & International Cooperation, 20 February 2024, P.5

وأخيرًا، دخل الاستثمار في البلاتين عصرًا جديدًا عندما بدأت بعض الدول في إصدار عملات معدنية قانونيَّة من البلاتين تستمدّ قيمتها بالكامل من البلاتين الذي تحتوي عليه، مثلما فعلت كندا وأستراليا خلال القرن الماضي عندما قامتا بطرح عملات سبائك بلاتينية قانونيَّة، وقد حقَّقت العملتان نجاحًا هائلاً، مما رفَع مستوى الطلب الاستثماري على البلاتين إلى مستويات غير مسبوقة.

المحور الثالث:
حزام البلاتين مُحفِّز للتنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى

نتيجةً لتزايد أهمية البلاتين في الاقتصاد الحديث، على نحو ما أشرنا إليه في المحور السابق، فقد تضاعف الطلب العالمي عليه خلال العقود الأخيرة؛ حيث تتجه الدول إلى تطوير ونشر التقنيات الصناعيَّة الأكثر نظافة لتحقيق مجتمع «منخفض الكربون»، وتخفيف آثار الانحباس الحراري العالمي، فالتحوُّل السريع من السيارات التقليدية التي تعمل بالبنزين إلى المركبات من الجيل التالي يُعدّ أحد الأمثلة على التغييرات التي تدفع باتجاه زيادة الطلب على مجموعة البلاتين، بالإضافة إلى ذلك، تُسهم السوق المتنامية للمكونات الإلكترونيَّة الدقيقة في الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر الشخصيَّة أيضًا في هذا الطلب على المعادن النادرة مثل البلاتين والكوبالت والبلاديوم((1)).

ومن هنا، تدرك القوى الصناعيَّة الكبرى أهمية تأمين حصتها من تلك المعادن الحرجة، وعلى رأسها البلاتين. لكنّ الطلب العالمي على هذا المعدن يُواجه تحديات تتعلق بمحدودية مصادر الإنتاج؛ حيث لا يتم إشباع حاجات السوق العالميَّة المتزايدة من البلاتين إلا من خلال أنشطة التعدين في منطقتين فقط؛ إحداهما هي مجمع بوشفيلد بجنوب إفريقيا، والذي ينتج أكثر من ثلثي البلاتين كل عام، أما المنطقة الأخرى فتقع في نوريلسك- تالناخ في أقصى شمال سيبيريا الروسيَّة، ولم يتم توريد ما يكفي من البلاتين إلى الأسواق العالميَّة خلال الفترة الماضية إلا بعد أن قامت روسيا بتصدير كميات كبيرة من البلاتين من احتياطاتها، وهذه النُّدرة النسبية للبلاتين في مواجهة الاستخدامات المكتشفة حديثًا والمتزايدة باستمرار تجعله استثمارًا جذابًا للقوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين.

---

(1) Resources Policy Understanding international trade network complexity of platinum: The case of Japan, at: https://2u.pw/5ZOCUBe4

ولقد اعترفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين بالبلاتين باعتباره عنصرًا إستراتيجيًّا مهمًّا للتحول في مجال الطاقة، وقاموا بتطوير سياسات لتحفيز الطلب عليه، فعلى سبيل المثال، يهدف قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة إلى تسريع إنتاج الهيدروجين النظيف وتبني المركبات الكهربائيَّة التي تعمل بخلايا الوقود الهيدروجينية، وفي الوقت نفسه، تهدف الجهود التابعة للاتحاد الأوروبي إلى توسيع سعة الهيدروجين النظيف بحلول عام 2030م، ووفقًا لمجلس الاستثمار العالمي في البلاتين، فإنَّ هذا الاتجاه العالمي قد يجعل البلاتين المصدر الأول للطلب بحلول عام 2040م((1)).

ونتيجةً لذلك، فإنَّ الاندفاع العالمي للحصول على البلاتين من شأنه أن يزيد الضغوط على الإمدادات المحدودة خلال السنوات المُقبلة، مما سيُحفّز الدول الصناعيَّة الكبرى على زيادة استثماراتها وتنويع إستراتيجياتها لتأمين حصتها من هذا المعدن. وفي هذا الصدد تبرز الولايات المتحدة والصين كأكبر مستثمرين في إفريقيا في إطار التنافس الإستراتيجي بينهما لتعزيز نفوذهما الاقتصادي والسياسي في القارة.

حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز مكانتها في إفريقيا لا سيَّما في مجال المعادن الإستراتيجيَّة، وتجسيدًا لطموحاتها تلك أطلقت واشنطن مشروع ممر لوبيتو Lobito Corridor، وهو مشروع للسكك الحديديَّة، من ميناء لوبيتو الأنغولي على ساحل المحيط الأطلسي في إفريقيا إلى مدينة كولويزي في جمهورية الكونغو الديمقراطيَّة، يهدف إلى تسريع الوصول إلى المعادن الحيوية ونقلها للأسواق الأمريكيَّة والأوروبيَّة، وتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتقليل الاعتماد على خطوط الإمداد الصينيَّة((2))، وقد أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن على هامش قمة مجموعة العشرين G-20 دعمه لهذا المشروع الإستراتيجي الذي يهدف إلى ربط ثروات الكونغو الديمقراطيَّة وزامبيا من المعادن النفيسة بالأسواق العالميَّة.

بدَوْرها، استثمرت الصين، باعتبارها الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للقارة الإفريقيَّة، مبالغ طائلة، تجاوزت التريليون دولار، في مشاريع ضخمة لضمان توفير المعادن النادرة، بما في ذلك بلاتين جنوب إفريقيا، لدعم التحوُّل نحو الطاقة

---

(1) Energy transition to trigger huge growth in platinum for hydrogen, International Energy Forum, 4 September 2023, at: https://2u.pw/BeMugN6T

(2) Anthony Carroll, What Is Africa's Lobito Corridor, United States Institute of Peace 18 June 2024, at:() https://2u.pw/PpCC5Cnv

النظيفة، مما جعلها رائدة في بناء سلاسل لتوريد هذه الموارد الحيوية التي تشهد حاليًّا منافسة جيوسياسية شديدة.

ويُعدّ مشروع خط سكة حديد تازارا Tazara، الذي دشَّنته الصين قبل نحو خمسين عامًا بين تنزانيا وزامبيا بغرض تسهيل حركة نقل البضائع والمعادن من دول الجنوب الإفريقي غير الساحليَّة إلى البحر، أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، وتعتبره بكين رمزًا لصداقتها التاريخيَّة والدائمة مع القارة الإفريقيَّة((1))، وترغب الصين اليوم في تحديث هذا المشروع وضخ ميزانية جديدة لتطويره بعد اتجاه الولايات المتحدة إلى تجديد ممر لوبيتو.

ولا شك أنَّ الولايات المتحدة والصين، سوف تتطلعان إلى تعميق الشراكة مع جنوب إفريقيا وزيادة حجم استثماراتهما في مجال البنية التحتية وقطاعات التعدين؛ بغرض تسهيل تدفق إمدادات البلاتين ومشتقاته إلى أسواقهما، في إطار رؤيتهما للوصول إلى الموارد والمعادن الإفريقيَّة عبر مشروعي لوبيتو وتازارا الإستراتيجيين، كما يدرك الجانبان كذلك أنَّ الطاقة النظيفة أضحت قطاعًا رئيسيًّا لا غِنَى عنه للتنمية الاقتصاديَّة والصناعات الإستراتيجيَّة الناشئة، وهو ما يتطلب تطوير سياسات وإستراتيجيات بديلة تُعزّز نفوذ كل طرف في مواجهة الطرف الآخر.

ختامًا:

إنَّ التنافس الدولي على حزام البلاتين في جنوب افريقيا يُعدّ مسألةً معقَّدة تحمل في طياتها فرصًا وتحديات اقتصاديَّة مهمة؛ لذا فإنها تتطلب إستراتيجيات فعَّالة لتعزيز الاستدامة؛ لاستغلال الثروات والموارد المعدنيَّة في هذا البلد.

ومن المتوقع أن تتبنَّى جنوب إفريقيا نهجًا دبلوماسيًّا حذرًا في التعامل مع المنافسة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة على ثرواتها المعدنيَّة، ولا سيَّما مجموعة البلاتين، بما يُحقّق لها حماية سيادتها ومصالحها الوطنيَّة واستغلال هذه المنافسة لزيادة مكاسبها الاقتصاديَّة، وتمكين شعوبها الفقيرة من الوصول إلى مستوى معيشة أفضل، انطلاقًا من الأهمية المتزايدة لهذه المعادن الحرجة في الصناعات الحديثة ■

(1) Rashidi M. Makwega, TAZARA: A Key Symbol of Chinese Presence in Africa and the Necessity for Modernization, Modern diplomacy, 9 November 2024, at: https://2u.pw/TBkT7iTw

«مورد الذهب» الإفريقي بين مطرقة الاقتتال الداخلي وسندان التنافس الدولي

نهال أحمد السيد
باحثة ماجستير - كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

أدَّت الأزمات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم خلال العقدين الماضيين إلى ترسيخ معدن الذهب باعتباره الملاذ الآمن للاستثمارات؛ الأمر الذي أدَّى إلى تحوُّل مناجم الذهب إلى ساحات للصراعات الداخلية والتنافس الدولي، وكان للقارة الإفريقية النصيب الأكبر من تلك الصراعات؛ نظرًا لاستحواذها على 25% من إجمالي الإنتاج العالمي للذهب، وفقًا لإحصائيات صادرة عن مجلس الذهب العالمي، فخلال عام 2021م بلغ إجمالي إنتاج القارة من الذهب قرابة ثلاثة آلاف طن((1))، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الصين.. كل ما سبق عزّز من حدّة التكالب الدولي على القارة الإفريقية؛ مما أدَّى إلى تداعيات مختلفة ألقت بظلالها السلبية على أمن دول القارة واستقرارها.

(1) - د. محمود زكريا، صراع الموارد: لماذا تصاعد التنافس الدولي على الذهب في إفريقيا؟، موقع انترريجونال للتحليلات السياسية، بتاريخ 2023/2/28م، متاح على الرابط: https://cutt.us/W7otN

أولًا: نماذج لاشتعال الصراع على الذهب

يصنّف الإقليم الغربي للقارة الإفريقية باعتباره واحدًا من أهم المناطق العالمية إنتاجًا لمعدن الذهب؛ حيث كشفت بيانات صادرة عن مجلس الذهب العالمي عن تصدُّر عدد من دول القارة قائمة الدول الأكثر إنتاجًا للذهب خلال الأعوام الثلاثة الماضية؛ حيث بلغ إنتاج الذهب لغانا خلال عام 2020م قرابة 138,7 طنّ، بينما بلغ إنتاج دولة جنوب إفريقيا 99,2 طنّ، وجاءت مالي بإنتاج يبلغ 93,8 طنّ، يعقبها بوركينا فاسو 93,4 طن، ثم السودان 83,8؛ لتمثل بذلك الدولة العربية الأكثر إنتاجًا للذهب خلال عام 2020م، بينما احتلت المرتبة الـ13 عالميًّا((1)).

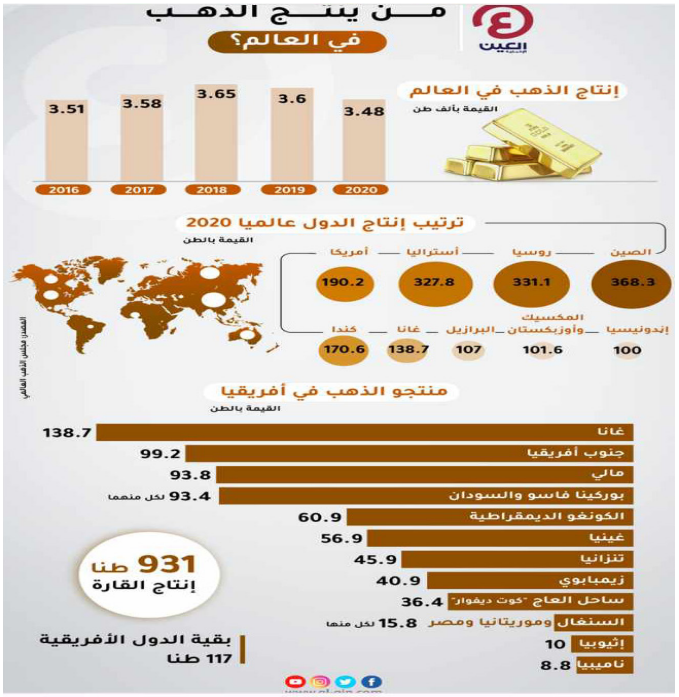

المصدر: موقع العين الإماراتية

ونظرًا للتكالب الدولي على ثروات الذهب كان دَعْم عَدم الاستقرار الآلية الرئيسة للتغلغل الدولي داخل القارة، مستغلين هشاشة الحكومات، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتدنّي المستويات المعيشية، وتصاعد معدلات الغضب الشعبي إزاء الأنظمة الحاكمة، ممَّا دفَع الكثيرين للتعاون مع شركات التنقيب الكبرى بشكل غير قانوني مقابل نظير مادي؛ مما ساهم في تحوُّل دول القارة إلى ساحة للاقتتال الداخلي ووجهة للتنافس بين الدول الكبرى.

وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكد حالة الصراع على الموارد الطبيعية، كدولة

---

(1) Landry Signé ,Africa's Mining Potential: Trends, Opportunities, Challenges and Strategies ,policy -PP-10/01-center for the new south, available at: https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2022-21-Landry-Signe.pdf

مالي التي تعد واحدة من النماذج التي تعكس شراسة المنافسة الدولية على موارد القارة, والتي تعززت بشكل واضح بعد تمركز القوات الفرنسية منذ 2013م بزعم مواجهة التنظيمات الإرهابية, بينما يرجع ذلك التمركز لرغبة فرنسية في الاستيلاء على الموارد الطبيعية للدولة لا سيما بعد الاكتشافات الأخيرة للنفط والذهب, وتعاني تشاد ذات المصير لا سيما في المناطق الحدودية مع ليبيا والنيجر والجزائر؛ حيث تضم تلك المناطق احتياطات هائلة من الذهب, الأمر الذي أدَّى لتحولها إلى بؤر توتر وصراعات قبلية دامية, لا سيما بين قبائل التبو والحساونة والطوارق والكفرة والزوية؛ نتيجةَ تصاعُد معدلات التنقيب غير القانوني.

بينما يكشف لنا الصراع في السودان عن فاعلية مورد الذهب في خلق الصراعات الداخلية؛ كالصراع الحالي بين قوات الجيش بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان من جهة وقوات الدعم السريع التي تسيطر على مناجم هامة للذهب من جهة أخرى, والتي مكّنتها من الصمود حتى الآن في مواجهة قوات الجيش؛ حيث كشفت تقارير استخباراتية عن استغلال دقلو عائدات الذهب لتمويل ميليشيات يتم استغلالها على مدار عقود لقمع الاحتجاجات القبلية وحركات التمرد, ومؤخرًا تم استخدامها ضد قوات الجيش.

فالسودان يعاني على مدار العقود السالفة من سرقة عوائد الذهب, ورغم تصدره المرتبة الـ13 بين الدول الأكثر إنتاجًا للذهب؛ إلا أن خزينة الدولة لم تستفد سوى بنحو 20% من عوائد صادراته, فوفقًا لتقارير غربية تبلغ عائدات الذهب السودانية 5,5 مليارات دولار سنويًّا, في حين لم تَستفد الحكومة السودانية سوى من 1,5, بينما يتم نهب الباقي لصالح ميليشيات وشركات أمن أجنبية كفاغنر الداعم الأبرز لقوات الدعم السريع؛ حيث كشف تقرير عن وزارة الخزانة الأمريكية توقيع عقود بين فاغنر ومناجم الذهب التابعة لحميدتي مقابل تقديم الدعم العسكري في مواجهة قوات الجيش((1)).

وكشفت تقارير أممية أيضًا عن فقد السودان أكثر من 206 أطنان من الذهب خلال الفترة من 2013 – 2018م؛ بسبب عمليات التنقيب غير القانوني والتهريب بواسطة شركة فاغنر الروسية التي تفرض سيطرتها على أكثر من 80% من المناجم السودانية, فيما يُستدل على الهيمنة الروسية على معدن الذهب داخل دول القارة من مضاعفة احتياطي الذهب الروسي أربع أضعاف منذ عام 2010م, مع بداية التغلغل الروسي بإفريقيا((2)).

ولا يمكن الفصل بين حالة الاقتتال الداخلي والصراعات القبلية المتصاعدة بين القبائل حول مناجم الذهب من جهة, والأزمات الداخلية التي تواجهها دول القارة من جهة أخرى, والتي يأتي على رأسها ضعف الحكومات وفقد القدرة على السيطرة الكاملة على أقاليم الدولة, ناهيك عن انتشار الفساد, وإعلاء المصالح الخاصة على المصلحة العامة,

---

(1) - السودان: كيف يموّل الذهب حرب البرهان وحميدتي وما الجهات الأجنبية المستفيدة منه؟، موقع فرنسا 24، 2023/6/2م، متاح على: https://cutt.us/aoaJ1

(2) - ذهب السودان في أتون اشتباكات طاحنة.. قصة شائكة عن «الكنز»، العين الإخبارية، 2023/4/25م، متاح على: https://cutt.us/t6wS0

الأمر الذي هيَّأ المناخ لتغلغل الدول الكبرى لاستغلال موارد القارة, فوفقًا لتقارير دولية تهيمن الدول الصناعية الكبرى على عمليات التعدين في القارة مستغلة النصوص القانونية والتشريعية غير الحازمة فيما يتعلق بذلك القطاع؛ الأمر الذي أسفر عن ارتدادات سلبية على عدد من الدول الإفريقية.

فعلى سبيل المثال, نجد دولة غانا رغم تصدُّرها قائمة الدول الإفريقية المنتجة للذهب وتصنيفها ضمن أكثر عشر دول إنتاجًا للذهب عالميًّا, إلا أن تصاعُد عمليات التنقيب غير الشرعي أدَّى إلى استنزاف 35% من إنتاجها بشكل غير قانوني عبر شركات التنقيب التي تعمل في الظل نتيجة للسياسات الضريبية المتصاعدة التي تفرضها الدولة والتي أدَّت لهروب المستثمرين؛ مما دفعهم للالتفاف بشكل غير مباشر للاستفادة من موارد الدولة عبر استقطاب عمال المناجم للعمل بشكل غير قانوني, وقد أدت عمليات التنقيب غير القانونية إلى انتشار التلوث المائي بنسبة 60% للمسطحات المائية, نتيجة عدم وجود ضوابط تعدينية سليمة تمنع انتشار الملوثات الناتجة عن عمليات التنقيب((1)).

فيما أسفرت العمليات غير الشرعية للتنقيب في غينيا وتشاد إلى حوادث أودت بحياة كثير من العمال؛ نتيجة عدم وجود إجراءات احترازية تضمن أمن عمال التعدين وسلامتهم, ناهيك عن الاشتباكات التي تحدث بين العمال, والتي كان آخرها في مايو 2022م بعدما لقي 100 شخص مصرعهم, وأصيب 40 جراء اشتباكات بين العمال في أحد المناجم الواقعة شمال تشاد((2)).

وتمثل إفريقيا الوسطى نموذجًا لاستخدام القوة مِن قِبَل الشركات لاستنزاف مورد الذهب, فنجد أن شركة فاغنر قد شنَّت هجمات عسكرية على مناطق اواندجل في مارس 2022م, وفرضت سيطرتها الكاملة على مناجم الذهب والماس في غياب واضح للقبضة الأمنية الحكومية, ونتيجة انتشار الفساد والرشاوي تمكنت الشركة الروسية من الحصول على حق امتياز للتنقيب في البلاد, وفي تقارير صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبلغ إجمالي معدلات الذهب المستخرجة بشكل غير قانوني 50 طنًّا بما يعادل ملياري دولار سنويًّا, الأمر الذي يعكس هشاشة الأوضاع وفقد سيطرة الدول على مواردها الطبيعية((3)).

---

(1) - available at: https://cutt.us/oGtWX ,2021/8/The illegal gold mines killing rivers and livelihoods in Ghana, BBC,11

(2) - اقتتال بين عمال مناجم للذهب في تشاد يخلف عددًا كبيرًا من القتلى، موقع روسيا اليوم، 2022/5/30م، متاح على: https://cutt.us/fOc6M

(3) - Catrina Doxsee ,How Does the Conflict in Sudan Affect Russia and the Wagner Group?, Center for Strategic and International Studies (CSIS),2023/4/20, available at: https://cutt.us/cZNj8

المصدر: موقع بلومبرج

ثانيًا: آليات التدخل الدولي لاستنزاف مورد الذهب

تؤثر التطورات العالمية في تحركات الدول الكبرى فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية، سواء كانت تخضع لبنود واتفاقات قانونية، أو ما يتعلق بتحركات الظل والباطن عبر كيانات أخرى، ومن ضمن تلك التحركات ما يتعلق بالتنقيب عن الذهب، فقد أدَّت جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وما أسفر عنهما من اختلالات اقتصادية، إلى لجوء الدول للسيطرة على أكبر احتياطي ممكن من الذهب باعتباره ملاذًا آمنًا لحماية أوضاعهم الاقتصادية في ظل موجات الركود التضخمي المرتفعة؛ لذا تصاعدت حدة المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات للهيمنة على أعلى قدر ممكن من الإنتاج الإفريقي للذهب عبر مجموعة من الآليات، يمكن إيضاحها على النحو التالي:

استغلال أزمات دول القارة: تعاني الدول الإفريقية من مشكلات عدة داخلية وإقليمية ودولية؛ حيث أدى تشابك تلك المشكلات وتعقدها إلى إتاحة الفرصة لتغلغل القوى العظمى داخل دول القارة، وانتهاج كافة السبل لاستغلال انشغال حكومات الدول بمشكلاتها الداخلية والمُضي نحو استنزاف موارد القارة، وتتعدد المشكلات الداخلية التي تعاني منها دول القارة ما بين أزمات إنسانية وصراعات عرقية وقبلية أدَّت لتفاقم الأوضاع الأمنية، ناهيك عن الصراعات بين القبائل المختلفة على حِصَصهم التمثيلية في الحكومات، مما أدى لارتفاع معدلات الاحتقان الشعبي على خلفية سوء الإدارة والتهميش؛ كل ما سبق سهَّل مهمة استقطاب المواطنين واستغلالهم في الأعمال غير المشروعة كأنشطة التعدين والتنقيب عن الذهب.

استغلال فساد النُّخَب المحلية: هناك عدد من أوجه القصور الذي تعاني منه الدول الإفريقية، لعل أبرزها ضعف النخب المحلية وفسادها، ليصبح ذلك مدخلًا لتغلغل الدول الكبرى، وسيطرتها على القطاع التعديني بمختلف الطرق؛ حيث تقدم تلك الدول نفسها باعتبارها داعمة للتنمية ومساهمة في تعزيز مشاريع البني التحتية والطاقة، لكن

واقعيًا تعمل تلك الكيانات على استغلال وجودها للسيطرة على ثروات الذهب، حيث كشفت معلومات عن القيام بأنشطة تعدينية غير قانونية في كينيا بمنطقة ميجوري داخل مناجم ومصانع تابعة لمسؤولين كينين رفيعي المستوى، كما كشفت تقارير دولية عن إتمام اتفاقات بين شركة فاغنر الروسية وعدد من الدول الإفريقية كمالي وبوركينا فاسو للحصول على امتيازات وصلاحيات تتعلق بالتنقيب عن الموارد النفيسة كالذهب والماس، وتسهيل عملية دخول المعدات المتعلقة بهذا النشاط مقابل الخدمات الأمنية والعسكرية التي تقدمها الشركة للأنظمة العسكرية في تلك الدول((1)).

وفي زيمبابوي تم رصد اتفاقات بين شركات صينية مع حزب «زانو بف» الحاكم وعدد من القيادات العسكرية بالجيش تضمن الحصول على تراخيص وتسهيل التعاون بين البلدين في قطاع التعدين، مقابل حصول الصين على النسبة الأكبر من الأرباح؛ بزعم امتلاكها معدات أكثر تقدُّمًا في هذا القطاع، بينما كشفت تقارير غربية عن زيارة سرية لرئيس شركة نورد غولد الروسية، «جورجي سميرنوف» لقائد المجلس العسكري البوركينابي، «إبراهيم تراوري» برعاية شركة فاغنر بهدف إبرام اتفاق بين الطرفين يقضي بتخصيص منجم ييميوغو مقابل خدمات أمنية تقدمها فاغنر للمجلس العسكري((2)).

دور الجاليات الأجنبية بالدول الإفريقية: تمتلك الجاليات الأجنبية دورًا كبيرًا فيما يتعلق بالسيطرة على إنتاج الذهب؛ فنظرًا لتدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر وتراجع القوة الشرائية الإفريقية، تمكَّن الأجانب من السيطرة على إنتاج الذهب نظرًا لقدراتهم المالية المرتفعة، ووفقًا لتقارير تمكنت الجاليات الأجنبية الصينية والهندية من التأثير في صناع القرار في كينيا عبر استخدام نفوذهم المالي والسيطرة على قطاع صناعة الذهب. وفي السودان تمكَّنت جاليات أجنبية من شراء كميات هائلة من خام الذهب. كما كشفت تقارير عن إنفاق رجال أعمال صينين خلال عام 2020م ما يُقدر بنحو 452 مليون دولار للسيطرة على مناجم للماس والذهب في إفريقيا((3)).

استراتيجية التوجه الانتقائي: تحرص الدول الكبرى على انتقاء الدول الإفريقية الأعلى إنتاجًا للذهب، والتوجه نحو تعزيز أواصر العلاقات معها بشتى السُّبل؛ سواء عبر تعزيز العلاقات متعددة المستويات أو دعم الأنظمة الحاكمة رغم ديكتاتوريتها أو الإطاحة بالأنظمة الرافضة للوجود الأجنبي، وتنفذ الدول الأجنبية استراتيجيتها الانتقائية في خمس دول تُصنّف باعتبارها الأعلى إنتاجًا للذهب على مستوى القارة، تأتي على رأسها غانا التي تُصنّف في المرتبة الأولى على مستوى القارة بإنتاج يصل إلى 138.7 طنّ خلال عام 2021م لتحتل بذلك المرتبة السادسة عالميًّا، بينما تأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الثانية إفريقيًّا بإجمالي إنتاج يصل إلى 100 طن؛ حيث تضم الدولة حوالي 86 منجمًا للذهب،

---

(1) - نهال أحمد السيد، تهديدات متصاعدة.. كيف أثر التنوع القبلي على الأوضاع الأمنية بإفريقيا؟، مركز المسبار للدراسات والبحوث،2023/1/11م، متاح على: https://cutt.us/e7Lwd

(2) - سيناريو محتمل: هل تتجه فرنسا للانسحاب من بوركينا فاسو مع وصول «فاجنر»؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2023/1/18م، متاح على: https://cutt.us/tJgZG

(3) 2019/7/WHERE ARE AFRICA'S BILLIONS?, Transparency International,11, available at: https://cutt.us/CL1mE

لعل أبرزهم منجم حوض ويتواترسراند الذي يُصنّف باعتباره أعلى مناجم العالم إنتاجًا، فيما يحتل السودان المرتبة الثالثة بإنتاج يبلغ 93 طنًّا؛ حيث ترتكز مناجم الذهب في شمال كردفان، بينما تأتي مالي في المرتبة الرابعة بإنتاج يبلغ 63.4؛ حيث تضم قرابة 350 موقعًا تعدينيًّا للذهب، ويُعد هذا القطاع مصدرًا أساسيًّا للعمالة؛ نظرًا لاعتماد أكثر من مليوني شخص عليه، وتأتي بوركينا فاسو في المرتبة الخامسة؛ حيث تصل معدلات إنتاجها لنحو 45 طنًّا، وتضم قرابة 440 منجمًا للذهب((1)).

ثالثًا: تداعيات الصراع على مورد الذهب

أسفرت حالة التنافس الدولي والصراعات القبلية على مورد الذهب بالدول الإفريقية إلى عدد من التداعيات التي أثرت بشكل مباشر في أمن تلك الدول واستقرارها، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

تصاعد معدلات العنف الداخلي: تسلك القوى العظمى شتى السبل بغية تحقيق مصالحها وأهدافها حتى لو كان على حساب استقرار دول بأكملها، وظهر ذلك جليًّا فيما يتعلق بالتنافس الدولي على مورد الذهب بدول القارة؛ حيث انتهجت بعض الدول نهج إثارة الفتن وتعزيز حدة الانقسامات بين القبائل وتقديم الدعم للقبائل المسيطرة على مناجم الذهب بغية تحقيق أكبر قدر من المكاسب، ودائمًا ما نجد ارتباطًا بين ثنائيتي العنف والاتجار غير المشروع للذهب؛ ففي جنوب السودان ارتبطت أعمال القتل والعنف بالتجارة غير المشروعة للذهب، كما حدث في مارس 2022م؛ حيث لقي 13 عاملًا حتفهم في منجم ذهب بجنوب ولاية كردفان على خلفية اشتباكات عنيفة بين العمال أدَّت لانهيار المنجم((2))، وفي يناير 2019م قُتل 15 عاملاً بأحد مواقع التعدين بمنطقة جوروم على خلفية هجمات تم شنُّها من ميليشيات جبهة الخلاص الوطني بزعم تخليص المنجم من سيطرة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وبالتوازي شهدت زيمبابوي هجمات متبادلة بين فصائل شعبية خلال عام 2019م أدَّت لمقتل ما يزيد عن 105 أشخاص بمنطقة كادوما، كما شهدت النقاط العسكرية والشرطية هجومًا من فصائل مسلحة بغية إضعاف القبضة الأمنية على مناطق التعدين، بينما كشفت تقارير سرية أن تلك الهجمات تحظى بدعم وتمويل خارجي حتى تتهيأ الأوضاع لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مناطق التعدين.

تصاعد نفوذ التنظيمات الإرهابية: أدت حالة الفراغ الأمني الذي تواجهه دول القارة بجانب ضعف الحكومات المركزية وفساد النخب السياسية إلى تهيئة المناخ لتصاعد نفوذ الجماعات الإرهابية، فمنذ عام 2016م اعتمدت تلك الجماعات نهج الاستجابة المرنة للتغيرات والتكيف مع المستجدات لضمان تماسكها واستمراريتها عبر تنويع مصادر

---

(1) - د. محمود زكريا، مرجع سبق ذكره.

(2) AP News,31 ,2023/3/Sudanese officials say 14 workers dead in gold mine collapse available at: https:// cutt.us/04O2U

تمويلها, وكان من ضمن تلك المصادر السيطرة على مناجم الذهب والماس مستغلة حالة الصراعات الداخلية والانفلات الأمني في محيط المناجم, فنجد سيطرتهم على غالبية مناجم الذهب المتمركز بإقليم كابو ديلجادو شمال موزمبيق, كذلك التنسيقات السرية مع رموز سياسية بالإقليم الشرقي للكونغو الديمقراطية, وعمل اتفاق ضمني يتم بموجبه تسهيل الأوضاع لسيطرة الجماعات على المناجم الموجودة شرق الكونغو مقابل حصة من الأرباح, وبالرغم من ضعف القبضة الأمنية؛ إلا أن القوات الأمنية نجحت في إحباط بعض من محاولات زعزعة الأمن؛ ففي ديسمبر 2020م صادر الإنتربول 40 قطعة ديناميت تم ضبطها على امتداد الحدود البرية بين مالي وتشاد وكوت ديفوار وبوركينا فاسو كانت مخصَّصة لأعمال تعدين غير قانونية.

انتهاكات حقوقية: دائمًا ما ترتبط عمليات التنقيب غير القانوني بانتهاكات حقوقية لسكان الأقاليم الأصليين, فخلال العام الماضي شنت شركة فاغنر الروسية عدة هجمات على المناطق الحدودية بين السودان وإفريقيا الوسطى؛ حيث توجد مناجم الذهب, الأمر الذي أدَّى لمقتل المئات ونزوح الآلاف, ووفقًا لتقرير ميداني صادر عن مجلة ديلي بيست تخطف فاغنر الأطفال وترسلهم للعمل في المناجم, كما تقوم بالتجنيد القسري للعمال مستغلةً حالة الفقر والوضع الاجتماعي المتدني الذي يعاني منه المواطنون فتجبرهم على العمل مدة طويلة ليصبح مصيرهم الموت أو الفرار.

أضرار بيئية: أسفرت أنشطة التعدين غير القانوني عن أضرار بيئية كبيرة لا سيما في ظل انعدام الاحتياطات الصحية, فوفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإن التعرُّض المباشر للزئبق المستخدم في أعمال التعدين يُشكِّل خطرًا جسيمًا على الصحة المناعية للإنسان, ووفقًا لتقارير بحثية يواجه 15% من إجمالي السودانيين مخاطر صحية نتيجة التعرض لمخلفات التعدين المختلطة بالزئبق؛ حيث يصل معدل المخلفات لنحو 450 ألف طن تنتشر بشكل رئيس في ولاية نهر النيل, وفي زيمبابوي تسمح الحكومة بمنح موافقات للتعدين في المناطق والمحميات الطبيعية بل ووسط المناطق السكانية كمنطقة ماتوبو وأومفورودزي دون اتخاذ أي تدابير بيئية وصحية.

مجمل القول: إن حالة التنافس الدولي والاقتتال الداخلي بين القبائل على الموارد الطبيعية, على رأسها الذهب, تشهد تناميًا واضحًا؛ فكلا الطرفين يسعى لتعظيم مكاسبه من العمليات غير القانونية للتنقيب عن الذهب, لنصبح بذلك أمام جريمة دولية عابرة للحدود تتعلق باستنزاف مورد قارة, ودعم حالة التناحر الداخلي لتهيئة الأوضاع لتغلغل شركات التعدين؛ لذا أصبح لزامًا على دول القارة تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات الخاصة بعمليات التهريب, كذلك وضع أُطُر قانونية تُقنِّن من دور الشركات الأجنبية والفواعل الخارجية, مقابل تعزيز دور الشركات الوطنية في قطاع التعدين, واقتصار دور الفواعل الخارجية على الاستفادة من خبراتهم واستيراد تكنولوجيا المستخدمة في مجال التنقيب, من جهة أخرى لا بدَّ من تفعيل دور الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بوضع صياغات قانونية تتعلق بحماية البيئة والتشديد على المحاذير البيئية والصحية أثناء الأنشطة التعدينية, وضرورة أن تصبح تلك الصياغات ملزمة للدول الأعضاء ■

في ضوء اتفاقية التعدين: هل تستطيع تركيا تعميق نفوذها في النيجر؟

تُعدّ النيجر واحدةً من أهم الدول الإفريقية التي تَحْظى بموقع إستراتيجي في قلب منطقة الساحل، وتُشكّل أحد المراكز الرئيسية للتعاون الدولي في مجالَي الطاقة والمعادن، خصوصًا بعد أن أصبحت من أكبر مُنتِجي اليورانيوم في العالم.

على مر العقود، كانت فرنسا القوة المهيمنة في هذا البلد من خلال تعاونها الاقتصادي والعسكري، بما في ذلك الاستثمارات في قطاع التعدين الحيوي. ومع ذلك، يشهد الوضع في النيجر تحوُّلًا ملحوظًا بعد انقلاب يوليو 2023م الذي أثَّر على العلاقات بين النيجر وفرنسا، ممَّا أدَّى إلى انسحاب فرنسا من النيجر.

في هذا السياق، تبرز تركيا داعمًا للنظام الجديد في النيجر؛ حيث تسعى لتعميق وجودها الإستراتيجي في القارة الإفريقية، مستفيدةً من اتفاقيات شراكة متنوعة في مجالات متعددة، منها توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التنقيب عن المعادن واستخراجها، وذلك خلال لقاء جمع وزير الطاقة التركي، ألب أرسلان بيرقدار، ونظيره النيجري، أبارشي عثمان، في إسطنبول.

ومن خلال هذه الاتفاقية، تُثار تساؤلات مهمة حول قدرة تركيا على ملء الفراغ الذي تركته فرنسا في النيجر، ومدى فرص نجاحها في تحقيق ذلك.

أحمد فهمي
باحث متخصص في الشأن التركي

المعادن مقابل الأمن.. الوجه الآخر لصناعة التعدين في أفريقيا جنوب الصحراء

أولاً: الأهمية الإستراتيجية للنيجر بالنسبة لتركيا

تطوُّر العلاقات وتبادل المصالح:

تحتلّ النيجر موقعًا إستراتيجيًّا في خريطة المصالح التركية في إفريقيا؛ حيث شكَّلت العلاقات بين البلدين نموذجًا للتقارب المتنامي، لا سيما قبل انقلاب يوليو 2023م الذي أطاح بالرئيس المخلوع محمد بازوم، وقد تجلَّى هذا التقارب في تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين؛ من أبرزها زيارة النائب السابق للرئيس التركي، فؤاد أقطاي، إلى نيامي في أبريل 2021م، وزيارة بازوم إلى أنقرة في مارس 2022م، كما تم توقيع اتفاقيات إستراتيجية عزَّزت التعاون الثنائي في مختلف المجالات.(((1)

كما شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموًّا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة قبل الانقلاب العسكري، فبحسب بيانات وزارة التجارة التركية((2))؛ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى 213 مليون دولار في عام 2022م (تراجع في عام 2023م إلى 111 مليون دولار لأسباب متعلقة بتداعيات الانقلاب)، بعد أن بلغ 89 مليون دولار في عام 2021م، و31 مليون دولار في عام 2015م، ويعكس هذا النمو رغبة مشتركة في توسيع الشراكة الاقتصادية وتعزيز التعاون في القطاعات الحيوية.

وفي المجال الأمني، وقَّعت تركيا والنيجر اتفاقية للتعاون والتدريب العسكري في يوليو 2020م، والتي هدفت بشكل أساسي إلى دعم جهود النيجر في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتها الدفاعية، وقد مهَّدت هذه الاتفاقية الطريق لعلاقات أمنية أعمق بين البلدين، خاصةً في ظل التحديات المتصاعدة التي تُواجه منطقة الساحل الإفريقي، بما في ذلك انتشار التنظيمات الإرهابية.

أما مرحلة ما بعد الانقلاب، والتي اتسمت بتصريحات وتحركات احتجاجية مناهضة للغرب، وخاصة فرنسا؛ فقد استمرت تركيا في التواصل مع النيجر وملء الفراغ السياسي الناتج. ونتيجة لذلك، زار رئيس الوزراء النيجري، علي الأمين زين، أنقرة في فبراير 2024م؛ حيث أكَّد له الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعم بلاده الكامل لخطوات النيجر نحو تعزيز استقلالها السياسي والعسكري والاقتصادي. من جانبه، أكَّد زين تقديم كلّ التسهيلات للمستثمرين الأتراك، مما يُشير إلى بداية مرحلة جديدة من التعاون المكثَّف بين البلدين.

وفي يوليو 2024م، زار وفد تركي رفيع المستوى النيجر، ضمَّ وزراء الخارجية والدفاع والطاقة، بالإضافة إلى رئيس الاستخبارات ورئيس هيئة الصناعات الدفاعية، وعكست بوضوح هذه الزيارة رغبة البلدين في تعزيز العلاقات بينهما؛ حيث تم الاتفاق خلال الزيارة على تعزيز التعاون في عدة مجالات حيوية، منها الطاقة، التعدين، الدفاع، والاستخبارات.

---

(1) T.C. Dışişleri Bakanlığı, Türkiye-Nijer lişkileri: https://2u.pw/AUjhUQoD-.

(2) T.C. Ticaret Bakanlığı, Nijer Ülke Profili, 2024: https://2u.pw/24EZR9qy.

المحفزات الإستراتيجية التي تدفع تركيا نحو النيجر:

أصبحت النيجر، ولعدة محفزات، ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا، أبرزها:

الموقع الجغرافي المتميز:

تقع النيجر في موقع جغرافي حيوي يربط بين شمال إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى، مما يجعلها معبرًا إستراتيجيًّا لطرق التجارة والهجرة، ويُشكّل هذا الموقع بالنسبة لتركيا فرصة للوصول إلى أسواق متعددة وتعزيز تعاونها مع الدول في كلتا المنطقتين، كما يُسهم في دعم خططها لتعزيز حضورها الجيوسياسي في المنطقة؛ حيث يُعدّ الموقع نقطة انطلاق أساسية لتعميق نفوذها في إفريقيا عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول المجاورة.((1))

أهمية النيجر في أمن المنطقة:

تُعدّ النيجر نقطة انطلاق رئيسية لطرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، والتي تُشكّل تحديًا للمصالح التركية في ليبيا، التي تُعتبر المحطة التالية للنيجر على هذا المسار، ويزيد من خطورة الوضع احتمالية انتقال عناصر إرهابية إلى مناطق نفوذ حكومة الغرب الليبي، الحليفة لتركيا، مما قد يؤدي إلى تعقيد الأوضاع الأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر النيجر محورًا رئيسيًّا في جهود مكافحة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل الإفريقي، ومن خلال دعم تركيا للنيجر في هذا المجال، يمكن أن تعزّز مكانتها كفاعل أمني رئيسي في إفريقيا، مما يُسهم في تعزيز دورها الإقليمي والدولي. كما أن وجود قاعدة عسكرية إستراتيجية في مدينة «أغاديز» شمال النيجر، المحاذية لتشاد وليبيا والجزائر، والغنية باليورانيوم والذهب((2))، بعد انسحاب القوات الأمريكية منها، يُشكّل فرصة حيوية لتركيا لتعزيز تعاونها الأمني مع النيجر، من خلال استغلال هذه القاعدة العسكرية بشكل مشابه لنموذجها في الصومال، مما يُعزّز مصالحها ويُتيح لشركات التعدين التركية فرصًا للوصول إلى ثروات طبيعية جديدة.

التحولات السياسية في النيجر وفرصة تركيا:

بعد الانقلاب العسكري في يوليو 2023م، وتصاعد المشاعر المعادية للغرب، وخاصة تجاه فرنسا والولايات المتحدة، شهدت النيجر والتي ظلت لعقود تحت التأثير الغربي، تغيرًا جذريًا في توجهاتها السياسية، وأصبحت أمام ضرورة البحث عن شركاء

---

(1) - Tunç Demirtaş, Sahel ile İlişkilerde Yeni Dönem: Türkiye-Nijer İlişkileri, SETA Araştırmaları Vakfı, 2024/7/17: https://2u.pw/7fDaPot5.

(2) - ما عواقب طلب النيجر انسحاب القوات الأمريكية منها؟، أبعاد للدراسات الإستراتيجية، 2024/4/16، متاح على: https://2u.pw/GkBEecO5.

بديلين لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي.((1))

في هذا السياق، برزت تركيا كخيار نظرًا لمواقفها الإيجابية والتنموية في إفريقيا، واستثمرت تركيا هذا الظرف لتعزيز مكانتها في النيجر؛ حيث اعتمدت على دبلوماسيتها النشطة ومبادراتها الاقتصادية والتنموية لدعم النيجر في مرحلة ما بعد الانقلاب، مما فتح المجال أمام تركيا لتقديم نفسها كشريك إستراتيجي قادر على تلبية احتياجات النيجر.

الثروات المعدنية ودورها الاقتصادي:

تُعدّ النيجر موردًا إستراتيجيًّا للطاقة النووية، فهي من الدول العشر الأولى في العالم من حيث احتياطات اليورانيوم، وسابع أكبر مُنتِج لليورانيوم عالميًّا، وعلى الرغم من أن اتفاقية التعدين بين تركيا والنيجر، والتي ركَّزت على مساعدة الشركات التركية في إجراء عمليات التنقيب، لم تُشر إلى تفاصيل طبيعة المشاريع المحتملة بين البلدين؛ إلا أن تركيا التي تعمل على تطوير برامجها النووية كجزء من خططها لتحقيق تنوُّع في مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الواردات التقليدية من النفط والغاز، قد تحتاج إلى تأمين إمدادات اليورانيوم من النيجر لمفاعل «أكويو» النووي على البحر المتوسط، الذي تقوم ببنائه شركة «روس آتوم» الروسية، وكذلك للمفاعل الثاني على ساحل البحر الأسود، والذي لا يزال في مرحلة التخطيط. وكذلك، تسعى تركيا إلى التوصل إلى اتفاق مع الصين لبناء محطة جديدة بالقرب من الحدود مع بلغاريا واليونان.((2))

كما أن سعي تركيا لتنويع مصادرها من المواد الخام والطاقة يجعل النيجر ذات أهمية اقتصادية بالغة، ليس فقط لليورانيوم، ولكن أيضًا للموارد الطبيعية الأخرى التي قد تكون ذات أهمية للقطاع الصناعي التركي، مما يُعزّز مصالحها الاقتصادية والصناعية في المستقبل، وتلعب دورًا كبيرًا في دعم الاقتصاد التركي.

ثانيًا: دوافع النيجر نحو تعزيز علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا

بعد وقوع الانقلاب في النيجر في يوليو 2023م، وفي ظل تصاعد المنافسة بين القوى العالمية على القارة الإفريقية، سعت روسيا، من خلال مجموعة «فاجنر» (التي غيَّرت اسمها لاحقًا إلى الفيلق الإفريقي)، إلى لعب دور مؤثر في مستقبل البلاد، كما فعلت في الدول المجاورة؛ بوركينا فاسو ومالي.

في المقابل، استطاعت تركيا -بفضل علاقاتها المتنامية في إفريقيا- أن تُؤسِّس لنفوذ متزايد في النيجر، مما جعلها شريكًا إستراتيجيًّا واعدًا، وقد توافقت هذه التحركات التركية مع توجهات القيادة الجديدة في النيجر، التي سعت إلى إيجاد شريك بديل يعوّضها عن فرنسا، التي كانت قد اعتمدت عليها لعقود طويلة.

---

(1) Tunç Demirtaş, **Türkiye'den Kritik Zamanda Nijer Çıkarması**, SETA Araştırmaları Vakfı,- 2024/7/17: https://2u.pw/2E65GaVU.

(2) - تركيا تتجه نحو الصين لبناء ثالث محطة للطاقة النووية، سكاي نيوز عربية، 2023/9/15، متاح على: https://2u.pw/GbiyXFgoF.

القيم والروابط المشتركة:

شكّلت القيم والأواصر الدينية والثقافية المشتركة جسرًا مهمًّا للتواصل بين الشعبين التركي والنيجري، ورغم أن دخول العثمانيين إلى إفريقيا كان في عام 1517م عقب دخولهم مصر، إلا أن هناك شواهد تشير إلى امتداد آثار الأتراك في النيجر إلى بدايات القرن الخامس عشر، وأبرزها وجود جماعة تُعرف باسم «إسطنبول وا» في النيجر، التي تعود أصولها إلى سلاطين الدولة العثمانية، والتي تُعرِّف نفسها بأنها جزء من الأتراك ولا تزال موجودة حتى الوقت الحالي، وقد ساهمت هذه الروابط المشتركة في تعزيز العلاقات الثنائية، ومنحت تركيا قاعدة دعم شعبي قوية في النيجر، كما أسهمت في تسهيل الدبلوماسية الإنسانية التي وجَّهتها تركيا إلى الدول الإفريقية.((1))

عدم تورُّط تركيا في الاستعمار:

تُعتبر تركيا واحدة من الدول التي لا تمتلك تاريخًا استعماريًّا في إفريقيا، مما يمنحها ميزة معنوية كبيرة في تعاملها مع دول وشعوب القارة، على عكس القوى الاستعمارية الأوروبية التي تركت بصمات سلبية في العديد من الدول الإفريقية، كما أن دعم أنقرة لاستقلال الدول الإفريقية، سواء خلال فترة الاستعمار أو بعده، عزّز من صورتها كشريك موثوق للقارة. وقد أنشأت تركيا في عام 1978م إدارة خاصة بإفريقيا داخل وزارة الخارجية؛ لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية؛ حيث أعلنت دعمها لاستقلال المستعمرات المتبقية، وقد لعبت دورًا نشطًا في أواخر السبعينيات من خلال إسهاماتها في استقلال ناميبيا.((2))

تركيا كشريك دفاعي وأمني إستراتيجي:

تُعدّ تركيا من أبرز الدول القادرة على تزويد النيجر بالسلاح دون فرض شروط معقدة أو إملاءات سياسية، مما يجعلها شريكًا إستراتيجيًّا مناسبًا؛ حيث تعتمد أنقرة على مقاربة عملية تُركّز على تحقيق مصالح متبادلة مع الدول الشريكة، وهو ما يُعزّز قدرتها على تقديم الدعم العسكري وفقًا لاحتياجات هذه الدول.

في هذا السياق، تُعدّ الصناعات العسكرية التركية من بين الأكثر تطورًا في المنطقة؛ حيث تشمل منتجاتها مجموعة واسعة من الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدّمة، مثل الطائرات المسيَّرة، التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في العديد من مناطق النزاع. علاوةً على ذلك، فإن التعاون الدفاعي مع تركيا يمكن أن يساعد النيجر في تطوير قدراتها العسكرية الوطنية، وتعزيز قدرتها على الدفاع عن حدودها ومكافحة التنظيمات الإرهابية المسلحة.

الصورة الذهنية الإيجابية لتركيا:

نجحت تركيا في بناء صورة ذهنية إيجابية عن دعمها الثابت لحلفائها على مختلف

---

(1) - سفير تركيا السابق لدى النيجر، حسن أولوصوى، العلاقات التركية النيجرية الدبلوماسية الإنسانية والدور التاريخي، مجلة رؤية تركية، السنة 4 العدد 4، 2015/12/1، ص 57.

(2) - مسعود أوزجان ومحمد كوسا، السعي إلى التوازن: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإفريقية، مجلة رؤية تركية، السنة 13 العدد 4، 2024/11/3، ص 181.

الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، سواء في المناطق العربية أو الإفريقية أو آسيا الوسطى، وقد عزَّزت هذه الإستراتيجية من صورة تركيا كحليف موثوق، خاصةً في ظل تناقض سياسات بعض القوى الأخرى المنافسة لها في النيجر مثل روسيا، التي قد تتخلى عن حلفائها عندما لا تتوافق مصالحها مع الوضع القائم، كما حدث عندما تخلَّت روسيا عن دعم النظام السوري السابق في مرحلة حرجة مع تقدُّم قوات المعارضة المسلحة دون تدخل فعّال.

تنامي أدوار الوساطة التركية:

تملك تركيا خبرة في مجال الوساطة وحلّ النزاعات، من خلال جهودها المتعددة في الوساطة بين الدول الإفريقية، وأبرزها في الآونة الأخيرة بين الصومال وإثيوبيا، مما يعزّز من مكانتها كشريك فاعل في تحقيق السلام والاستقرار، لا سيما في غرب إفريقيا، ويزداد ذلك أهمية في ضوء احتمالية حاجة النيجر لتركيا للقيام بالوساطة بين دول الساحل (النيجر ومالي وبوركينا فاسو) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»، بعد منح الأخيرة مهلة ستة أشهر لدول الساحل للتراجع عن قرارها بالانسحاب من التكتل، وهو ما أدَّى إلى استنفار عسكري لدول الساحل خشية أي خطوة قد تهدّد استقرارها من طرف المنظمة الإقليمية.(((1)

تبنَّت تركيا منذ عام ٢٠١٦م نهجًا واضحًا يقوم على إبراز قوتها العسكرية والاقتصادية

الوجود التركي في ليبيا:

يمكن للوجود التركي في ليبيا أن يخدم الأهداف الأمنية المشتركة بين طرابلس ونيامي، خاصةً في ظل التهديدات الأمنية العابرة للحدود المشتركة بين البلدين، مثل التطرف والإرهاب والتهريب، كما أن مشاريع إعادة بناء وتطوير البنية التحتية التي تقوم بها الشركات التركية في ليبيا تُوفّر فرصًا اقتصادية ليس فقط لليبيا، ولكن أيضًا للدول المجاورة مثل النيجر، التي يمكن أن تستفيد من هذه البنية التحتية كجزء من شبكة تجارية متكاملة، مما يزيد من الفرص التجارية بين النيجر وليبيا.

ثالثًا: مدى قدرة تركيا على تلبية احتياجات وتطلعات النيجر

حدود القوة والنفوذ التركي:

لطالما روَّجت تركيا على مدار سنوات لقدراتها كفاعل دولي مقتدر يتمتع بحضور قويّ على الساحة العالمية. ومع ذلك، فإن تصنيفها كقوة إقليمية لا يعني بالضرورة أنها أصبحت فعلاً قوة كبرى، فمن المهم التمييز بين امتلاك الدولة عناصر القوة الإقليمية وبين حصولها على مكانة القوة العالمية الكبرى؛ لأن ذلك يتطلب امتلاك قدرات عسكرية واقتصادية استثنائية تُمكّنها من تحقيق مصالحها الوطنية، وتنفيذ سياسة خارجية توسعية، والتصرُّف بمرونة واستقلالية على المسرح الدولي.((2))

---

(1) - مالي والنيجر وبوركينا فاسو ترفض مهلة لإعادة النظر في قرار الانسحاب من مجموعة «إيكواس»، فرانس 24، 2024/12/23، متاح على: https://2u.pw/p80fMHCK.

(2) - جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص 303.

وفي هذا الصدد, تبنَّت تركيا منذ عام 2016م نهجًا واضحًا يقوم على إبراز قوتها العسكرية والاقتصادية, معتمدة على شعورها بتزايد قدراتها المادية والعسكرية, وقد تمثلت هذه السياسة في سلسلة من الأنشطة المتنوعة, من أهمها ما يلي:

نشر قواتها المسلحة, وتأسيس قواعد عسكرية في عدة مناطق إستراتيجية, أبرزها في قطر لدعم حليفها الإستراتيجي في منطقة الخليج, وفي الصومال لتعزيز نفوذها في منطقة القرن الإفريقي.

القيام بعمليات عسكرية خارج حدودها, كما في الحالة السورية, بهدف تقييد نشاط الفصائل الكردية المسلحة التي تَعتبرها تهديدًا لأمنها القومي, وحماية حدودها الجنوبية.

إظهار القوة العسكرية المصاحبة للأنشطة الاقتصادية من خلال استعراض قوتها البحرية في شرق المتوسط, عندما أرسلت سفنًا للتنقيب عن الغاز مدعومة بحماية بحرية, تأكيدًا لمطالبها في المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية.

ورغم نجاح هذه السياسة في إبراز تركيا كقوة إقليمية بارزة؛ إلا أنها أسفرت عن تداعيات سلبية على المستويين الداخلي والخارجي, وأبرزها:

على الصعيد الداخلي: تأثُّر الاقتصاد التركي سلبًا؛ حيث شهدت الليرة التركية تراجعًا كبيرًا, وتزايدت الضغوط الاقتصادية بفعل العقوبات الدولية المفروضة على أنقرة.

على الصعيد الإقليمي: أدَّى اعتماد تركيا على سياسة فرض القوة إلى توتُّر علاقاتها مع العديد من الدول المجاورة والإقليمية, مما جعَل أنقرة تشعر بالعزلة عن محيطها الإقليمي.

على المستوى الدولي: أثارت هذه السياسات استياء قوى دولية كبرى, مما دفَعها لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية أضعفت موقف تركيا على الساحة الدولية.

وأمام هذه التحديات, اضطرت تركيا منذ عام 2020 إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية, متبنيةً نهجًا أكثر برجماتية وتوازنًا؛ حيث بدأت في التخفيف من حملات استعراض القوة, وتحولت نحو سياسة التهدئة وبناء التحالفات القائمة على المصالح المشتركة, كما سعت إلى تحسين علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية, إدراكًا لأهمية التكيف مع الواقع السياسي والاقتصادي العالمي.

تحديات الدور التركي في النيجر:

في حالة النيجر, تسعى تركيا إلى لعب دور بارز يُعزّز حضورها في القارة الإفريقية, ولكن ذلك يعتمد على الاستفادة من الأدوات المتاحة لها, دون المبالغة في تقدير قدرتها على تجاوز النفوذ الراسخ للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في غرب إفريقيا.

ومع ذلك, يبقى الوضع في النيجر معقدًا للغاية؛ حيث تتشابك فيه العوامل السياسية, الأمنية, والاقتصادية, مما يضع تركيا أمام مجموعة من التحديات التي قد تُؤثّر على قدرتها على تحقيق أهدافها, ومن أبرزها ما يلي:

عدم الاستقرار السياسي: لا تزال النيجر تعاني من هشاشة النظام السياسي وضعف المؤسسات, وهذا الوضع يثير احتمالات وقوع انقلابات أخرى أو تغيُّرات جذرية

في القيادة السياسية، مما يجعل أي شراكة طويلة الأمد مع الحكومة الحالية عُرْضة للمخاطر وعدم الاستقرار.

ضعف البنية التحتية في النيجر: تعاني البلاد من ضعف كبير في البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق، شبكات الكهرباء، والخدمات العامة، وهذا التحدي يتطلب استثمارات ضخمة لتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة، ومع الأزمة الاقتصادية التي تواجهها تركيا داخليًّا، قد يصبح من الصعب عليها توفير التمويل اللازم بشكل كامل لتلبية هذه الاحتياجات.

تعميق الانقسامات الإقليمية: تقع النيجر في قلب انقسامات إقليمية حادة في غرب إفريقيا بين دول مجموعة «إيكواس» ودول الساحل الإفريقي. لذا، فإن أيّ تدخُّل تركي يفتقر إلى مراعاة الحسابات الدقيقة أو أبعاد الأزمات الإقليمية قد يؤدي إلى تفاقم هذه الانقسامات ويُحوّل أنقرة إلى طرف في صراعات إقليمية مُعقَّدة بدلاً من أن تكون وسيطًا محايدًا ومؤثرًا. بالتالي، من المهم أن تعتمد تركيا إستراتيجية دقيقة تراعي هذه الانقسامات، وتسعى إلى ضمان أن دورها في النيجر لا يُورّطها في أزمات مع دول الجوار لنيامي.

تهديد التنظيمات الإرهابية: تُواجه النيجر والمنطقة المحيطة بها تهديدات كبيرة من التنظيمات الإرهابية المنتشرة في الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، مثل تنظيم «داعش» والقاعدة، مما قد يجعل تنفيذ تركيا لأيّ إستراتيجية سياسية أو اقتصادية أمرًا معقدًا ومكلفًا((1))؛ لا سيما إذا استهدفت المصالح التركية على غرار الشركات التركية التي ستعمل في مجال التنقيب عن المعادن، مما قد يعقّد تنفيذ سياستها.

المنافسة مع القوى الكبرى: تعمل قوى دولية كبرى مثل فرنسا، روسيا، والصين على تعزيز نفوذها في القارة الإفريقية؛ حيث تمتلك هذه القوى خبرة تاريخية وموارد مالية وعسكرية كبيرة، مما يضع تركيا في موقف تنافسي صعب، وعلى الرغم من نجاح تركيا في توسيع نفوذها في إفريقيا خلال العقد الأخير، إلا أن التحدي يكمن في قدرتها على المنافسة مع هذه القوى الكبرى في سياق مليء بالتعقيدات الجيوسياسية.

لماذا تستهدف تركيا يورانيوم النيجر؟

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت تركيا تشقّ طريقها نحو التحوُّل إلى قوة متوسطة ناهضة، وهو ما انعكس في تطوُّر سياستها الخارجية بشكلٍ لافتٍ؛ حيث عمدت إلى تعزيز حضورها على الساحة الدولية، وأصبحت تسعى بشكل متزايد إلى تحدي الوضع القائم في النظام الدولي من خلال تبنّي سياسات أكثر استقلالية.((2))

ونتيجةً لهذا التوجُّه، أصبحت تركيا تسعى بشكل متزايد إلى تطوير قدراتها

---

(1) Selami Kökçam, **Afrika'da yeni bir model ortaklık: Türkiye-Nijer**, TRT Haber, 28-2024/8/: https://2u.pw/M8172BXD.

(2) - جنى جبور، مرجع سابق، ص 32-33.

العسكرية والاقتصادية والسياسية بهدف مواجهة التحديات والتهديدات التي قد تعترض سياساتها الخارجية وأمنها القومي، سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي.

من هنا، يمكن تفسير سعي تركيا نحو استهداف يورانيوم النيجر في إطار إستراتيجيتها الطموحة لتعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية، لا سيما في ظل سعيها المستمر لتحقيق استقلالية في مجال الطاقة وتلبية احتياجاتها المتزايدة من المصادر الطبيعية، مثل اليورانيوم الذي يمثل حجر الزاوية في إستراتيجيتها لتوسيع قدراتها في مجال الطاقة النووية، وهو ما يتجلى في مشروع محطة «أكويو» النووية، وغيرها من المحطات النووية المزمع إنشاؤها.

وكذلك، يُعتبر اليورانيوم موردًا ذا قيمة إستراتيجية لا تقتصر فائدته على توفير الطاقة، بل يمتد ليشمل استخدامات أخرى في المجالات الدفاعية والتكنولوجية، بالنظر إلى التقدُّم الذي أحرزته تركيا في مجال صناعاتها الدفاعية، وهو ما يُعزّز القدرة الردعية للدولة في مواجهة التهديدات المحتملة، خاصةً في ظل المنافسة الإقليمية والدولية المتصاعدة.

الدور التركي في النيجر والصومال:

على الرغم من الموقع الإستراتيجي للصومال في القرن الإفريقي ومضيق باب المندب؛ إلا أن الأزمات التي كانت تعاني منها مقديشو جعلت الاهتمام الدولي يتركز بشكل كبير على الوجود في جيبوتي الأكثر استقرارًا، خاصةً بعد الخسائر التي تكبَّدتها الولايات المتحدة في الصومال خلال تسعينيات القرن الماضي.

ونتيجة لذلك، استطاعت تركيا أن تخلق نموذجًا قويًّا لحضورها في الصومال؛ حيث استغلت الفراغ الإستراتيجي، وأخذت موقعًا بارزًا بفضل استثماراتها ومساعداتها التنموية والأمنية، ونجحت في بناء قاعدة عسكرية، وتشغيل مطار مقديشو، والمساهمة في تدريب القوات المحلية، مما منَحها مكانةً مميزةً كحليف موثوق ومؤثر.

لكنّ الوضع في النيجر يختلف عن الحالة الصومالية؛ فالنيجر ليست منطقة «فراغ إستراتيجي»، بل هي ساحة تنافس دولي محتدم، فهي تُشكّل محورًا رئيسيًّا في قلب منطقة الساحل الإفريقي، وتشهد تفاعلات معقدة بين عدة قوى عالمية وإقليمية. على سبيل المثال، تدعم فرنسا جهود مجموعة «إيكواس» ضد النيجر، بينما تسعى روسيا لتعزيز وجودها عبر الفيلق الإفريقي، كما تمتلك الصين استثمارات اقتصادية واسعة النطاق في البلاد، لا سيما في قطاع الطاقة والبنية التحتية.

فرص نجاح تركيا في النيجر:

طبقًا لما سبَق، قد تجد تركيا نفسها غير قادرة على ملء الفراغ الذي خلَّفته فرنسا في النيجر؛ نظرًا لوجود تحديات هيكلية تَمنعها من تنفيذ سياساتها بنجاح، فعلى الرغم من طموحات أنقرة المتزايدة في إفريقيا، إلا أن محدودية مواردها المالية والعسكرية مقارنةً بالقوى الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا تُشكِّل عائقًا أمام تنفيذ

مشاريعها الطموحة في المنطقة، كما أن الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها تركيا، بما في ذلك التراجع في قيمة العملة التركية والضغوط التضخمية، تُلقي بظلالها على قدرتها على توفير الدعم الكافي لتحقيق الاستقرار والتنمية في النيجر.

إضافةً إلى ذلك، يتطلب نجاح تركيا في النيجر استثمارات طويلة الأجل في بناء الثقة وتعزيز التعاون مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، وهو أمر يحتاج إلى وقت وموارد كبيرة، كما أن البيئة الأمنية الهشَّة في منطقة الساحل الإفريقي، التي تتسم بانتشار التنظيمات الإرهابية والتوترات الإقليمية، تُعقِّد من مهمة تركيا وتضعها أمام معضلة تأمين دورها دون التورُّط في صراعات قد تستنزف مواردها.

ومع ذلك، قد تكون تركيا قادرة على لعب دور ملموس في النيجر إذا تصرَّفت بما يتناسب مع إمكاناتها الفعلية، واتبعت سياسة عقلانية ومحددة الأولويات؛ حيث يمكن لأنقرة التركيز على القطاعات التي تملك فيها ميزة نسبية، مثل الصناعات الدفاعية، والمشاريع التنموية، والدبلوماسية الإنسانية. وكذلك، يُمكنها تعزيز تعاونها مع النيجر من خلال الاستفادة من القِيَم الثقافية والدينية المشتركة، وهو ما يمنحها قاعدة شعبية داعمة لتوجهاتها.

ولكي تُعظّم تركيا فرص نجاحها، يجب عليها بناء شراكات مُتعدِّدة الأطراف تشمل دول المنطقة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومجموعة «إيكواس»، لضمان توافق جهودها مع المصالح الإقليمية والدولية.

إن النجاح في النيجر لا يرتبط فقط بمواجهة التحديات الحالية، بل يتطلب رؤية إستراتيجية توازن بين طموحاتها وإمكاناتها، مع الحفاظ على الحياد وتجنُّب التدخلات غير المحسوبة التي قد تزيد من تعقيد المشهد.

وختامًا:

تتضح أمام تركيا فرصة إستراتيجية لتعميق نفوذها في النيجر في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، خاصةً بعد انسحاب فرنسا. ومع ذلك، سيعتمد نجاح تركيا في ملء هذا الفراغ على قدرتها على تبنّي سياسة متوازنة، تُركّز على إقامة شراكة مستدامة مع النيجر، مع تجنُّب التصادم مع القوى التقليدية التي تتمتع بتأثير تقليدي في المنطقة ■

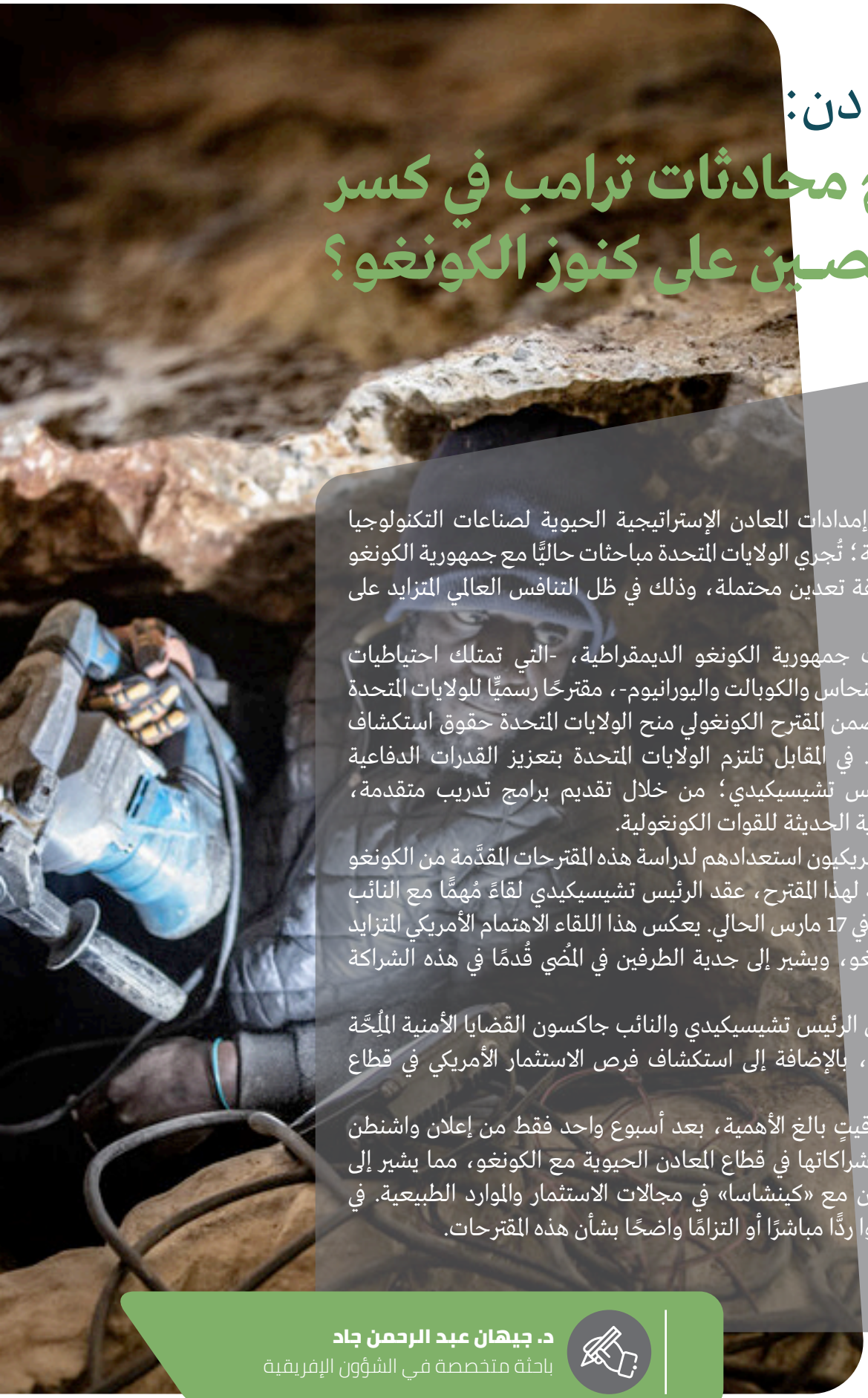

صراع المعادن:
هل تنجح محادثات ترامب في كسر هيمنة الصين على كنوز الكونغو؟

في إطار سعيها لتأمين إمدادات المعادن الإستراتيجية الحيوية لصناعات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة؛ تُجري الولايات المتحدة مباحثات حاليًّا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن صفقة تعدين محتملة، وذلك في ظل التنافس العالمي المتزايد على هذه الموارد.

في هذا السياق، قدّمت جمهورية الكونغو الديمقراطية، -التي تمتلك احتياطيات المعادن الإستراتيجية كالنحاس والكوبالت واليورانيوم-، مقترحًا رسميًّا للولايات المتحدة في 21 فبراير 2025م. يتضمن المقترح الكونغولي منح الولايات المتحدة حقوق استكشاف واستغلال هذه المعادن. في المقابل تلتزم الولايات المتحدة بتعزيز القدرات الدفاعية لحكومة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي؛ من خلال تقديم برامج تدريب متقدمة، وتوفير المعدات العسكرية الحديثة للقوات الكونغولية.

وقد أبدى المسؤولون الأمريكيون استعدادهم لدراسة هذه المقترحات المقدَّمة من الكونغو الديمقراطية، واستجابةً لهذا المقترح، عقد الرئيس تشيسيكيدي لقاءً مُهمًّا مع النائب الأمريكي روني جاكسون في 17 مارس الحالي. يعكس هذا اللقاء الاهتمام الأمريكي المتزايد بالثروات المعدنية للكونغو، ويشير إلى جدية الطرفين في المُضي قُدمًا في هذه الشراكة الإستراتيجية.

خلال هذا اللقاء، ناقش الرئيس تشيسيكيدي والنائب جاكسون القضايا الأمنية المُلِحَّة التي تُواجه شرق البلاد، بالإضافة إلى استكشاف فرص الاستثمار الأمريكي في قطاع التعدين.

يأتي هذا الاجتماع في توقيتٍ بالغ الأهمية، بعد أسبوع واحد فقط من إعلان واشنطن عن استعدادها لتعزيز شراكاتها في قطاع المعادن الحيوية مع الكونغو، مما يشير إلى اهتمامها بتعزيز التعاون مع «كينشاسا» في مجالات الاستثمار والموارد الطبيعية. في الوقت نفسه، لم يقدموا ردًّا مباشرًا أو التزامًا واضحًا بشأن هذه المقترحات.

د. جيهان عبد الرحمن جاد
باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية

لماذا الآن؟

في ظل وضع سياسي متأزم تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية, تتصاعد حدة الخلافات السياسية وتتزايد محاولات الخصوم لاستغلال ما يعتبرونه ضعفًا متزايدًا للرئيس فيليكس تشيسيكيدي. يأتي ذلك في وقتٍ تُواجه فيه البلاد تحديات أمنية واقتصادية جمَّة, تشمل تهديد الجماعات المسلحة وسيطرة المتمردين, وعلى رأسهم حركة «إم 23» المدعومة من رواندا, والتي تُعدّ واحدة من حوالي 100 جماعة متمردة تنشط في البلاد, خاصةً في مناطق شمال وجنوب كيفو الغنية بالموارد الطبيعية.

وهذا التوجُّه ليس جديدًا على الرئيس تشيسيكيدي, الذي لطالما أظهر ميلاً واضحًا نحو الغرب, وهو أمر يعود إلى قضائه جزءًا كبيرًا من حياته في بلجيكا, فضلاً عن الدعم الذي تلقَّاه من الولايات المتحدة خلال انتخابات عام 2018م التي شابها الجدل. وبالتالي, فإن محادثات صفقة المعادن تجري في وقتٍ حرجٍ بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ حيث تتداخل فيه التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية, مما يجعل هذه الصفقة ذات أهمية إستراتيجية للبلاد().

مع تعثُّر المفاوضات مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي, وتصاعد التحديات الجيوسياسية الراهنة؛ اتجهت الولايات المتحدة نحو البحث عن بدائل لتأمين إمدادات المعادن الأساسية والنادرة. وقد وقع اختيارها على جمهورية الكونغو الديمقراطية, الدولة التي مزَّقتها الحرب وتُواجه هجومًا غازيًا, لتكون خيارًا إستراتيجيًّا بديلًا. ومن هنا يهدف ترامب الساعي لاستعادة الريادة الأمريكية, إلى تكوين مخزون إستراتيجي من المعادن الحيوية والنادرة, لا سيما تلك الضرورية للصناعات التكنولوجية والعسكرية المتقدّمة, مثل الكوبالت والليثيوم والمعادن الأرضية النادرة والنحاس().

يُمثّل هذا التوجه تحديًا إستراتيجيًّا واضحًا للصين, خاصةً في مجال صناعة بطاريات السيارات الكهربائية؛ حيث تعتمد هذه الصناعة بشكل كبير على النحاس والليثيوم المتوفرين بوفرة في الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وقد أثارت هذه التطورات تكهنات واسعة النطاق حول فرص نجاح واشنطن في تأمين هذه الموارد وتقليل اعتمادها على الصين في هذا القطاع الحيوي, مما يُعزِّز مكانة الولايات المتحدة في السباق الجيوسياسي على الموارد الطبيعية().

وتثير هذه الاتفاقية تساؤلات حاسمة حول ما إذا كانت ستُسهم في إنهاء الصراع المستمر في شرق البلاد, والذي يُعيق التنمية والاستقرار. بالإضافة إلى ذلك, يبرز التنافس الشديد مِن قِبَل قوى عالمية أخرى, وعلى رأسها الصين, على موارد الكونغو المعدنية الإستراتيجية, مما يزيد من تعقيد المشهد.

أهداف المحادثات بالنسبة للكونغو:

تُشير تقديرات مؤسسة بانزي, وهي منظمة غير ربحية مقرها جمهورية

الكونغو الديمقراطية، وتعمل على تعزيز التنمية المستدامة في البلاد، إلى أن قيمة الموارد المعدنية المتاحة في البلاد تتجاوز 20 تريليون دولار أمريكي، وتتنوع هذه الموارد لتشمل الذهب والنحاس والليثيوم واليورانيوم، بالإضافة إلى الكوبالت الذي تُعتبر الكونغو المُنتِج الأكبر له عالميًّا، وهو عنصر حيوي في التطبيقات الدفاعية والفضائية، ومُكوّن رئيسي في بطاريات السيارات الكهربائية والهواتف المحمولة().

وتتركز المعادن موضع النقاش في جنوب وشرق البلاد، وتحديدًا في مقاطعتي كيفو الشرقية والجنوبية، اللتين تشهدان سيطرة واسعة للمتمردين، مما يُعيق تصدير المعادن عبر القنوات الحكومية. في مواجهة تصاعد وتيرة التحديات الأمنية، لا سيما الحرب الدائرة ضد متمردي حركة «إم 23»؛ الذين حققوا مكاسب ميدانية مفاجئة في الأسابيع الأخيرة؛ حيث استولوا على مدينتين رئيسيتين جوما وبوكافو في تقدُّم خاطف، ويتقدمون حاليًّا نحو المدينة الثالثة واليكالي، وهي مركز تعدين رئيسي().

تستمد كينشاسا قوتها في عرض الصفقة على الولايات المتحدة من الشراكات الراسخة التي تجمع الحكومة الكونغولية بشركات التعدين الأجنبية، بما في ذلك الشركات الصينية، والتي تمتلك حصصًا كبيرة في المناجم الكبيرة والشرعية. هذه المناجم، التي تُشرف عليها كينشاسا من خلال تراخيصها، تمنحها الحق والقدرة على عرض صفقة إستراتيجية على الولايات المتحدة().

ورغم بدء المناقشات التمهيدية، لا تزال تفاصيل التسوية غامضة للغاية، مما يثير تساؤلات حول طبيعة الالتزامات المتبادلة بين الطرفين، وما إذا كانت ستُسهم حقًّا في تحقيق الاستقرار والتنمية في الكونغو الديمقراطية. وتُواجه هذه الاتفاقية المحتملة تحديات كبيرة؛ أهمها: ضعف البنية التحتية المتهالكة، وتفشّي انعدام الأمن في مناطق التعدين، وانتشار الفساد المستشري().

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات إستراتيجية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا في عام 2022م، لإنشاء سلسلة توريد متكاملة لبطاريات السيارات الكهربائية، تهدف إلى تأمين إمدادات مستقرة من النحاس والليثيوم والكوبالت، وهي معادن حيوية لصناعة السيارات الكهربائية. ولتعزيز هذه الشراكة، قامت الولايات المتحدة بتمويل إعادة تأهيل ممر السكك الحديدية لوبيتو، الذي سيُسهّل نقل المعادن من الكونغو وزامبيا وأنجولا إلى الساحل الغربي، مما يُقلّل من الاعتماد على طرق النقل الحالية.

وتسعى واشنطن، من خلال هذه المحادثات، إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية رئيسية، من أهمها ما يلي:

أولاً: تقليل الاعتماد على الصين؛ حيث تهيمن بكين على سلاسل التوريد العالمية

للمعادن النادرة, وخاصة المعادن الأرضية النادرة؛ حيث تسيطر على النسبة الأكبر من عمليات التكرير والمعالجة. باعتبار أن الكونغو الديمقراطية تنتج نحو 70% من الكوبالت العالمي, وموارد هامة أخرى مثل الليثيوم والنيكل, ولذا فإن أيّ اتفاق أمريكي مع كينشاسا قد يساعد في تقليل النفوذ الصيني على هذه المواد الحيوية, وتنويع مصادر الإمداد. ويأتي هذا في وقتٍ تُعزّز فيه بكين حضورها الاقتصادي في إفريقيا منذ عقود, وخاصةً عبر استثمارات ضخمة في البنية التحتية مقابل الوصول إلى الموارد الطبيعية. لذلك فإن المساعي الأمريكية للتقارب مع الكونغو تأتي ضمن إستراتيجية «إعادة التوازن» لمواجهة الهيمنة الصينية على المعادن الإفريقية, وتعزيز الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة().

ثانيًا: منافسة النفوذ الروسي, لا تقتصر المنافسة في إفريقيا على الصين فحسب, بل تمتد لتشمل روسيا أيضًا, التي تَستخدم شركاتها الخاصة لعقد صفقات التعدين مع بعض الدول الإفريقية, وتسعى لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي. في المقابل, تسعى الولايات المتحدة إلى تقليل مساحة النفوذ الروسي في القارة؛ من خلال إقامة شراكات اقتصادية إستراتيجية, وتقديم بدائل جذابة للدول الإفريقية. وتأتي هذه المساعي في إطار إستراتيجية أمريكية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ في إفريقيا, وتعزيز الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة وحلفائها.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تحاول تقليل هيمنة الصين وروسيا على المعادن الإفريقية؛ إلا أن نجاحها في ذلك سيعتمد بشكل كبير على مدى قدرتها على تقديم بدائل اقتصادية واستثمارية جذابة لشركائها الأفارقة, تشمل استثمارات في البنية التحتية, وتكنولوجيا التعدين المستدامة, ونقل المعرفة, في ظل بيئة جيوسياسية معقدة ومتنافسة.

ثالثًا: ضمان إمدادات مستقرة للصناعات التكنولوجية والطاقة النظيفة؛ فالمعادن الحيوية مثل الكوبالت والليثيوم والنيكل والمعادن الأرضية النادرة تُعدّ ضرورية لتصنيع البطاريات الكهربائية وأشباه الموصلات, وهما قطاعان أساسيان في التحوُّل العالمي نحو الاقتصاد الأخضر, وامتلاك النفوذ على هذه المعادن يُتيح للولايات المتحدة ميزة تنافسية كبيرة في صناعة التكنولوجيا المستقبلية, وتعزيز الأمن الاقتصادي().

رابعًا: تشجيع الاستثمار الأمريكي في التعدين؛ حيث تهدف واشنطن إلى دفع شركاتها نحو الاستثمار المباشر في قطاع التعدين الإفريقي, وخاصة في مجال المعادن الإستراتيجية مثل الكوبالت والليثيوم والنيكل. مما يُعزّز من الوجود

الاقتصادي الأمريكي في القارة, ويفتح فرصًا جديدة للشركات الأمريكية بعيدًا عن سيطرة المنافسين الآسيويين والأوروبيين. وتهدف هذه الخطوة إلى تنويع مصادر المعادن الحيوية, وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد التي تهيمن عليها دول منافسة().

خامسًا: تعزيز الشراكات الغربية؛ حيث تأتي هذه التحركات ضمن جهود أوسع لتشكيل تحالفات إستراتيجية مع أوروبا ودول أخرى حليفة, لضمان تنويع مصادر المعادن الحيوية, وعدم وقوعها تحت سيطرة خصوم واشنطن الجيوسياسيين. وتهدف هذه التحالفات إلى تعزيز الأمن الاقتصادي الغربي, وضمان إمدادات مستقرة للصناعات التكنولوجية والطاقة النظيفة, في ظل التنافس العالمي المتزايد على هذه الموارد الإستراتيجية ().

السيناريوهات المتوقعة

- السيناريو الأول: قد يؤدي الخلاف الجوهري حول نشر قوات أمريكية على الأراضي الكونغولية إلى طريق مسدود في المفاوضات

حيث تُصِرّ الكونغو على وجود عسكري أمريكي لتأمين المناجم التي سيتم تشغيلها في مشروع مشترك, واستبدال قوات الأمم المتحدة الموجودة حاليًّا. وعلى الرغم من أن هذا الخيار قد يكون مقبولًا لدى ترامب؛ إلا أنه يُمثّل معضلة كبيرة لإدارته التي تدعو علنًا إلى إنهاء الحروب, وليس إشعالها, مما قد يؤدي إلى خلافات أو نقاشات ساخنة مع الكونغو, وبالتالي فشل المفاوضات.

وفي الوقت نفسه, من المتوقع أن تُفضِّل واشنطن نهجًا أقل تدخلًا في الاتفاقية, مع التركيز على الدعم اللوجستي والاستخباراتي وتوفير المعدات العسكرية للقوات الكونغولية بدلاً من نشر قوات على الأرض.

> هل يهدف تشيسيكيدي من هذا التحوُّل في السياسة الاقتصادية إلى خدمة المصالح الوطنية للكونغو, أم أنه مجرد استجابة للضغوط الأمنية التي تواجهها البلاد؟

-السيناريو الثاني: تعثُّر المفاوضات نتيجة الضغوط الصينية

من المحتمل أن تواجه الكونغو ضغوطاً صينية كبيرة للحفاظ على عقودها الحالية مع الشركات الصينية, التي تستحوذ على ما بين 75 و80% من عمليات التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية, وخاصة في قطاعَي النحاس والكوبالت, مما لا يترك مجالًا كبيرًا لاتفاقية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة. وقد تتضمَّن هذه الضغوط تهديدات بسحب الاستثمارات أو تقييد التجارة, مما قد يؤدي إلى عرقلة أي اتفاق أمريكي. وتَعتبر الصين شريكًا تجاريًّا رئيسيًّا للكونغو, ولديها نفوذ كبير في قطاع التعدين, مما يجعل من الصعب على كينشاسا تجاهل مصالحها.

-السيناريو الثالث: نجاح الولايات المتحدة في توقيع اتفاق إستراتيجي

إذا تمكَّنت واشنطن من تقديم حوافز اقتصادية مُغرية لحكومة الكونغو, تشمل استثمارات في البنية التحتية وتكنولوجيا التعدين المستدامة, فقد يتم توقيع اتفاق يمنح الشركات الأمريكية حق الوصول إلى المعادن الإستراتيجية, مما سيُعزّز الاستقلال الأمريكي عن سلاسل التوريد الصينية, ويضمن إمدادات مستقرة

للصناعات التكنولوجية والطاقة النظيفة.

-السيناريو الرابع: توجُّه الكونغو إلى سياسة تنويع الشراكات

ففي ظل التنافس الجيوسياسي المتزايد على مواردها المعدنية الإستراتيجية؛ قد تحاول كينشاسا تحقيق أقصى استفادة من هذا التنافس من خلال تبني سياسة تنويع الشراكات, وتوقيع اتفاقيات متعددة مع كلٍّ من الصين والولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي, بدلاً من الانحياز لطرف واحد. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ضمان تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا من مصادر متنوعة, وتعزيز الأمن الاقتصادي للكونغو, وتقليل الاعتماد على أيّ طرف واحد.

الخاتمة

تجد جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها في مأزق حقيقي؛ حيث تضطر إلى تقديم تنازلات في قطاع التعدين مقابل الحصول على مساعدات أمنية وعسكرية من الولايات المتحدة. هذا الوضع يعكس الضغوط التي تواجهها البلاد في ظل التحديات الأمنية المتزايدة في شرق البلاد؛ حيث تنشط الجماعات المسلحة وتسيطر على مناطق غنية بالمعادن. ومما يزيد من تعقيد الوضع: التحوُّل المحتمل في السياسة الاقتصادية للبلاد؛ حيث يبدو أن الرئيس فيليكس تشيسيكيدي يتَّجه نحو تقليل الاعتماد على الصين وتنويع الشراكات الاقتصادية.

في ظل هذه المعضلة, يظل التساؤل قائمًا: هل يهدف تشيسيكيدي من هذا التحوُّل في السياسة الاقتصادية إلى خدمة المصالح الوطنية للكونغو, أم أنه مجرد استجابة للضغوط الأمنية التي تواجهها البلاد؟ وإذا كان الأمر كذلك فيجب عرض مثل هذه الصفقات على البرلمان؛ لما قد يكون لها من تأثيرات بعيدة المدى على السكان. فقرارات بهذا الحجم تتطلب نقاشًا مستفيضًا وتدقيقًا برلمانيًّا لضمان حماية مصالح الشعب.

وإلى جانب ذلك, يبقى السؤال الأهم: ما طبيعة التدخل الأمريكي الذي سيتم تقديمه؟ وهل سيقتصر على تزويد القوات الحكومية بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة؟ أم أنه سيتجاوز ذلك إلى وجود عسكري أمريكي مباشر على الأراضي الكونغولية؟ هذه التساؤلات ستكشف الأيام القادمة عن إجاباتها ■

دور شركات التعدين في التنمية المجتمعية في إفريقيا: بالتطبيق على رواندا

د. رضوى زكريا رضوان
باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية

في إطار سعيها لتأمين إمدادات المعادن الإستراتيجية الحيوية لصناعات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة؛ تُجري الولايات المتحدة مباحثات حاليًّا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن صفقة تعدين محتملة, وذلك في ظل التنافس العالمي المتزايد على هذه الموارد.

في هذا السياق, قدّمت جمهورية الكونغو الديمقراطية, -التي تمتلك احتياطيات المعادن الإستراتيجية كالنحاس والكوبالت واليورانيوم-, مقترحًا رسميًّا للولايات المتحدة في 21 فبراير 2025م. يتضمن المقترح الكونغولي منح الولايات المتحدة حقوق استكشاف واستغلال هذه المعادن. في المقابل تلتزم الولايات المتحدة بتعزيز القدرات الدفاعية لحكومة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي؛ من خلال تقديم برامج تدريب متقدمة, وتوفير المعدات العسكرية الحديثة للقوات الكونغولية.

وقد أبدى المسؤولون الأمريكيون استعدادهم لدراسة هذه المقترحات المقدَّمة من الكونغو الديمقراطية, واستجابةً لهذا المقترح, عقد الرئيس تشيسيكيدي لقاءً مُهمًّا مع النائب الأمريكي روني جاكسون في 17 مارس الحالي. يعكس هذا اللقاء الاهتمام الأمريكي المتزايد بالثروات المعدنية للكونغو, ويشير إلى جدية الطرفين في المُضي قُدمًا في هذه الشراكة الإستراتيجية.

خلال هذا اللقاء, ناقش الرئيس تشيسيكيدي والنائب جاكسون القضايا الأمنية المُلِحَّة التي تُواجه شرق البلاد, بالإضافة إلى استكشاف فرص الاستثمار الأمريكي في قطاع التعدين.

يأتي هذا الاجتماع في توقيتٍ بالغ الأهمية, بعد أسبوع واحد فقط من إعلان واشنطن عن استعدادها لتعزيز شراكاتها في قطاع المعادن الحيوية مع الكونغو, مما يشير إلى اهتمامها بتعزيز التعاون مع «كينشاسا» في مجالات الاستثمار والموارد الطبيعية. في الوقت نفسه, لم يقدموا ردًّا مباشرًا أو التزامًا واضحًا بشأن هذه المقترحات.

تعود أصول المسؤولية المجتمعية للشركات إلى تطوُّر المشاريع التجارية الحديثة عندما بدأت أوروبا عملية التحوُّل إلى التصنيع في القرن التاسع عشر. وما يُعرَف الآن بالمسؤولية المجتمعية للشركات يشمل الجهود المبذولة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لتحسين ظروف العمل في منشآت صناعية محددة, ويشمل أيضًا الأنشطة الخيرية, مثل تمويل الأشغال العامة, وبناء ودعم المرافق المدرسية والصحية, ورعاية الفعاليات الثقافية المهمة, ومكافأة أصحاب الابتكارات العلمية (على سبيل المثال: من خلال جائزة نوبل). وتتضمن المسؤولية المجتمعية للشركات مجموعة واسعة من المبادرات, بما في ذلك: إنشاء البنية الأساسية الاجتماعية والمادية, ودعم أنشطة التدريب, وتعزيز برامج تطوير الموردين المحليين.

ويعتبر قطاع التعدين قطاعًا حيويًّا للنمو الاقتصادي والتنمية, وأيضًا لدعم أنظمة العدالة الاجتماعية في إفريقيا؛ حيث توظّف صناعة التعدين في إفريقيا أعدادًا كبيرة من العمال المباشرين وغير المباشرين في المجتمعات المحيطة. كما تتطلب عمليات

التعدين عددًا كبيرًا من الخبراء, مثل الجيولوجيين والميكانيكيين والكيميائيين وعمال المختبرات, والمدافعين عن البيئة, والمهندسين وعلماء المعادن والاقتصاديين, ومحللي السياسات, والبحوث, والمحاسبين. هؤلاء الأشخاص مسؤولون عن جميع جوانب تطوير التعدين, وإدارته, وتسويقه, واستخدامه. كما تشمل الوظائف غير المهنية: المساعدة المكتبية, والأمن, والقيادة, والتنظيف. وتشمل مهامّ سلسلة التسليم: توفير المكاتب والملابس وتوصيل الطعام والوقود, وقطع الغيار وصيانة المعدات, وغيرها.

جدير بالذكر أن 1% فقط من القوى العاملة في إفريقيا تعمل في صناعات المعادن والنفط والغاز. ومن المتوقع أن يُولّد التعدين الحِرَفِيّ أكثر من 8 ملايين وظيفة مباشرة, مما يدعم أكثر من 45 مليون شخص في جميع أنحاء القارة. كما تتصدر جنوب إفريقيا قطاع التعدين؛ من خلال توظيف ما يقرب من 293,650 شخصًا بشكل مباشر.

وتوجد معايير دولية قوية داخل صناعة التعدين والمجتمع الدولي، وبصورة أعمّ فيما يتصل بالتنمية المستدامة, والمساءلة في كيفية استخدام الشركات والدول لعائدات الموارد, وكيف ينبغي للشركات أن تتصرّف تجاه المجتمعات المحلية أثناء التعدين. وقد تطوَّرت هذه المعايير وتعزَّزت على مرّ السنين منذ إعلان «ريو» بشأن البيئة والتنمية في عام 1992م, والذي قدَّم مفهوم التنمية المستدامة, ونص على أن الدول لها الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة لأغراض التنمية. وبعد عشر سنوات, اعترفت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام 2002م بمساهمة التعدين في التنمية المستدامة, وأكدت على دور المجتمعات المحلية في تنمية التعدين.

> تعتبر المسؤولية المجتمعية للشركات عملية تجارية تتبنَّاها الشركة من أجل خلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مضافة للمجتمع

إن تبنّي متطلبات التنمية المجتمعية في قوانين التعدين يُمثّل خطوة نحو معايير تنظيمية أعلى؛ لأنها تتجاوز مجرد التخفيف من الآثار السلبية للتعدين على المناطق المحلية (من خلال -على سبيل المثال- تدابير التعويض والقوانين البيئية), وتفرض عبئًا أكبر على الشركات والدول لتوفير السلع والخدمات العامة. وينطبق هذا بشكل خاص على الشركات؛ حيث تُلْزِم هذه المتطلبات الجديدة الشركات بإبرام اتفاقيات رسمية مُلْزِمة قانونًا مع المجتمعات المحلية, والمعروفة أيضًا باسم اتفاقيات التنمية المجتمعية.

تعريف المسؤولية المجتمعية للشركات

لا يوجد تعريف واحد يمكن أن يكون قادرًا على تقديم فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالكامل. ومع ذلك، فإن أحد أكثر التعريفات استخدامًا هو التعريف العام الذي اقترحته المفوضية الأوروبية: «مسؤولية الشركات عن تأثيرها على المجتمع». والمعنى الواسع لهذا التعريف هو قوته؛ فهو يُغطّي جميع جوانب المسؤولية. ولا يشير التأثير على المجتمع إلى التأثير الاجتماعي فحسب، بل يشير أيضًا إلى التأثير البيئي والاقتصادي. وعلى الرغم من أن مفهوم تحمُّل الشركات لمسؤوليات غير اقتصادية غالبًا ما يُنتقَد؛ إلا أنه يستمر في التطور سواء من الناحية النظرية أو العملية.

ومن المنظور العالمي، فقد قام مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (World Business Council for Sustainable Development (WBCSD بمراجعة تعريفه للمسؤولية المجتمعية للشركات بمرور الوقت. في البداية، تمَّت الإشارة إلى المسؤولية المجتمعية للشركات على أنها «الالتزام المستمر من جانب الشركات بالتصرف بشكل أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل». وفي وقتٍ لاحق، غيَّر مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة هذا التعريف إلى «التزام الشركات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل مع الموظفين وأُسَرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية حياتهم».

وتعتبر المسؤولية المجتمعية للشركات عملية تجارية تتبنَّاها الشركة من أجل خلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مضافة للمجتمع، ولتقليل الآثار السلبية المحتملة من أنشطة الشركات. وتشمل المسؤولية المجتمعية للشركات: التفاعلات مع المجتمعات والموردين، والموظفين، والمستهلكين، والحكومة. ونلاحظ أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالمسؤولية المجتمعية للشركات في جميع أنحاء العالم؛ نظرًا للقلق بشأن العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة اجتماعيًّا وبيئيًّا؛ حيث إنه لم يَعُد بإمكان الصناعة اليوم أن تعمل دون مراعاة احتياجات ومصالح المجتمع ككل. ويتعين على قطاع الأعمال والمجتمعات المحلية والحكومة تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية للشركات المصممة جيدًا والمدروسة، والتي ستكون فعّالة في تقديم قيمة فورية وتحويل حياة غالبية الناس في المجتمعات الريفية، كما يتضح بالفعل من برامج المسؤولية المجتمعية للشركات التي تُنفّذها بعض المناجم الكبرى.

وعلى الرغم من التنفيذ واسع النطاق لبرامج التنمية المجتمعية التطوعية من جانب شركات التعدين؛ فإن الدول الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم تتَّجه بشكلٍ متزايد إلى فرض قوانين صارمة لإجبار شركات التعدين، وفي بعض الحالات الحكومة نفسها، على تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتضررة من التعدين. ومنذ منتصف الثمانينيات، كانت الدول تُمرّر قوانين تعدين جديدة، أو تُعدِّل القوانين القائمة، لإلزام الشركات والحكومات بنتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية للمجتمعات المحلية المتضررة من عمليات التعدين. ومع ذلك، فقد تجاهل العلماء

الذين يدرسون إدارة الموارد الطبيعية, والمسؤولية الاجتماعية للشركات, والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هذا الاتجاه التصاعدي إلى حد كبير.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين, اعتمدت 32 دولة من أصل 124 دولة بها قطاعات تعدين, قوانين تعدين جديدة, أو عدّلت قوانين التعدين القائمة, في حين تعمل تسع دول على تغيير قوانين التعدين الخاصة بها.

وتفرض هذه القوانين على الشركات والحكومات الوطنية تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات التي تقع بالقرب من مناطق التعدين. وتشمل هذه المشاريع: البنية الأساسية, وتوفير الخدمات الاجتماعية, فضلًا عن إنشاء صناديق ائتمانية لهذه الأغراض. كما تمثل هذه القوانين تقدُّمًا مهمًّا للمجتمعات المحلية المتضررة من التعدين, والتي غالبًا ما تكون الأكثر تضررًا من التأثيرات الخارجية السلبية للتعدين, بما في ذلك تدمير سُبُل العيش عندما تُستخدم الأراضي ومصادر المياه للتعدين؛ من خلال مخلفات التلوث, وتدفُّق العمال المهاجرين بصورة غير مشروعة.

إن التنمية المجتمعية في قوانين التعدين تمثل مسارًا مؤسسيًّا جديدًا لمحاولة التغلب على ما يسمى بلعنة الموارد؛ أي: التخفيف من النتائج السلبية الموثقة جيدًا لثروة الموارد من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية, وتحويل اللعنة إلى نعمة. كما تستهدف هذه القوانين توزيع عائدات الموارد والفوائد على المستوى الوطني, وتفرض توفير السلع والخدمات العامة التي يمكن أن تُعزّز النمو الاقتصادي وتُحسِّن الرفاهة الفردية والجماعية.

أمثلة على أنواع المسؤولية المجتمعية للشركات

تميل صناعة التعدين إلى استخدام مصطلح «التنمية المجتمعية» لوصف الأنشطة التي يتم تنفيذها بشكل مباشر أو غير مباشر مع المجتمعات المحلية في المناطق الجغرافية القريبة من العمليات, والتي تهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية وبيئية واجتماعية إيجابية للمجتمعات التي تقع فيها العمليات. وتستخدم بعض الشركات أيضًا مصطلحات مثل «البرامج المجتمعية», و«الدعم المجتمعي». ويختلف نطاق النشاط من موقع إلى آخر, فإن الأنشطة المُدْرَجَة تحت مصطلح التنمية المجتمعية تميل إلى تضمين التوظيف المحلي (المباشر أو غير المباشر من خلال توريد السلع والخدمات), والتدريب وتنمية المهارات, وتوفير البنية الأساسية (مثل الطرق ومرافق المياه والصرف الصحي), وتقديم الخدمات (مثل الصحة والتعليم), وتطوع الموظفين, والتبرعات, فضلًا عن الفرص غير المرتبطة بالتعدين, مثل برامج بناء القدرات وتمكين المرأة. ويُصنّف بعض العلماء مثل هذه الأنشطة على أنها مشاركة مجتمعية للشركات أو استثمار مجتمعي.

وعلى الرغم من القضايا المذكورة أعلاه؛ فقد أسهم قطاع التعدين في النمو الاجتماعي والاقتصادي للدول الإفريقية؛ حيث يساعد التعدين في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الصناعات الأخرى, وكسب العملة الأجنبية, وخلق فرص العمل, وتوليد

رأس المال، وتطوير البلدات والمدن الكبرى، وزيادة العلاقات الدولية، وتنويع الاقتصاد، وتحفيز نشاط البناء، وتوفير الطاقة. ويتم تحقيق ذلك لأن التعدين يُوفِّر مصادر مهمة للمواد الخام للصناعة، وبالتالي دعم البناء والابتكار، وحتى إنتاج الغذاء.

كما تُسهم شركات التعدين في التخفيف من حدة الفقر؛ من خلال زيادة الدخل، وخلق آفاق النمو، وكذلك من خلال الاستثمارات التي تُمكِّن من تحسين الخدمات الاجتماعية، وتحفيز التحسينات في البنية التحتية المادية. كما يوفّر التعدين للحكومات الإفريقية النقد الأجنبي، ويمكن استخدام صافي النقد الأجنبي والضرائب المُدارة جيدًا في التعدين لتوسيع الاقتصاد الوطني وتمويل مشاريع، ودعم برامج الحد من الفقر.

كما يوفّر التعدين حوافز مالية لنمو الاقتصادات المحلية، من خلال توفير التدريب والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة؛ مثل: المياه النظيفة، والنقل والطاقة، والبنية الأساسية. وتُعدّ ناميبيا وجنوب إفريقيا وغانا وبوتسوانا من الأمثلة على البلدان التي سيطرت بشكلٍ فعَّال على ضرائب النقد الأجنبي والتعدين واستغلتها لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي.

كما يمكن للتعدين أيضًا أن يُسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في أنظمة الرعاية الصحية؛ حيث تُسهم صناعة التعدين ماليًّا في تطوير البنية التحتية للمستشفيات والمواد الصحية. على سبيل المثال، قامت شركة Geita Gold Minesg Bulyanhulu Limited في منطقتي Geitag Kahama في تنزانيا ببناء بنى تحتية مثل الطرق والمرافق الصحية للسكان المحليين في المناطق المجاورة. وعلاوة على ذلك، توظف شركات التعدين الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد المالية التي تسمح لهم بالحصول على الرعاية الصحية بسهولة. ويتمتع آخرون بتأمين صحي، مما يسمح لهم بتلقّي العلاج الطبي الجيد والاستشفاء عندما لا تتوفر المصادر المالية. كما يُوفّر التعدين المعادن مثل الحصى والرمل والجصّ والحجر الجيري، والتي تُستخدم في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات والمرافق الصحية.

كما يمكن لشركات التعدين أن تلعب دورًا مهمًّا في الحدّ من انتقال الأمراض بين موظفيها من خلال اتباع متطلبات الصحة والسلامة المهنية، وتحسين ظروف المعيشة، وتوفير الخدمات الصحية الكافية، والاستثمار في التدابير الوقائية. ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلة أساسية في مراقبة الامتثال للمعايير الوطنية وإنفاذها، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإصابة بالمرض؛ وذلك لأن تلوث الهواء والضوضاء والمياه المرتبط بالتعدين يمكن أن يُعرِّض صحة المواطنين للخطر.

أما في مجال التعليم، فتقدم شركات التعدين برامج التدريب والتلمذة المهنية والمِنَح الدراسية والمساعدة المهنية والاستشارات، وكلها برامج تعمل على تحسين التعليم في البلاد. فعلى سبيل المثال، تدعم صناعة التعدين في زيمبابوي البرامج التعليمية في المجتمعات الريفية. وبسبب مساهمة قطاع التعدين في التنمية الاقتصادية، أنشأ دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية الحق في التعليم المجاني في عام 2010م، وهي السياسة التي لا تزال سارية حتى اليوم. علاوة على ذلك، أطلقت

شركات التعدين في غانا عددًا قليلًا من المشاريع، مثل بناء مدارس جديدة في مواقع إعادة التوطين الجديدة حيث تجري أنشطة التعدين.

كما تقدم شركات التعدين الأخرى مِنَحًا دراسية للمجتمعات المحلية في المدن القريبة. فعلى سبيل المثال، في عام 2012م، تبرعت شركة African Barrick Gold في تنزانيا بأكثر من 1.5 مليون دولار أمريكي في شكل سكن مجاني ورسوم دراسية ومعدات وإسكان للطلاب في المدارس المجاورة. كما أقامت جامعة Sokoine للزراعة شراكة مع الصناعة لتطوير دورات جديدة في التعدين والبيئة. وعلاوة على ذلك، تمنح شركة Anglo American Platinum Limited سنويًّا مِنَحًا دراسية للطلاب المقيمين في المجتمعات المضيفة ومناطق نفوذ الشركة لمواصلة التعليم بعد الثانوي في جنوب إفريقيا. وتُخصّص شركات التعدين الأخرى موارد مالية لتدريب الأفراد المؤهلين للقيام بمشاريع البحث والتطوير والابتكار في مؤسساتهم. فعلى سبيل المثال، نفذت شركة Geita Gold Mining Limited عددًا من المبادرات لتطوير موظفيها على جميع المستويات، من مستوى الدخول والخريجين إلى المديرين المتوسطين والمديرين التنفيذيين، فضلًا عن تعزيز التخطيط للخلافة لوضع المزيد من التنزانيين في مناصب قيادية والحد من الاعتماد على الخبرة الأجنبية. وتم تقديم التدريب الداخلي لحوالي 116 طالبًا من مختلف المؤسسات الأكاديمية العليا بين عامي 2020 و2023م. كما تمتلك الشركة نظام تدريب وتطوير قويًّا يُغطّي جميع جوانب عملياتها ووظائفها، بما في ذلك المهارات الفنية ومعايير السلامة والإدارة البيئية، ومراقبة الجودة، والامتثال، والأخلاق. من خلال المِنَح الدراسية وإجازة الدراسة، وتعويض الرسوم الدراسية، وتساعد الشركة أيضًا موظفيها على تعزيز تعليمهم ونموهم المهني.

ولقد أسهمت شركات التعدين في توفير المياه في المناطق الإفريقية المجاورة. وبالمقارنة ببقية إفريقيا، حيث أسهمت معظم شركات التعدين في جنوب إفريقيا في تطوير خدمات المياه. وعلى سبيل المثال، تدعم بعض أكبر شركات التعدين في العالم مثل شركة جلينكور وشركة أنجلو أمريكان بلاتينوم المحدودة مشروع مياه بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي مع حكومة جنوب إفريقيا لتزويد عمليات البلاتين والكروم الرئيسية ومئات الآلاف من الأشخاص بمياه الشرب.

وعلى نحو مماثل، أشاد منتدى قيادة مناجم كيب الشمالية التابع لمجلس المعادن بإكمال المرحلة الأولى من مشروع ترقية مخطط إمداد المياه في فال جاماجارا؛ لضمان توفر المياه للمدن والعمال والمزارع والشركات الأخرى في المقاطعة. وعلاوة على ذلك، وكجزء من برنامج التنمية المجتمعية، دعّمت شركة كاهاما للتعدين المحدودة بناء نظام للمياه والصرف الصحي في القرى المحيطة ببوجاراما وإيلوغي في منطقة شينيانجا، في تنزانيا.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن أنشطة التعدين قد أسهمت بشكل كبير في الضرر البيئي، وخاصةً في تلوث المياه؛ حيث يؤثر التعدين على جودة المياه السطحية والجوفية بسبب تصريف المناجم الحمضي، وتلوث المعادن الثقيلة والتسرب، والتلوث

الناجم عن المواد الكيميائية المستخدمة في المعالجة، والتآكل والترسيب. ويُعدّ منع ومراقبة تلوث المياه السطحية والجوفية من الشواغل الرئيسية في صناعة التعدين. فعلى سبيل المثال، أفاد غوغيل نكوينتي، وزير المياه والصرف الصحي في جنوب إفريقيا، أن 118 منجمًا تلوث الأنهار، أو تفشل في اختبار التلوث، أو تلوث مجاري المياه بطريقة أخرى في جنوب إفريقيا. كما أدَّى التعدين في حزام النحاس الجنوبي في كاتانجا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة تركيزات المعادن والملوثات مثل الزئبق والرصاص والكادميوم والنحاس في المياه السطحية، وبالتالي تعريض الصحة العامة والتنوع البيولوجي للخطر.

وقد أدَّت صناعة التعدين إلى تسريع نموّ الصناعات المحلية، مثل تلك الخاصة بالوجبات المُصنَّعة والسلع المصنَّعة. فعلى سبيل المثال، يحتاج موظفو التعدين إلى وجبات وملابس واقية مثل أغطية الرأس، ومعدات المطر، والبدلات، والسترات، بالإضافة إلى الخوذة والقفازات والأحذية والحشو الواقي. ويتم تلبية جميع هذه المتطلبات مِن قِبَل شركات التصنيع والمعالجة الأخرى. وتُعدّ Mine Africa Safety Solutions في جنوب إفريقيا، MD Services Labour Brookerg في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وGretpro Industrialsg في زيمبابوي، EpiCrog في كينيا وتنزانيا أمثلة على صناعات معدات السلامة في التعدين.

أما بالنسبة للخدمة المجتمعية في البنية التحتية، فإن الطرق المؤدية إلى المناطق الصناعية، وخدمات تصريف مياه الأمطار، وخطوط السكك الحديدية، والبنى التحتية الأخرى، كلها جزء من البنية التحتية للتعدين. وعلاوة على ذلك، شاركت صناعة التعدين بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين البنية التحتية، مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات. ووفقًا لخبراء التنمية، فإن دخل المعادن والنفط والغاز قد يساعد العديد من البلدان في دفع ثمن الطرق والجسور والسدود وغيرها من البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.

ومع ذلك، لا يزال إنشاء شبكات البنية الأساسية المناسبة يُشكِّل تحديًا. فعلى سبيل المثال، أفادت شركات ومؤسسات التنقيب وشركاؤها من شركات التعدين التي لديها مشاريع تعدين ضخمة في جنوب وشرق تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا، وأن الافتقار إلى البنية الأساسية أو الدول غير العاملة كانتا عقبة رئيسية. كما أن تحديث البنية الأساسية يتطلب الكثير من الجهد.

ومن خلال تعزيز الإستراتيجيات وتخطيط استخدام الأراضي وتعزيز التراث الثقافي واستعادة المساحات الخضراء؛ فقد يُسهم قطاع التعدين في بناء المدن المستدامة وتنمية المجتمع. ومع ذلك، تتسبب معظم شركات التعدين الإفريقية في الصراعات من خلال تدمير الأصول الثقافية واحتلال المساحات الخضراء. فالتعدين، على سبيل المثال، هو نشاط بشري يُدمّر التراث الثقافي في تنزانيا. وعلاوة على ذلك، أدَّى استخراج المعادن في بعض مناطق منطقة «أكرا» الكبرى إلى تخطيط غير كافٍ، فضلًا

عن تحديات حيازة الأراضي والمساحات الخضراء.

كما يمكن للتعدين أيضًا ضمان كفاءة الطاقة؛ من خلال الاستفادة من الطلب على الطاقة من جانب الشركات لتوسيع نطاق الطاقة إلى المناطق المحرومة؛ من خلال الشراكات التي تُمكِّن من الاستخدام المشترك للبنية الأساسية للطاقة, وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة). ويمكن للتعدين أن يُسهم أيضًا في تحقيق أهداف أخرى للتنمية المستدامة, مثل تحفيز النمو الاقتصادي والعمالة (الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة), وتأسيس بنية أساسية أكثر مرونة (الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة), ومكافحة تغيُّر المناخ وتداعياته (الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة).

التطبيق على رواندا

يلعب التعدين دورًا حاسمًا في خلق فرص العمل, وباعتبارها أكبر مصدر لعائدات التصدير في رواندا, فإنها تُوفّر حاليًّا وظائف زراعية لأكثر من 70.000 شخص, بدءًا من عمال المناجم والمهندسين إلى علماء المعادن, وعمال الصحة والسلامة, والمدافعين عن البيئة, والجيولوجيين

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية, تم ضخ أكثر من 2 مليار فرنك رواندي (1.5 مليون دولار) لتمويل مشاريع التنمية بشكل مباشر في المجتمعات والمناطق الرئيسية التي تستضيف المناجم. على سبيل المثال, أسهم التعدين في بناء مركز صحي روهوند في منطقة بوريرا, وهو مرفق حديث يخدم المجتمعات المحيطة, وأضاف في النهاية جناحًا للولادة.

كما ساهم التعدين في بناء قرية نموذجية للنازحين داخليًّا؛ حيث حصلت 16 أسرة في منطقة كايونزا على منزل آمِن للسكن. كما ساهمت شركات التعدين في حماية البيئة عن طريق دعم حديقة جيشواتي-موكورا الوطنية ضد أنشطة التعدين غير القانونية في نغورورو.

أيضًا وكمثال على الزراعة المستدامة, تم بناء مصاطب تقدمية محسّنة على أكثر من 423 هكتارًا في مناطق بوريرا ورولندو. كما حصلت 59.545 أسرة في مناطق جاتسيبو وكاموني وروتسيرو على بنية تحتية محسّنة للمياه. كما ساهمت شركات تعدين في تحسين البنية التحتية للكهرباء؛ حيث أدى بناء خطوط الكهرباء في منطقة كاموني إلى جلب الطاقة إلى المزيد من المجتمعات.

أما على مستوى شركات التعدين, فيتم تنفيذ العديد من الأنشطة التنموية. وعلى سبيل المثال, تؤكد شركة GAMICO , وهي واحدة من أفضل شركات إنتاج الكاسيتريت في البلاد, على إدماج النوع الاجتماعي حيث توظف ما مجموعه 1618 شخصًا منهم 1395 من الذكور يمثلون 86.2% من إجمالي العمال و223 من الإناث يمثلون 13.8% من إجمالي القوى العاملة.

أما من حيث التعليم، فتجري شركة GAMICO Ltd تدريبًا على العنف القائم وجلسات تدريب على الإسعافات الأولية لعمالها؛ حيث تم تدريب 625 من عمال المناجم حتى الآن. كما يقدم المنجم تدريبًا داخليًّا ومِنَحًا دراسية للطلاب المحليين. كما تعطي الأولوية للصحة والظروف الاجتماعية لموظفيها؛ حيث يتم تأمين جميع عمال المناجم مِن قِبَل التأمين الصحي المجتمعي ومجلس الضمان الاجتماعي في رواندا. ويحتوي المنجم على غرفة إسعافات أولية مجهزة تجهيزًا جيدًا.

كما تعد شركة IMC (Interafrican Mining Corporation) , مثالًا آخر على ما تفعله شركات التعدين في رواندا من حيث أنشطة التنمية المجتمعية. وتعمل شركة IMC في المقاطعة الجنوبية، في مقاطعة موهانجا، قطاع كاباكوزي. ولقد أنشأت الشركة طريقًا يبلغ طوله حوالي 2 كم، يربط قرية نياروسانجي في مقاطعة كامونيي وقرية بويوجا في مقاطعة موهانجا، وتُخطّط أيضًا لإنشاء خط كهربائي بطول 3 كم سيعمل على إمداد أكثر من 50 منزلًا بالكهرباء، وقد تم الانتهاء من دراسة جدوى هذا المشروع، وهي الآن تنتظر التنفيذ.

من حيث حماية البيئة، تمتلك شركة IMC مشتلًا للأشجار يتم فيه زراعة 10000 شجرة كل عام لاستعادة النظام البيئي الذي أصبح متدهورًا بسبب التعدين وفي المناطق الأكثر عرضة للتآكل، وخاصةً التلال والمنحدرات الشديدة، وعلى طول الجداول والأنهار. وتم تغطية أرض تبلغ مساحتها حوالي 100 هكتار بزراعة الأشجار في منجم IMC.

التحديات التي تواجه الشركات في تحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع

جدير بالذكر أن من أكبر التحديات التي تواجه الشركات في تحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع: هي سياسة التنفيذ الرئيسية التي تفتقر إلى التنسيق والتوافق مع خطط التنمية الحكومية على المستوى الوطني والمحلي، إلى جانب ضعف الرصد والتعاون مع الإدارات الحكومية ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وأيضًا في كثير من الأحيان، تُركّز برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات على أهداف موجهة نحو الأعمال التجارية، والتي لا تتكامل بشكل كامل مع خطط التنمية الأوسع نطاقًا على مستوى الدولة ـ ومن التحديات الأخرى ضعف توافق السياسات مع خطط التنمية الرئيسية.

كما تشمل التحديات الافتقار إلى اللوائح والمعايير الواضحة؛ حيث يُعدّ غياب اللوائح والمعايير الواضحة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في العديد من البلدان الإفريقية أحد التحديات الأساسية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى ممارسات غير متَّسقة وانعدام المساءلة.

أيضًا الموارد والقدرات المحدودة؛ حيث تفتقر العديد من الشركات الإفريقية إلى الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية للشركات الفعّالة. وقد يكون هذا بسبب عوامل مثل القيود المالية، ونقص الموظفين المهرة، والوصول المحدود إلى المعرفة والخبرة.

ومن التحديات الأخرى: قضايا الفساد والحوكمة؛ حيث يمكن أن يؤدي الفساد والحوكمة الضعيفة إلى تقويض جهود المسؤولية المجتمعية للشركات. ويمكن أن تُعِيق الرشوة والمحسوبية والافتقار إلى الشفافية التخصيص الفعال للموارد وتنفيذ الممارسات المسؤولة اجتماعيًّا.

أيضًا هناك تحديات ثقافية واجتماعية يمكن أن تُشكّل تحديات لمبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات. وقد تشمل هذه العوامل التصورات المختلفة للمسؤولية المجتمعية للشركات, والحواجز اللغوية, والمشاركة المجتمعية المحدودة.

كما تشكل الضغوط الاقتصادية في العديد من البلدان الإفريقية, تحديًا قد يجعل من الصعب على الشركات إعطاء الأولوية للمسؤولية المجتمعية للشركات؛ حيث إن الحاجة إلى تحقيق الأرباح والبقاء في المنافسة يمكن أن تطغى أحيانًا على المخاوف الاجتماعية والبيئية.

وأيضًا يُعتبر الافتقار إلى المساءلة والشفافية في تقارير المسؤولية المجتمعية للشركات تحديًا, مما يجعل من الصعب تقييم فعالية المبادرات وتحديد مجالات التحسين.

وكذلك قد يكون التعامل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة, بما في ذلك المجتمعات والحكومات والمنظمات غير الحكومية والموظفين, أمرًا صعبًا. يمكن أن يؤدي إلى سوء التواصل وانعدام الثقة في المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة.

أيضًا قد يكون قياس تأثير مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات أمرًا صعبًا, وخاصة في البلدان النامية ذات البيانات المحدودة وقدرات البحث. وهذا يمكن أن يجعل من الصعب إثبات قيمة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبرير الاستثمارات في مثل هذه البرامج.

وللتغلب على هذه التحديات؛ يجب على شركات التعدين إعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة والشفافية. من خلال العمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة, وتنفيذ الممارسات المسؤولة, والاستثمار في مبادرات التنمية المجتمعية؛ حيث يمكن لشركات التعدين المساهمة في التنمية المستدامة لإفريقيا.

وعلاوة على ذلك, من المهم للحكومات في البلدان الإفريقية وضع لوائح ومعايير واضحة للمسؤولية المجتمعية للشركات وخلق بيئة مواتية لممارسات التعدين المسؤولة. كما يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دورًا في تعزيز التعدين المسؤول ودعم مبادرات التنمية المجتمعية.

وفي الختام, يتمتع قطاع التعدين في إفريقيا بالقدرة على أن يكون قوة فعّالة من أجل الخير. ومن خلال تبنّي ممارسات الشركات المسؤولة والاستثمار في التنمية المجتمعية؛ يمكن لشركات التعدين أن تُقدّم مساهمات كبيرة في التنمية المستدامة للقارة ■

د. مجدي محمد محمود آدم
باحث اقتصادي

«المعادن مقابل الأمن»
ومتوالية المقايضات...النسخة الإفريقية

يمكن للقارئ المراقب لأساليب الاستحواذ على مقدرات الشعوب، أن يُشاهد تماثُلًا فيها، ففي عهد بيل كلينتون، الديمقراطي، أصدر مجلس الأمن الدولي، قراره الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد كان لهذا البرنامج تطبيقات مماثلة في بلدان جنوب الصحراء، وهناك مساعٍ لتطبيقه مؤخرًا في ليبيا.

وها هي الكَرَّة تعود مرة أخرى، في عهد الجمهوري ترامب، ولكن في هذا المرة من خلال «اتفاق المعادن»، والذي استلهمه الأفارقة، دافعين بفكرة «المعادن مقابل الأمن» في نسخته الكونغولية.

إن هذا التماثل غير المستغرَب، يؤكد لنا أن التجار هم مَن يديرون العالَم، وأنهم الأكثر إجادة لأساليب المقايضة، وفي هذه المرة لا يقايضون «الدماء بالمعادن» بشكل مباشر، ولكن «هم يوقفون نزيف الدماء، ويُجيدون امتصاصها».

ومن هنا أحاول من خلال هذه المقالة أن أقف عند برامج المقايضة في مناطق الصراع، بالتركيز على الاتفاق المقترَح في شرق الكونغو «المعادن مقابل الأمن»، من خلال المحاور التالية:

- أولًا: النفط مقابل الغذاء... تطبيقات من إفريقيا.
- ثانيًا: المعادن الخضراء وجذور الصراع في الكونغو... لفتة سريعة.
- ثالثًا: مشروع مادیني (المعادن من أجل السلام والتنمية) ومحاولات الحل.
- رابعًا: المعادن مقابل الأمن... النسخة الإفريقية.
- خامسًا: ردود الأفعال والسيناريوهات المحتملة.

أولًا: النفط مقابل الغذاء... تطبيقات من إفريقيا

يشير برنامج النفط مقابل الغذاء في إفريقيا إلى مبادرات وإصلاحات متنوعة مستوحاة من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أُطلق في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، والذي كان يهدف إلى تخفيف الأزمات الإنسانية التي تفاقمت بسبب العقوبات الاقتصادية. وفي السياق الإفريقي، تمحور حول معالجة قضايا الأمن الغذائي، والإنعاش الاقتصادي، وإدارة الموارد الطبيعية، وخاصةً النفط. وتمثل هذه المبادرات تقاطعًا بين المساعدات الإنسانية والحوكمة، بهدف ضمان مساهمة فوائد إنتاج النفط في التنمية والاستقرار في مختلف الدول الإفريقية، بما في ذلك أنغولا وغانا وكينيا.((1))

ومن الجدير بالذكر أن التعديلات الإفريقية لمفهوم النفط مقابل الغذاء أصبحت ذات أهمية متزايدة في ظل تزايد انعدام الأمن الغذائي المرتبط بتغيُّر المناخ، وانقطاعات سلسلة التوريد العالمية، والصراعات المستمرة. ويُسلِّط الترابط بين إنتاج النفط وتوافر الغذاء الضوء على ضرورة الإدارة المالية السليمة والسياسات التجارية الفعَّالة. وتُؤكِّد مبادرات مثل مبادرة الخارجية الأمريكية «تكييف المحاصيل المغذية» على أهمية الممارسات الزراعية المحلية في صياغة حلولٍ مُصمَّمة للتحديات التي تواجهها المجتمعات الإفريقية.((2))

ومع أن هذه البرامج سعت إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي؛ إلا أنها لم تَخْلُ من الجدل. فقد برزت مزاعم فساد وسوء إدارة، مما أثار مخاوف بشأن أُطُر الحوكمة المُنشأة للإشراف على هذه الجهود. وركَّزت الانتقادات على فعالية إجراءات المساءلة وإمكانية تحويل الأموال المخصَّصة للأغراض الإنسانية، مُكررةً الانتقادات التي وُجِّهت لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق.((3))

يُسلّط السياق التاريخي لبرامج مثل «برنامج النفط مقابل الغذاء»، الضوء على تعقيدات المساعدات الإنسانية في المناطق المتضررة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية. وتُظهر هذه المبادرات في إفريقيا إدراكًا متزايدًا للحاجة إلى حلول مُصمَّمة خصيصًا تُراعي القدرات الزراعية المحلية والتحديات الفريدة التي يُشكّلها تغيُّر المناخ.((4))

وقد أثبتت التجربة فشلها في إحداث تحوُّل اقتصاديّ حقيقي في العراق؛ حيث

---

(1) Acha Leke and et al, The future of African oil and gas: Positioning for the energy transition June 8, 2022 .at: https://www.mckinsey.com/industries/oil-and-gas/our-insights/the-future-of-african-oil-and-gas-positioning-for-the-energy-transition

(2) he Africa Center for Strategic Studies, Unresolved Conflicts Continue to Drive Africa's Food Crisis, October /16, 2023.at: https://africacenter.org/spotlight/unresolved-conflicts-continue-to-drive-africas-food-crisis

(3) Hameed Nuru, Africa day comment: WFP and the African Union work to end hunger and food insecurity, 26 May 2023.at: https://www.wfp.org/stories/africa-day-comment-wfp-and-african-union-work-end-hunger-and-food-insecurity

(4) https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-108shrg95026/html/CHRG-108shrg95026.htm

أصبحت البلاد أكثر اعتمادًا على النفط، وتراجعت قدرتها على بناء اقتصاد متنوّع، مع الفساد الذي صاحَب تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء». وعلى الرغم من ذلك هناك محاولات في تطبيقها على ليبيا.((1))

ثانيًا: المعادن الخضراء وجذور الصراع في الكونغو... لفتة سريعة

إن العنف القائم في الكونغو لما يقرب من 30 عامًا، يُعتبر هو الأكثر دموية منذ الحرب العالمية الثانية، فمن عام ١٩٩٦م، قُتِلَ أكثر من 10 ملايين، وشُرِّد عدد لا يُحصَى، أو اغتُصبوا، أو جُنِّدوا قسرًا.(2)

وتنبع الأسباب الكامنة وراء الصراع من تفاعل مُعقَّد للتوترات العرقية المرتبطة بالإبادة الجماعية في رواندا عام 1994م، والفساد السياسي والمؤسسي، والآثار المتبقية للاستعمار. بينما يعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان البلاد، البالغ عددهم 102.3 مليون، على أقل من 2.15 دولار يوميًّا. ويُصنّف نصيب الفرد من الناتج، الذي يقل عن 630 دولارًا، من أدنى المعدلات عالميًّا، في حين تجني شركات المعادن الأجنبية تريليونات الدولارات.

استغلت الجماعات المسلحة، التي يزيد عددها عن ١٠٠ جماعة، التعدين لتمويل عملياتها

وقد أثَّرت قضايا الهوية والعِرْق بشكل كبير على الصراع على الأرض، ومسألة ملكيتها في منطقة البحيرات. وتمتلك الدولة أيضًا مساحة شاسعة من الغابات المطيرة الغنية بالكربون في المرتبة الثانية بعد حوض نهر الأمازون البرازيلي. ويشير الخبراء إلى أن المعادن تلعب دورًا مهمًّا في إدامة العنف، لكنهم يقولون: إنه ليس دقيقًا تمامًا اعتبارها السبب الرئيسي للصراع.((3))

ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سادت «سردية» ركزت على المعادن ولكنها لا تُجسِّد الصورة الكاملة. فقد أسفرت الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994م عن مقتل ما بين 800 ألف ومليون من التوتسي والهوتو المعتدلين على يد متطرفي الهوتو في غضون 100 يوم. وبعد أن سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية، وهي جيش متمرد بقيادة بول كاغامي، رئيس رواندا المستقبلي وهو من التوتسي، على رواندا، وأنهت الإبادة الجماعية، فرَّ نحو مليوني هوتو عبر الحدود إلى الكونغو الديمقراطية (زائير سابق). وأثار تدفق اللاجئين توترات ومهَّد الطريق لحربين كبيرتين بدأتا عام 1996م، وشملتا ليس فقط الكونغو الديمقراطية ورواندا، بل أيضًا أوغندا وبوروندي والعديد من الدول الإفريقية الأخرى. ويُقدِّر الباحثون أن العنف أوْدَى بحياة ستة ملايين شخص في العقود التالية، فضلًا

(1) أحمد الخميسي، تحذير من اتفاقيات النفط مقابل الغذاء في ليبيا، 19 أكتوبر 2024م. العربي الجديد.

(2) Alexandria Shaner, DRC Bleeds Conflict Minerals for Green Growth, March 18, 2024.at: https://fpif.org/drc-bleeds-conflict-minerals-for-green-growth/

(3) John Cannon, the key factors fueling conflict in eastern DRC, 14 feb 2025.at: https://news.mongabay.com/2025/02/in-eastern-drc-the-history-of-conflicts-is-fueled-by-new-factors/

عن انقلاب عام ١٩٩٧م على موبوتو، واغتيال خليفته، حتى انتخاب تشيسكيدي. وفي رواندا، تولَّى بول كاجامي رئاسة البلاد في أبريل ٢٠٠٠م، وبدأ في معالجة آثار الإبادة الجماعية وتنمية رواندا.((1))

وفي ظل الحاجة إلى مصادر طاقة أنظف في العقد الثاني من القرن الحالي، تكالب العالم على المعادن الموجودة في الدولة؛ مثل: الكوبالت للبطاريات؛ والتنتالوم، المشتق من الكولتان، للمكثفات؛ والقصدير للوحات الدوائر؛ والتنغستن المُستخدَم في إنتاج أشباه الموصلات، أو ما يعرف بالمعادن الخضراء T3. لتدفع المجتمعات المحلية الثمن، مثلما جلب المطاط والعاج والذهب والماس البؤس لهم في القرن التاسع عشر. ومنذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠م، استغلت الجماعات المسلحة، التي يزيد عددها عن ١٠٠ جماعة، التعدين لتمويل عملياتها. وبعد سقوط روبايا وغوما في أواخر أبريل 2024م، سيطرت حركة إم23 على منجم قرب بلدة روبايا في مقاطعة شمال كيفو. وبدأت بالتعدين لأول مرة((2)). مما يُدِرّ عليها ربحًا شهريًّا يُقدَّر بـ 800 ألف دولار شهريًّا.((3)) واتهمت الأمم المتحدة وجماعات أخرى رواندا بالتربح من تجارة المعادن تلك، وأحيانًا يبدو أن رواندا تُسوِّق هذه المعادن على أنها من مناجمها.

كان استيلاء حركة إم23 على غوما، نقطة تحوُّل في حملة بدأت مع تقدمها عام 2021م. ومنذ 1 يناير 2025م، تُقدِّر الأمم المتحدة أن أكثر من 500 ألف أُجبروا على النزوح، وقُتل نحو 3000، وجُرح ما يقرب من 2900. وتضمّ مقاطعتا شمال كيفو وجنوب كيفو وحدهما 4.6 مليون نازح داخلي.((4))

ثالثًا: مشروع ماديني (المعادن من أجل السلام والتنمية) ومحاولات الحل:

سعيًا وراء معالجة مشكلة التكالب العالمي على المعادن المهمة في إفريقيا، تم خلال العقد الماضي إقرار المزيد من المبادئ التوجيهية ووضع خطط للمحافظة على ثروات القارة؛ مثل خطط التنظيم الإقليمية، وتحديد آلية التصديق الإقليمية التابعة للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى (ICGLR).(5)(6)

---

(1) Idem.

(2) theafricareport, DRC-Rwanda: Rubaya coltan mine at the heart of M23 financing, February 6, 2025.AT: https://www.theafricareport.com/375904/drc-rwanda-rubaya-coltan-mine-at-the-heart-of-m23-financing/

(3) United Nations, Letter dated 27 December 2024 from the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo addressed to the President of the Security Council.AT: https://digitallibrary.un.org/record/4071242?ln=en&v=pdf

(4) John Cannon, Op.cit.

(5) ipisresearch, Advocating for an improved enabling environment for the production, trade and export of OECD Due Diligence Guidance (DDG)-conformant minerals from eastern DRC.at: https://ipisresearch.be/publication/advocating-for-an-improved-enabling-environment-for-the-production-trade-and-export-of-oecd-due-diligence-guidance-ddg-conformant-minerals-from-eastern-drc/

(6) giz, improving mineral-resource governance to promote peace and security in Africa's Great Lakes Region.at: https://www.giz.de/en/worldwide/120028.html

كما تم رسم خرائط لسلاسل توريد المعادن الحيوية؛ حيث تتخذ بعض المنظمات -مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- خطوات ضرورية لتعزيز الشفافية، وتحديد المخاطر المرتبطة باستخراج المعادن((1)).

وقد تم التأكيد على ضرورة التعاون الدبلوماسي، ووضع الآليات الإقليمية لمعالجة هذه القضايا المعقدة، مع اقتراحات دول مثل ألمانيا للاستفادة من نفوذها في تعزيز حقوق الإنسان ومساءلة الشركات.((2))

كما رفعت الحكومة دعاوى قضائية في بلجيكا وفرنسا ضد شركة أبل الأمريكية لاستيرادها معادن متنازع عليها لتصنيع منتجاتها. وعلى الصعيد الدولي؛ حاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تطبيق قوانين، مثل قانون دود-فرانك لعام 2010م، الذي يُلزم الشركات بالكشف عما إذا كانت تستخدم «معادن متنازَع عليها»؛ حيث أدى القانون إلى حظر التعدين في الكونغو الديمقراطية عامي 2010 و2011م، وهو ما وجدت دراسة نُشرت عام 2018م في مجلة PLOS One أنه أدى إلى زيادة أعمال النهب والعنف. وقد وضعت منظمات مثل المبادرة الدولية لسلسلة توريد القصدير (ITSCI) برامج تتبع تهدف إلى ضمان عدم ارتباط المعادن بعمالة الأطفال أو دعم الجماعات المسلحة. وتشمل أهداف المبادرة ضمان الحصول على المعادن من مصادر مسؤولة وعدم تهريبها عبر رواندا.

ومع ذلك، كشف تقرير صادر عن منظمة غلوبال ويتنس عام ٢٠٢٢م حول جهود المبادرة أن كميات كبيرة من المعادن غير المشروعة كانت تشق طريقها من الكونغو الديمقراطية إلى رواندا. وفي عام ٢٠٠١م، تتبعت الأمم المتحدة حركة المعادن عبر رواندا، وهي ممارسةٌ لفرض ضرائب على المعادن الكونغولية لتمويل الجيش الرواندي الذي كان يخوض آنذاك حرب الكونغو الثانية، التي بدأت عام ١٩٩٨م. بعد تولّي لوران كابيلا السلطة عام ١٩٩٧م، وسرعان ما أمر بسحب القوات الرواندية والأوغندية التي ساعدته في سحق موبوتو. وأجَّج الجانبان التوترات العرقية، وغزت رواندا جمهورية الكونغو الديمقراطية، واندلعت «حرب إفريقيا العالمية»، التي شملت في النهاية سبع دول إفريقية أخرى، وأسفرت عن مقتل حوالي ثلاثة ملايين شخص.((3))

وفي ديسمبر 2019م، تم إقرار مشروع «مادِيني» The Madini project (المعادن من أجل السلام والتنمية)، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان في المناطق الغنية بالمعادن، والتي تعاني من النزاعات في شرق الكونغو. ويهدف المشروع إلى المساهمة في الاستقرار والتنمية على المستويات المحلية

---

(1) Kazuyo Hanai, Conflict minerals regulation and mechanism changes in the DR Congo.AT: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301420721004037

(2) Cullen S. Hendrix, Why a US-DRC minerals-for-security deal could backfire, March 24, 2025. AT: https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/2025/why-us-drc-minerals-security-deal-could-backfire

(3) John Cannon, Op.cit.

والإقليمية والوطنية؛ من خلال (أ) تحسين أمن المجتمعات المحيطة بمواقع المناجم المستهدَفة في إيتوري وجنوب كيفو، و(ب) دعم الجهات الفاعلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على طول سلاسل توريد الذهب والبلاتين المستهدفة لاحترام معايير العناية الدولية.((1))

وفي مرحلته الأولى (2019-2024م)، ساعَد المشروع في حلّ عشرات النزاعات في مناطق التعدين المستهدَفة من خلال الحدّ من الوجود غير القانوني للجهات المسلحة ومساعدة الحكومة الكونغولية على تحسين القوانين واللوائح المتعلقة بالتعدين الحرفي. وسيستمر هذا العمل خلال المرحلة الثانية من المشروع (2024-2026م)، مع التركيز بشكل أكبر على تحسين مساءلة الجهات الفاعلة المحلية والدولية، وتعزيز أصوات المجتمع المحلي والمجتمع المدني للدعوة إلى احترام المعايير الدولية عند الحصول على المعادن. ((2))

رابعًا: المعادن مقابل الأمن... النسخة الإفريقية

وافقت أوكرانيا والولايات المتحدة على شروط ما يسمى باتفاقية المعادن الأرضية النادرة، التي تنص على إنشاء صندوق استثماري مشترك الملكية لإعادة الإعمار، يُدار بشكل مشترك مِن قِبَل البلدين. صُمِّم الصندوق للاستثمار في مشاريع التعدين والمعالجة والخدمات اللوجستية، وجذب رؤوس الأموال لتطوير الأصول الأوكرانية العامة والخاصة. وستبقى الموارد المعدنية مِلْكًا لأوكرانيا، ولا يمكن نقل ملكية أسهم الصندوق دون موافقة جميع المشاركين. وستساهم أوكرانيا في الصندوق بنسبة 50% من جميع الإيرادات الجديدة من المواد الخام وموارد الطاقة، والهيدروكربونات، والمعادن الحيوية المحددة تحديدًا، ومن بيع أصول البنية التحتية ذات الصلة المملوكة للدولة.

علمًا بأن المصادر الحالية للإيرادات الوطنية ليست في الصندوق. ومن المفترض أن يصبح الصندوق أداة فعّالة لجذب الاستثمارات. الفكرة الرئيسية هي أن يُنشئ المستثمرون مشاريع جديدة تُدِرّ إيرادات على الميزانية الوطنية. وسيعود نصف الدخل المُكتسَب إلى الصندوق لإعادة استثماره في الاقتصاد الأوكراني.

وتمتلك أوكرانيا اليوم فرصًا استثمارية مُتنوّعة في قطاع التعدين؛ حيث تمتلك أكثر من 30 منطقة تحتوي على رواسب ذات احتياطيات مُثبتة من المعادن الأساسية، ومئات من الاكتشافات المعدنية الواعدة. علاوةً على ذلك، تُدير الحكومة عددًا من الأصول الصناعية المهمة؛ حيث عُرف تاريخيًّا بتصنيع التيتانيوم المعدني (الإسفنج)، والألمنيوم، والسيليكون، والجرمانيوم، والغاليوم.((3))

> وفي خطوة دبلوماسية جريئة؛ أفادت التقارير أن رئيس الكونغو الديمقراطية، اقترح منح الولايات المتحدة وأوروبا حق الوصول إلى موارد البلاد المعدنية، بشرط تدخُّلهما لإنهاء الصراع الدائر

(1) marieke haagh, Madini kwa Amani na Maendeleo – Minerals for Peace and Development.at: https://ipisresearch.be/project/madini-strengthening-regional-stability-in-the-great-lakes/

(2) parispeaceforum, Minerals for Peace and Development – Madini Kwa Amani Na Maendeleo, 2023.at: https://parispeaceforum.org/projects/madini-minerais-pour-la-paix/

(3) Roman Opimakh, Ukraine critical minerals can bring business opportunities and peace,7

مقابل ذلك ستُحافظ حكومة الولايات المتحدة على التزام مالي طويل الأجل لتنمية أوكرانيا المستقرة والمزدهرة اقتصاديًّا. وقد تتألف المساهمات الإضافية من أموال وأدوات مالية وأصول مادية وغير مادية أخرى ضرورية لإعادة إعمار أوكرانيا.((1))

ومع تزايد الطلب على المعادن الخضراء الضرورية للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، التي تؤدي إلى زيادة التوترات لا سيما في المناطق ذات الحوكمة الضعيفة ومستويات الفقر المرتفعة.((2)) والتي يعرفها الاتحاد الأوروبي بأنها «تلك التي تُموِّل الجماعات المسلحة، وتُسهم في العمل القسري، وتُسهّل انتهاكات حقوق الإنسان، مما يُوضِّح الآثار الوخيمة لاستخراج المعادن في المناطق المُعرّضة للصراعات».

وتاريخيًّا، شهدت مناطق مثل سيراليون وأنغولا كيف يُمكن للسيطرة على رواسب معدنية قَيِّمة أن تُثير العنف والصراعات الأهلية؛ حيث تستخدم الجماعات المُتمردة هذه الموارد لتمويل عملياتها.((3))

وفي خطوة دبلوماسية جريئة؛ أفادت التقارير أن رئيس الكونغو الديمقراطية، اقترح منح الولايات المتحدة وأوروبا حق الوصول إلى موارد البلاد المعدنية، بشرط تدخُّلهما لإنهاء الصراع الدائر.

ووفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، لم يستبعد تشيسكيدي إبرام صفقة معادن محتملة، مُشيرًا إلى أن مثل هذه الاتفاقية ستُعزّز الأمن والاستقرار. في الوقت الذي تتمتع فيه الصين حاليًّا بقدرة أكبر على الوصول إلى الثروة المعدنية في الكونغو مقارنةً بالولايات المتحدة، وأيضًا في الوقت الذي يتفاوض فيه الاتحاد الأوروبي مع رواندا. وتزويدها بحوالي 935 مليون دولار مقابل استخراج المعادن. وأيضًا مع توقيع بلجيكا، اتفاقية منفصلة مع رواندا في فبراير 2023م كجزء من جهود الاتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات المعادن الأساسية. تلك الاتفاقيات التي وصفت رواندا بأنها «لاعب رئيسي» في استخراج المعادن الخضراء عالميًّا، مع الإشارة أيضًا إلى «إمكانات» البلاد في تعدين الليثيوم والمعادن الأرضية النادرة.

وتعتبر الكونغو الديمقراطية أكبر مُنتِج للكوبالت في العالم؛ حيث تم استخراج 220 ألف طن متري منه العام الماضي. ويأتي ما يقرب من 70% من التنتالوم العالمي، المُستخرَج من الكولتان، من الدولة ورواندا المجاورة. كما تُعدّ المنطقة الشرقية المضطربة موطنًا لرواسب هائلة من القصدير والتنغستن. كما تمتلك البلاد مصادر

---

march, 2025.at: https://blogs.lse.ac.uk/businessreview/2025/03/07/ukraine-critical-min-/erals-can-bring-business-opportunities-and-peace

(1) الشرق الأوسط، هذا ما تنص عليه مسودة اتفاقية المعادن بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، 27 فبراير 2025م.

(2) Clare Church and Alec Crawford, Green Conflict Minerals, July 2019.AT: https://www.iisd./org/story/green-conflict-minerals

(3) Neeraja Kulkarni, Africa in Transition Going Beyond “Conflict-free”: Transition Minerals Governance in DRC and Rwanda 27 August, 2024 .AT: https://climate-diplomacy.org/magazine/conflict/africa-transition-going-beyond-conflict-free-transition-minerals-governance-drc

هائلة من الكولتان.((1))

وعلى الرغم من عدم وجود تفاصيل حول مقترح رسمي لاتفاقية مع الولايات المتحدة، ويبدو أن المشرعين يأملون في أن تنشر أمريكا قوات للمساعدة في احتواء الصراع مقابل الحصول على حقوق المعادن. إلا أنه في 21 فبراير، وجَّه مجلس الأعمال الإفريقي، وهو مجموعة دولية للدفاع عن مصالح الأعمال الإفريقية، رسالةً إلى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، داعيًا الولايات المتحدة إلى الاستثمار في موارد الدولة. وأوضحت المجموعة أنها تتصرف نيابةً عن رئيس لجنة مجلس الشيوخ للدفاع والأمن وحماية الحدود. واقترحت إمكانية الوصول إلى مثل هذه الاستثمارات مقابل «شراكة اقتصادية وأمنية طويلة الأمد»، واقترحت: ((2))

إتاحة الوصول إلى مناجم الكونغو الديمقراطية لشركات الدفاع والتكنولوجيا الأمريكية، وإتاحة الوصول إلى ميناء للصادرات.

السيطرة على مخزون معدني مشترك من المعادن الكونغولية يتقاسمه البلدان.

في المقابل، ستوفر الولايات المتحدة التدريب والمعدات للقوات الكونغولية، مع إتاحة وصول مباشر للجيش الأمريكي في الكونغو الديمقراطية.

ورغم ذلك، فقد صرّح وزير خارجية الكونغو بأن اتفاقية المعادن لا تزال في «مراحلها الأولى»((3))؛ أي: أن هناك مفاوضات بين البلدين.

خامسًا: ردود الأفعال والسيناريوهات المحتملة

قُوبلت هذه المفاوضات بتشكك؛ حيث يرى بعض القادة المحليين بأن مجرد الشراكات مع الكيانات الأجنبية لا يكفي لتحقيق سلام وأمن دائمين. وطالما كان دور الولايات المتحدة في هذا السياق محدودًا، لا سيما في مجال الاستثمار الدبلوماسي والمالي المتعلق بالموارد المعدنية. ووصف مسؤول أمريكي تلك الجهود بأنها أشبه بـ«سحب القروش من الوسائد»، مما يشير إلى نقص في الالتزام الحقيقي. ((4)) فدائمًا ما يركّز الدعم الأمريكي على مساعدات التنمية التقليدية بدلاً من تعزيز

---

(1) Cecilia Jamasmie, Congo offers US, Europe minerals in exchange for peace, February 24, 2025. /at:https://www.mining.com/congo-offers-us-europe-minerals-in-exchange-for-peace

(2) https://www.aljazeera.com/news/2025/3/17/amid-conflict-why-does-the-drc-want-a-minerals-deal-with-trump

(3) Staff Writer, US-Congo minerals deal won't bring peace, says rebel leader, March 25, 2025. #/at: https://www.mining.com/us-congo-minerals-deal-wont-bring-peace-says-rebel-leader

(4) thumbnail Katie Brigham, TECH How conflict minerals make it into our phones, FEB 15 2023. AT: https://www.cnbc.com/2023/02/15/how-conflict-minerals-make-it-into-our-phones.html

إستراتيجية دبلوماسية تجارية من شأنها تعزيز التجارة والاستثمار في الأمن المعدني.((1)) كما يراه آخرون حلاً مؤقتًا, ويمس السيادة الوطنية للشعوب ويُكرّس التبعية.((2))

ومن هنا اقتُرِحَ أن تُعزّز الولايات المتحدة قدراتها الدبلوماسية في الكونغو الديمقراطية, من خلال إنشاء ملحق لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) ومكتب للخدمات التجارية في كينشاسا؛ للمساعدة في صياغة إستراتيجية موارد مواتية للاستثمار الغربي, مع الدعوة إلى إصلاحات تجارية. ومن خلال معالجة القضايا المترابطة لاستخراج المعادن, يُمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورًا بنَّاءً أكثر في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.((3))

تاريخيًّا؛ تفاوض جوزيف كابيلا على عدة صفقات لتبادل المعادن بالبنية التحتية مع الصين, ورغم الانتقادات حولها تهيمن الشركات الصينية على المشهد الاستثماري في صناعة المعادن في الدولة. وتدير نصف أكبر تسع مناطق تعدين للكوبالت في مقاطعة كاتانغا الجنوبية. وفي عهد تشيسكيدي, تبدو الحكومة مستعدَّة للتخلي عن الصين ودعوة جهات فاعلة أخرى لامتلاك وتشغيل مناجمها. ووقّعت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والهند. وصرّح المتحدث باسم الحكومة بأن البلاد مستعدة «للتنويع», وأن الولايات المتحدة, على وجه الخصوص, ستكون موضع ترحيب. وكانت الدولتان قد بدأتا بالفعل في تعزيز علاقة متنامية في ظل إدارة بايدن, تستثمر أمريكا في ممر لوبيتو, وهو مشروع بنية تحتية يشمل بناء خطوط سكك حديدية وموانئ لتصدير المعادن عبر أنغولا.((4))

بعد اتفاق أوكرانيا, الذي لم تُوقّع بعد, يبدو أن الكونغو تُجهّز عروضها للتخلي عن شركائها القدامى. على الرغم من أنه من غير المعتقد أن ينتهي الصراع دون تجفيف أسباب الصراع المختلفة والتخلص من الفساد. وحتى لو أُبرمت هذه الصفقة, سيظل على الولايات المتحدة إعادة بناء وجودها هناك بعد غياب دام عقودًا. فضلاً عن أنه من غير المرجّح أن تستسلم الشركات الصينية؛ إذ يفرض قانون التعدين شروطًا قد تُعيق هذه الخطوة. كما تحتاج الولايات المتحدة إلى استثمارات كبيرة للاستكشاف, ويبدو أن تشيسكيدي يريد منح الشركات الأمريكية حق الوصول إلى الائتمان.(5)

---

(1) didier makal, Impunity and pollution abound in DRC mining along the road to the energy transition, 14 MAY 2024. AT: https://news.mongabay.com/2024/05/impunity-and-pollution-/abound-in-drc-mining-along-the-road-to-energy-transition

(2) okayafrica, Op.cit.

(3) arild angelsen, Mining for valuable minerals in the Congo Basin rainforest triggers extensive deforestation, 20 Sep 2024. AT: https://forestsnews.cifor.org/89558/mining-in-the-congo-rainforest-causes-more-deforestation?fnl=

(4) amid-conflict-why-does-the-drc-want-a-minerals-deal-/17/3/https://www.aljazeera.com/news/2025 with-trump

(5) World/Congo-rebel-leader-says-sanctions,-any-/543514/https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/2 minerals-de.aspx

ويرى محللون أن نموذج «المعادن مقابل الأمن» سيساعد الدولة على مواجهة جماعة «إم 23». وقد يُشكِّل أيضًا نموذجًا يُحتَذى به لدبلوماسية الموارد العالمية المستقبلية. ففي هذا النهج، تتوافق المصالح الاقتصادية والأمنية. ولكن الشراكة المقترحة تُواجه تحديات كبيرة، وبعض النقاط تبدو غير واقعية، مثل نشر القوات الأمريكية، وهو ما يتعارض مع وعد ترامب بإعادة الجنود. غير أن الجيش الكونغولي في وضع ضعيف.(1) والسيناريو الأكثر ترجيحًا لمثل هذا الاتفاق هو توفير الولايات المتحدة معدات عسكرية للكونغو الديمقراطية، بدلًا من الدعم العسكري المباشر».(2)

ويرى آخرون أنه يمكن لصفقات المعادن أن تُحدث تغييرًا جذريًّا في الاقتصادات الإفريقية، وتأتي هذه الصفقة في أعقاب قيام العديد من البلدان بفسخ عقود التعدين مع الدول الاستعمارية السابقة. فالنيجر قطعت علاقاتها مع فرنسا بسبب تعدين اليورانيوم، وتسعى إلى شركاء آخرين مثل إيران وروسيا.(3)

بينما صرّح زعيم المتمردين كورنيل نانجا علنًا بأن شراكة المعادن مع الولايات المتحدة لن تؤدي إلى السلام، مؤكدًا أن جماعته ستواصل القتال من أجل السيطرة على موارد البلاد.(4) وقال: «يمكن حل هذه المشكلة بشكل أفضل مِن قِبَل الكونغوليين المعنيين، وليس الأجانب ذوي الأجندات الجيوسياسية المختلفة». كما رفض نتائج اجتماع بين القادة الكونغوليين والروانديين في قطر، قائلًا: «إن مثل هذه الخطوة دون مشاركة الحركة ستفشل، وأنه بدون المتمردين لا يمكن إجراء حوار مع حكومة الكونغو؛ إلا إذا اعترفت بمظالمهم وحلَّت الأسباب الجذرية للصراع».(5)

ختاماً:

لا تزال معظم موارد الكونغو المعدنية، التي تُقدَّر قيمتها بنحو 24 تريليون دولار، والتي تُعدّ حيويةً لكثير من تقنيات العالم، غير مستغلة((6)). فقد أصبحت رهينة الثأر العِرْقي، وفساد النُّخب، وما يغريهما من تدخلات الغرب وشركاته. فما كان أمام النظام الكونغولي، إلا أن يطالب بتجديد اتفاقاته للغرب مرة ثانية، مقترحًا «اتفاق معادن» إفريقي، بدلاً من اتفاق أوكراني أمريكي لم يُوقَّع بعدُ. وكأن لسان حاله يقول: «مجبرٌ أخاك لا بطل» ■

---

(1) okayafrica, DR Congo's Minerals for Peace Deal: Reinforcing Dependency or Strategic Power Assertion? #/25 marches, 2025.at: https://www.okayafrica.com/drc-minerals-peace-deal

(2) amid-conflict-why-does-the-drc-want-a-minerals-deal-/17/3/https://www.aljazeera.com/news/2025 with-trump

(3) .okayafrica, Op.cit

(4) https://www.youtube.com/watch?v=ildvqZzZjkw

(5) https://english.ahram.org.eg/NewsContentP/2/543514/World/Congo-rebel-leader-says-sanctions,-any-minerals-de.aspx

(6) .Staff Writer,Op.cit

المعادن الأرضية النادرة..
ومستقبل صناعة التكنولوجيا الخضراء في العالم

د. رضوى زكريا رضوان
باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية

وتُعدّ القارة الإفريقية موطنًا لحوالي 15% من احتياطيات العناصر الأرضية النادرة في العالم.

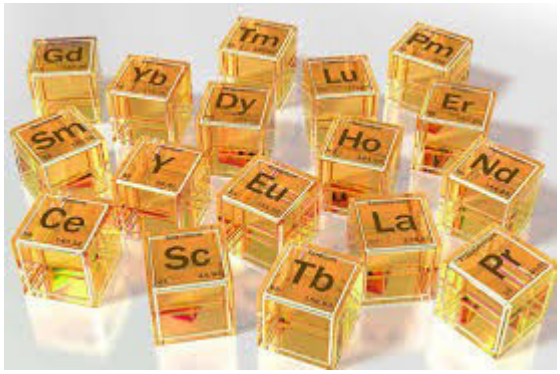

وقد اكتسبت العناصر الأرضية النادرة (REEs) -التي كانت حتى ذلك الحين مجموعة غامضة من المعادن- أهمية عالمية الآن؛ بسبب دورها في التطبيقات الصناعية التي تُسهم في مستقبل عالمي منخفض الكربون.

ومن المتوقع أن تستمر صناعة التكنولوجيا العالية في نموّها السريع، مما يزيد من الطلب على العناصر الأرضية النادرة، وخاصةً التقنيات التي تُقلل من استخدام الكربون أو انبعاثه في الغلاف الجوي. ويبلغ احتياطي العناصر الأرضية النادرة العالمي الحالي 120 مليون طن، وتُسهم الصين بنحو 44 مليون طن من هذا الرقم، وهو ما يعادل 37% من إجمالي احتياطيات العالم. وقد تم تقدير إجمالي الموارد لإفريقيا بنحو 4 ملايين طن متري.

وتتمثل الميزة الرئيسية لموارد العناصر الأرضية النادرة في إفريقيا في جودة الرواسب، التي تُعدّ مرتفعة عمومًا مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. وقد اجتذب هذا استكشافات مدعومة بسوق الأوراق المالية مِن قِبَل شركات ناشئة؛ حيث تُظهِر الرواسب توافر موارد العناصر الأرضية النادرة عالية الجودة خارج الصين.

ما هي المعادن الأرضية النادرة وأهميتها؟

Figure 7: The Periodic Table showing REE in blue and the CREO in red.

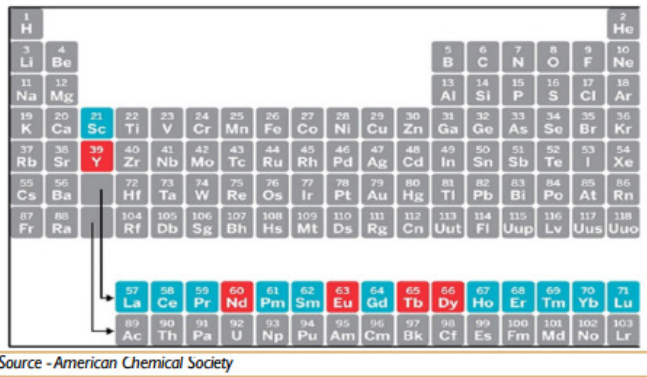

Source - American Chemical Society

المعادن الأرضية النادرة أصبحت الأكثر طلبًا؛ ويطلق عليها الآن (التكنولوجيا الخضراء). وهي مجموعة من 17 عنصرًا يمكن العثور عليها بشكل طبيعي في قشرة الأرض. ورغم وفرتها النسبية، فإن التركيزات القابلة للتعدين من هذه العناصر أقل شيوعًا من الخامات الأخرى.([1]) وتعرف أيضًا باسم اللانثانيدات، وهي مجموعة من سبعة عشر عنصرًا معدنيًّا من سكانديوم (Sc، العدد الذري 21)، والإتريوم (Y، العدد الذري 39)، والعناصر الإضافية الخمسة عشر المرقمة من 57 إلى 71 على الجدول الدوري. ومنها (اللانثانوم / السيريوم براسيوديميوم / النيوديميوم /

البروميثيوم / سماريوم / اليوروبيوم / الجادولينيوم / تيربيوم / الديسبروسيوم / هولميوم.....). وتنقسم مجموعة العناصر الأرضية النادرة إلى فئتين فرعيتين متميزتين؛ العناصر الأرضية النادرة الخفيفة (LREE)بما في ذلك السكانديوم (Sc) والعناصر بين اللانثانوم (La) والساماريوم (Sm)، والعناصر الأرضية النادرة الثقيلة (HREE) بما في ذلك الإتريوم (Y) والعناصر بين اليوروبيوم (Eu) واللوتيتيوم(Lu) .

وتنبع أهمية العناصر الأرضية النادرة من كونها تُستخدم على نطاق واسع في العديد من الصناعات، خاصةً الصناعات التكنولوجيا الحديثة، ومنها:

صناعة الأقمار الصناعية، والليزر، والكاميرات، وعدسات التلسكوب، وأجهزة تنظيم ضربات القلب، وأنظمة مسح التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI)، وباعتبارها مكونًا رئيسيًّا في البصريات والبطاريات القابلة لإعادة الشحن. كما تلعب العناصر الأرضية النادرة دورًا أساسيًّا في المركبات الهجينة أيضًا. وقد زادت أهميتها وارتباطها بشكل كبير في العقود الأخيرة؛ حيث أصبحت مدخلات أساسية للمنتجات التكنولوجية العالية الشائعة (مثل: الهواتف المحمولة، وأجهزة التلفزيون ذات الشاشات المسطحة، والسيارات الكهربائية، وتوربينات الطائرات،..).

تُستخدم في مختلف (التقنيات الخضراء) مثل توربينات الرياح والألواح الشمسية ومكونات المركبات الكهربائية، بما في ذلك المغناطيس وأجهزة الاستشعار.

كما تعد العناصر الأرضية النادرة من المكونات الرئيسية لإنتاج أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة (مثل نظارات الرؤية الليلية وأجهزة تحديد المدى بالليزر.....).كما أنها ضرورية لتصنيع التقنيات الحديثة والجيل القادم، مثل (رقائق أشباه الموصلات المتقدمة والبطاريات للسيارات الكهربائية والألواح الشمسية).

ستُسهم العناصر الأرضية النادرة في التحول العالمي نحو مستقبل منخفض الكربون([7])، وبسبب التحول في مجال الطاقة من المتوقع أن يرتفع الطلب على المعادن الحرجة بشكل حادّ، ليتضاعف أكثر من الضعف بحلول عام 2030م، ويتضاعف أربع مرات بحلول عام 2050م، مع وصول العائدات السنوية إلى 400 مليار دولار أمريكي، وفقًا لتوقعات الطاقة العالمية لعام 2022م لوكالة الطاقة الدولية.

من الجدير بالذكر أن العديد من الدول الإفريقية تم تحديدها على أنها تمتلك رواسب كبيرة من المعادن الأرضية النادرة عالية الجودة

أهمية القارة الإفريقية واحتياطي المعادن الأرضية النادرة بها:

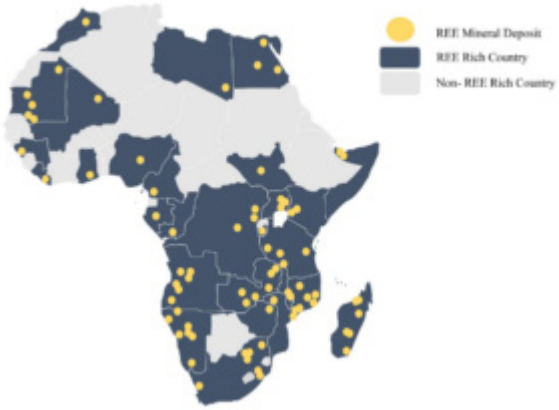

برزت القارة الإفريقية مؤخرًا كمصدر حيوي للمعادن الأرضية النادرة. وبدأت العديد من الشركات والدول في القارة في استكشاف إفريقيا للبحث عن مصدر أعلى من العناصر الأرضية النادرة.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدول الإفريقية تم تحديدها على أنها تمتلك رواسب كبيرة من المعادن الأرضية النادرة عالية الجودة، مما يوفر فرصًا اقتصادية جديدة لصناعة التعدين الإفريقية والعالمية. وكما ذكر الجيولوجيون، فإن إفريقيا لديها أكثر من نصف رواسب الكربوناتيت في العالم، وهو نوع من التكوينات الصخرية التي تعتبر أرضًا رئيسية لصيد العناصر الأرضية النادرة. وتوجد رواسب الكربوناتيت في العديد من الدول الإفريقية بما في ذلك جنوب إفريقيا وناميبيا وملاوي وتنزانيا ومدغشقر وكينيا وزامبيا والعديد من الدول الأخرى.

وتُعتبر إفريقيا مصدرًا رئيسيًّا لإنتاج المعادن الأرضية النادرة. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى وجود 99 موقعًا لرواسب العناصر الأرضية النادرة في إفريقيا، توجد في 27 دولة.

وعلى الصعيد العالمي، تُعدّ جمهورية الكونغو الديمقراطية وأستراليا والصين، على التوالي، أكبر منتجي الكوبالت والليثيوم والعناصر الأرضية النادرة. واعتبارًا من عام 2019م، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية والصين مسؤولتين عن أكثر من نصف الإنتاج العالمي من الكوبالت والعناصر الأرضية النادرة على التوالي.

ومع التحول في مجال الطاقة النظيفة، وهو الأكثر ارتباطًا بالاستخدام المكثف لهذه المعادن. تتطلب التقنيات بما في ذلك توربينات الرياح، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، وشبكات الكهرباء، والمركبات الكهربائية، والطاقة النووية معادن مثل النحاس، والليثيوم، والنيكل، والسيليكون، والكوبالت، والعناصر الأرضية النادرة واليورانيوم.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على هذه المعادن بسرعة كبيرة مع اكتساب التحول في مجال الطاقة النظيفة زخمًا. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن تكنولوجيات الطاقة المتجددة قد تُمثّل على مدى العقدين المقبلين 40% من إجمالي الطلب على النحاس والعناصر الأرضية النادرة، وما بين 60% و70% من إجمالي الطلب على النيكل والكوبالت، وما يقرب من 90% من الطلب على الليثيوم. وهذه فرصة كبيرة لإفريقيا، التي تستضيف 30% من احتياطيات المعادن الخضراء في العالم.

وتمتلك إفريقيا حصة كبيرة من الاحتياطيات المعدنية العالمية -بما في ذلك 92% من البلاتين، 56% من الكوبالت، 54% من المنغنيز و36% من الكروم. هذه المعادن تُستخدَم لإنتاج تقنيات خضراء مثل بطاريات المركبات الكهربائية (EV) وتوربينات الرياح.

أهم الدول الإفريقية المنتجة لهذه المعادن:

تُعدّ الدول الخمس الأولى التي تمتلك أكبر حصة من احتياطيات المعادن الأرضية النادرة في عام 2021م هي الصين (34%)؛ وفيتنام (17%)؛ والبرازيل (16%)؛ وروسيا (16%) والهند (5%). وشملت الدول الإفريقية الرئيسية المشاركة في إنتاج المعادن الأرضية النادرة في عام 2021م كلاً من (مدغشقر/ بوروندي / جنوب إفريقيا / تنزانيا)، واحتفظت جنوب إفريقيا وتنزانيا معًا بـ1.6 مليون طن من احتياطيات المعادن الأرضية النادرة، والتي تشكل 2% من الإجمالي العالمي. وكانت مدغشقر سادس أكبر منتج؛ حيث ساهمت بنحو 6800 طن متري (2%) من العرض العالمي. بينما كانت بوروندي الحادية عشرة من حيث إنتاج المعادن الأرضية النادرة في عام 2021م، بإنتاج بلغ 200 طن متري(0.1%).

واعتبارًا من عام 2024م، قامت الصين بمعالجة 90% من المعادن الأرضية النادرة في العالم، مما يشير إلى أنها المتلقي الرئيسي للصادرات الإفريقية. وتشير Benchmark Mineral Intelligence إلى أن 37% من إمدادات إفريقيا المستقبلية من المعادن الأرضية النادرة ملتزمة بالفعل بالمشترين الصينيين، مع توفر الباقي للأسواق الأخرى. بحلول عام 2029م، من المتوقع أن تبدأ ثمانية مناجم جديدة للأرض النادرة في تنزانيا وأنجولا ومالاوي وجنوب إفريقيا الإنتاج، مما قد يُسهم بنسبة 9% في العرض العالمي.

التحديات التي تواجه القارة لتنمية استخراج المعادن الأرضية النادرة:

تواجه القارة الإفريقية العديد من التحديات التي تقف عقبة أمام تطور صناعة التعدين والاستفادة المثلى من هذه الثروة في أرضها، رغم أن القارة الإفريقية موطن لـ30% من المعادن الحيوية المعروفة في العالم. ومن هذه التحديات:

رفع القيمة المضافة ففي رؤية التعدين في إفريقيا: يحتاج مركز تنمية المعادن في إفريقيا (AMDC) وشركاؤه المنفذون إلى تسريع التقدم في هدف القيمة المضافة للمعادن في القارة الإفريقية؛ من خلال الانخراط في مشاريع مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية لنقل المهارات ونقل استخلاص المعادن، وخاصةً العناصر الأرضية النادرة، حيث تكون مجموعة المهارات في إفريقيا غير كافية حاليًّا([17])؛ حيث إن إفريقيا رغم أنها موطن للعديد من احتياطيات المعادن الحرجة، ولكنها ليست

موطنًا للصناعة التي تضيف قيمة إلى المعادن، مثل معالجتها وتكريرها. حيث تُعرف الممارسة الصناعية المتمثلة في تنقية هذه المواد الخام لاستخدامها في نهاية المطاف في المنتجات والسلع باسم "المعالجة". وباستثناء جنوب إفريقيا، نادرًا ما تتم المعالجة الكاملة للمعادن الخام الحرجة في إفريقيا في الموقع. وبصراحة، لن تجني إفريقيا سوى الفوائد من طفرة المعادن الحرجة المرتبطة باستخراج المعادن. ولا يزال العمل الملموس نحو هدف تطوير سلسلة القيمة والاستثمار التي طال انتظارها في القارة بعيد المنال.

تحسين المعرفة بموارد العناصر الأرضية النادرة)الخرائط الجيولوجية(لا تزال الموارد المعدنية في إفريقيا غير مستكشفة بشكل كافٍ، وانخفض إجمالي ميزانية الاستكشاف منذ عام 2012م، عندما كانت القارة تمثل 18% من ميزانية الاستكشاف العالمية. وفي عام 2022م، شكلت إفريقيا حوالي 10% من الإنفاق العالمي على الاستكشاف. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن تحسين المسوحات والخرائط هو الخطوة الرئيسية الأولى لجذب المستثمرين؛ لأنها يمكن أن تقلل من المخاطر الجيولوجية مثل الانهيارات الأرضية التي من شأنها أن تُعيق التعدين. ومع ذلك، يمكن أن تنشأ مخاوف الشفافية عندما تقوم شركات التعدين برسم الخرائط بدلًا من الحكومة.

الحاجة للاستثمار: لقد ارتفع الاستثمار في قطاع التعدين في إفريقيا منذ عام 2020م، مع انخفاض تكاليف الإنتاج، وتوفُّر القوى العاملة؛ مما يوفر بيئة جذابة لعمليات التعدين. ومع ذلك، انخفضت حصة القارة من الاستثمار العالمي في المعادن إلى 8% في عام 2023م من 15% في عام 2014م.

تكييف نموذج "النمور الآسيوية" مع عناصر المبادرات المحلية: تحتاج إفريقيا إلى تجاوز التحسن التدريجي من خلال التعلم من نماذج التصنيع التي نجحت في أماكن أخرى، وخاصة في الصين واليابان، والتي استفادت من التصنيع لخلق فرص العمل لسكانها من خلال تطوير سلسلة القيمة. وهذا من شأنه أن يضمن مواكبة إفريقيا للتطورات في مجال التعدين والإثراء والتسويق للمعادن الأرضية النادرة.

تنمية المهارات تميل المناطق ذات المستويات الأعلى من الاستثمار الأجنبي إلى امتلاك قوى عاملة أكبر؛ حيث تتركز العمالة في المناطق ذات السكان الأكثر مهارة والقدرات التكنولوجية الأفضل. وقد انكمش عدد العاملين في قطاع التعدين في إفريقيا منذ عام 2014م، ويمثل التوظيف المباشر ما بين 1% و4% من القوى العاملة الرسمية في البلدان ذات قطاعات التعدين الكبيرة. ويُشكّل الاستثمار في برامج التعليم وتنمية المهارات مفتاحًا لتطوير سلاسل قيمة المعادن. ويمكن للحكومات أن تطلب من شركات التعدين الالتزام برفع مهارات السكان المحليين، على سبيل المثال من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

القصور في البنية التحتية: حيث يعاني قطاع التعدين في إفريقيا من تكاليف مرتبطة بالخدمات اللوجستية أعلى بنسبة 250% من المتوسط العالمي. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أوجه القصور في شبكات النقل والطاقة في البلدان، مثل سوء حالة الطرق

أو شبكة الكهرباء غير الموثوقة. ويُعدّ قطاع التعدين مستهلكًا رئيسيًّا للكهرباء؛ حيث يمثل حوالي 54% من الاستهلاك في حزام النحاس في وسط إفريقيا. إن إضافة أنشطة معالجة المعادن يمكن أن تزيد من إجهاد العرض لهذا القطاع. من أجل جعل البلدان الإفريقية قادرة على المنافسة في معالجة المعادن، يجب إجراء استثمارات كبيرة في شبكات النقل والطاقة. ويمكن للحكومات الإفريقية أن تجعل تراخيص التعدين مشروطة بالتزامات الشركة التي ستفيد الاقتصاد المحلي أو الوطني. مثل ما حدث في غينيا، طلبت الحكومة تمويل خط سكة حديد بطول 670 كيلو مترًا من رواسب خام الحديد إلى الميناء ليتم تضمينه في أيّ اتفاقية تطوير. وتسعى الحكومة الحالية في تشيلي، ثاني أكبر مستخرج لليثيوم في العالم، إلى الحصول على حصة أكبر من أرباح التعدين لتمويل المدارس والمستشفيات.

عائدات الضريبية المحدودة: تفرض بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى رسوم ملكية وضرائب على الشركات في قطاع التعدين، لكنها تظل في جميع أنحاء المنطقة محدودة؛ حيث إن العائدات الحكومية من فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات صغيرة بشكل خاص، على الرغم من نفوذها الكبير في القطاع؛ وذلك لأن البلدان تفرض معدلات ضريبية منخفضة على الشركات بهدف جذب الاستثمار، الأمر الذي أدَّى إلى تأجيج المنافسة الإقليمية لتقديم أقل عبء ضريبي. والتعاون بين بلدان إفريقيا هو المفتاح لمنع مثل هذا الإغراق الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، يُقدّر صندوق النقد الدولي أن البلدان الإفريقية تخسر ما بين 450 مليون دولار و730 مليون دولار أمريكي سنويًّا في ضريبة دخل الشركات في المتوسط بسبب التهرب الضريبي مِن قِبَل الشركات متعددة الجنسيات. وقد اتخذت بعض البلدان بالفعل خطوات لمعالجة نقاط الضعف الضريبية في قطاع التعدين. فرضت جنوب إفريقيا ونيجيريا قيودًا على خصم الفائدة، في حين توقفت سيراليون عن التفاوض على الشروط المالية على أساس منجم تلو الآخر.

قضايا البيئة والحوكمة: حيث أدرجت وكالة الطاقة الدولية العديد من القضايا التي يعاني منها قطاع التعدين في إفريقيا، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان مثل عمالة الأطفال. فقد تم تهجير المجتمعات المحلية لصالح مشاريع التعدين الصناعي واسعة النطاق، وفقًا لمنظمة العفو الدولية. كما يواجه عمال المناجم أيضًا مخاطر صحية وسلامة كبيرة، وخاصة في عمليات التعدين الصغيرة. ولذا فهناك حاجة إلى حوكمة وتنظيم فعالين لقطاع التعدين لتقليل التأثيرات السلبية وضمان استفادة المجتمعات المحلية من استخراج المعادن. وفي الوقت نفسه، فإن الحد من الفساد وتعزيز الشفافية في التعدين من شأنه أن يخلق النمو الاقتصادي للمجتمعات المحلية. وقد بُذِلت بعض المحاولات؛ حيث انضمت 24 دولة إفريقية إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية(EITI) , وهي خطة عالمية تُعزّز الشفافية والمساءلة في قطاع التعدين من خلال النشر الإلزامي لتقارير حكومية وشركات مفصلة عن الأنشطة والإيرادات. ومع ذلك، هناك مخاوف من أن البلدان والشركات الأعضاء في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية غالبًا ما تكشف عن معلومات غير كافية أو تفتقر إلى التفاصيل.

> "مع ارتفاع الطلب على المعادن النادرة لصناعة التكنولوجيا الحديثة في العالم أصبحت القارة الإفريقية بشكل متزايد ساحة معركة في السباق بين القوى العظمى للحصول على هذه المعادن الأساسية اللازمة لـ"الثورة الخضراء"

الخطوات الإفريقية نحو تعزيز الاستفادة من المعادن الأرضية النادرة:

خطت إفريقيا العديد من الخطوات لتعزيز استغلال معادنها الأرضية النادرة, ومن أهمها:

تعزيز التعاون الإقليمي

إفريقيا قارة شاسعة ذات مجموعة متنوعة من الرواسب المعدنية الحرجة. ومن أجل تعظيم فوائد هذه الموارد, تعمل البلدان الإفريقية معًا لتعزيز التعاون الإقليمي. ويشمل ذلك وضع معايير مشتركة للتعدين والمعالجة وتبادل المعلومات حول فرص الاستثمار. وتتخذ العديد من البلدان الإفريقية إجراءات مختلفة لتأمين وتطوير المعادن الحرجة التي تُشكّل مكونات أساسية لتقنيات الطاقة مثل البطاريات والمركبات الكهربائية وأنظمة الطاقة المتجددة.

كما أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية, التي وقَّعتها 54 دولة, والتي دخلت حيّز التنفيذ في عام 2021م؛ تهدف إلى زيادة التكامل الاقتصادي والقيمة المضافة وتنويع الصادرات في القارة. ومن المتوقع أن تزيد الاتفاقية الصادرات بنسبة 29%, بما في ذلك المعادن الخضراء وقطاع التصنيع. وقد بدأت غانا وكينيا ورواندا وتنزانيا ومصر وموريشيوس والكاميرون وتونس بالفعل في التبادل التجاري بموجب هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من هذا التقدم, فإن التجارة داخل إفريقيا تمثل حاليًّا أقل من 17% من إجمالي تجارة القارة, وهي أقل من آسيا بنسبة 47%, وأمريكا اللاتينية بنسبة 27%. ووفقًا للمؤتمر الوزاري الإفريقي للبيئة, فإن المزيد من التعاون بين البلدان الإفريقية من شأنه أن "يُسهّل ظهور سلاسل القيمة الإقليمية, وجذب الاستثمارات, وزيادة القدرة التنافسية للدول الإفريقية في قطاع التعدين".

قرارات الاتحاد الإفريقي حول التعدين بالقارة

في عام 2009م أصدر الاتحاد الإفريقي رؤيته الإفريقية للتعدين, مسلطًا الضوء على أهمية صناعة القيمة المضافة؛ حيث أدرك الاتحاد الإفريقي والعديد من الدول الإفريقية حاجة القارة (وحقها) في الاستفادة من ثرواتها المعدنية, بدلًا من توريد المعادن إلى بقية العالم؛ حتى يتمكن الآخرون من معالجتها, ثم جني الفوائد الاقتصادية.

في عام 2019م أصدر الاتحاد الإفريقي إستراتيجية السلع الإفريقية, التي تدعو إلى تحويل قارة إفريقيا من مجرد مُورّد للمواد الخام إلى قارة متكاملة في سلاسل القيمة العالمية. وأنشأ الاتحاد الإفريقي مركز تنمية المعادن الإفريقي لتنسيق والإشراف على تنفيذ رؤية التعدين الإفريقية. ولكن منذ إنشائه في عام 2016م, لم يتم التصديق على المركز مِن قِبَل عدد كافٍ من الدول الأعضاء, مما يعني أنه لم يتم تشغيله بالكامل.

إطلاق استراتيجية المعادن الخضراء الإفريقية في عام 2024م, والتي تدعو إلى إضافة القيمة في المنبع, وتوسيع الخبرة الفنية, والتعريفات الخارجية المشتركة ومعالجة العجز في الطاقة في إفريقيا. وهي تبني على اتفاقيات سابقة مثل رؤية التعدين الإفريقية, وهو إطار عمل أنشأه الاتحاد الإفريقي في عام 2009م للدول

الأعضاء لتسخير التعدين لتحقيق نمو عادل كما ذكرنا من قبل.

تحسين مناخ الاستثمار لشركات التعدين

لقد غيَّرت العديد من البلدان الإفريقية سياساتها وقوانينها ولوائحها المتعلقة بالتعدين لتسهيل استثمار شركات التعدين. ويشمل ذلك تبسيط عملية الترخيص، وتوفير الحوافز الضريبية، وضمان حقوق الملكية.

تأسيس مجموعة المعادن الحرجة في إفريقيا (CMAG)

تأسست مجموعة المعادن الحرجة في إفريقيا (CMAG) في 7 نوفمبر 2024م من قبل العديد من أصحاب المصلحة في صناعة المعادن الحرجة وتهدف إلى:

تعزيز العلاقات بين إفريقيا والأسواق العالمية.

تمكين الشركات الإفريقية في قطاع المعادن الحرجة.

وتسهيل تطوير سلاسل توريد المعادن الحرجة القوية والمتنوعة التي تفيد المجتمعات التي يتم فيها استخراج المعادن الحرجة وتسريع التنمية من خلال دمج العمليات ذات القيمة المضافة. والتركيز على تحقيق نتائج حقيقية وملموسة للصناعة.

تلتزم مجموعة المعادن الحيوية في إفريقيا (CMAG) بإعطاء إفريقيا والشركات العاملة في منظومة المعادن الحيوية الإفريقية مقعدًا على الطاولة عندما يتعلق الأمر بالمناقشات حول سلاسل التوريد وتشكيل السياسات.

تمكين إنشاء سلاسل توريد معادن حيوية مرنة ومتنوعة تفيد المجتمعات التي يتم فيها استخراج المعادن الحيوية، وتسريع التنمية من خلال الاستفادة من الأنشطة ذات القيمة المضافة. ونركز على تحقيق نتائج حقيقية وملموسة للصناعة.

إقامة المشروعات التعدينية المختلفة للتنقيب عن المعادن الأرضية النادرة

ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:

مشروع Steenkampskraal (جنوب إفريقيا)

وهو يحتوي على أعلى رواسب العناصر الأرضية النادرة جودةً في العالم، ويقع في الجزء الشمالي الغربي من مقاطعة كيب الغربية في جنوب إفريقيا([30]) على بُعْد حوالي 350 كيلو مترًا شمال كيب تاون.

في السابق تم استخراج هذا الرواسب من الثوريوم، وموقع المنجم مملوك لشركة Steenkampskraal Monazite. يحتوي منجم ستينكامبسكرال على جميع المعادن النادرة الخمس عشرة، ويستخدم العديد منها في تصنيع المركبات الكهربائية وطواحين الهواء، وغيرها. يحتوي منجم ستينكامبسكرال على 15630 طنًّا من النيوديميوم، و4459 طنًّا من البراسيوديميوم، و867 طنًّا من الديسبروسيوم، و182 طنًّا من التربيوم من الموارد المعدنية المقدرة. يحتوي كل طن من الخام في منجم ستينكامبسكرال على ما يقرب من 4600 دولار أمريكي من المعادن النادرة بأسعار السوق الحالية.

مشروع Kangankondi (مالاوي)

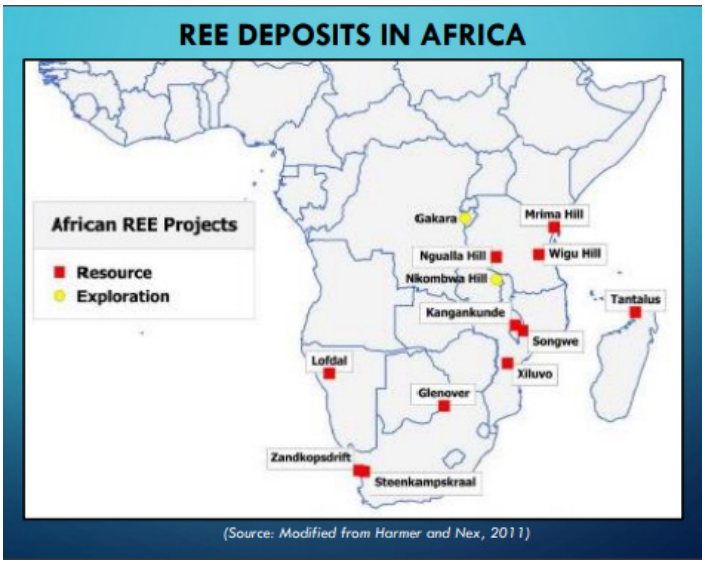

يقع مجمع كانجانكوندي للكربوناتيت على بُعْد حوالي 75 كيلو مترًا شمال بلانتير، جنوب بحيرة مالاوي. يمثل كانجانكوندي أكثر المناطق إثراءً بالعناصر الأرضية النادرة؛ حيث يحتوي على قلب مركزي من الصخور الغنية بالكربونات محاطًا بحافة من تكتلات الكربوناتيت والبريشيا الفلسباثية. ويُعدّ المونازيت أحد أهم معادن العناصر الأرضية النادرة الموجودة بكثرة في كربوناتيت كانجانكوندي. إنه خام مهمّ للثوريوم واللانثانوم والسيريوم المستخدَم في الكاميرات وعدسات التلسكوب.

مشروع Nkombo (زامبيا)

يقع مجمع الكربوناتيت في تل نكومبوا في مقاطعة موتشينغا في شمال شرق زامبيا، ويقع داخل جزء صدع وادي لوانجوا من الذراع الغربي لنظام صدع شرق إفريقيا. وتُعدّ نكومبوا واحدة من مجموعة من كربوناتيت ما قبل الكمبري. وتنتمي المعادن الرئيسية الحاملة للعناصر الأرضية النادرة في تل نكومبوا إلى مجموعة العناصر الأرضية النادرة الخفيفة وهي الباستنايت والمونازيت والبيروكلور. وتشمل العناصر الأرضية النادرة التي تم الإبلاغ عنها من الكربوناتيت من قبل Roan Selection Trust وجامعة ليدز وآخرين السيريوم واللانثانوم والنيوديميوم والبراسيوديميوم والجادولينيوم. وتُستخدم هذه العناصر لإنشاء مغناطيسات دائمة قوية تُستخدم في أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والمعدات الطبية والمحركات وطواحين الهواء وأنظمة الصوت.

مشروع Wigu Hill (تنزانيا)

وهو جبل يبلغ ارتفاعه 719 مترًا في منطقة موروغورو في تنزانيا، على بُعد حوالي 250 كم غرب دار السلام، وبدأ المشروع للعناصر الأرضية النادرة في عام 2009م، في تنزانيا. وهو عبارة عن رواسب من العناصر الأرضية النادرة الخفيفة تتكون من مركب كربونيت كبير، مع معدن الباستنايت وهو عبارة عن فلوروكربونات من السيريوم يحتوي على 60-70% من أكاسيد العناصر الأرضية النادرة بما في ذلك اللانثانوم والنيوديميوم، ويستخدم النيوديميوم في مولدات الكهرباء لتوربينات الرياح التجارية والمحركات

الكهربائية للسيارات الكهربائية الهجينة. وفقًا لشركة Benchmark Mineral Intelligence، ستبدأ ثمانية مناجم في البلدان الإفريقية الأربعة الإنتاج في غضون خمس سنوات؛ حيث يُسهم إنتاجها بنسبة 9% في العرض العالمي. وبينما تم تخصيص 37% من العناصر الأرضية النادرة المستخرجة للمشترين الصينيين، يمكن تأمين النسبة المتبقية البالغة 63% مِن قِبَل شركات المعالجة الغربية وغير الصينية.

مشروع Tantalus (مدغشقر)

يقع مشروع تانتالوس، الذي يقع في شبه جزيرة أمباسيندافا على بُعْد حوالي 580 كيلو مترًا شمال العاصمة أنتاناناريفو. والرواسب من نوع الطين الممتص للأيونات، وهي فريدة من نوعها بين مشاريع العناصر الأرضية النادرة في إفريقيا.

مشروع Lofdal REE (ناميبيا)

يقع مشروع Lofdal REE في منطقة كونين، شمال غرب ناميبيا، على بُعد حوالي 26 كيلو مترًا غرب مدينة خوريكاس. ويُغطّي مساحة إجمالية تبلغ حوالي 200 كم2. LREE. وقد تم حساب تقدير الموارد بحوالي 2.98 مليون طن من الموارد المشار إليها بدرجة 0.32% TREO لـ9220 طنًّا من REO المحتوي، بالإضافة إلى 8860 طنًّا أخرى من REO في المرحلة المستنتجة.

خاتمة:

مع ارتفاع الطلب على المعادن النادرة لصناعة التكنولوجيا الحديثة في العالم أصبحت القارة الإفريقية بشكل متزايد ساحة معركة في السباق بين القوى العظمى للحصول على هذه المعادن الأساسية اللازمة لـ"الثورة الخضراء"؛ حيث تلعب الشركات من الصين والولايات المتحدة وروسيا دورًا رئيسيًّا. ففي معظم الحالات، يتم استخراج المعادن الأساسية مِن قِبَل شركات التعدين الدولية بدعم من حكوماتها وتنظيم سلاسل قيمة عالمية معقدة. حتى الآن، سيطرت الصين على سلاسل التوريد، وحصلت على عقود التعدين في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث تنتج الصين حاليًّا، 58% من جميع المعادن الأرضية النادرة في جميع أنحاء العالم. وهي المستورد الرئيسي للمعادن من إفريقيا.

لكن يمكن لدول القارة الإفريقية التغلُّب على التحديات التي تُواجهها من خلال التخطيط الإستراتيجي والاستفادة القصوى من التعاون الإقليمي. ويجب تنفيذ مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشكل فعَّال؛ فهي من شأنها أن تُمكّن البلدان من تعزيز القيمة المضافة داخل الكتلة قبل التصدير. وكذا تعزيز الجهود التعاونية بين دول القارة ومنظماتها المختلفة. وكذلك من خلال معالجة القضايا الجيوسياسية والبيئية والبنية التحتية. الأمر الذي يجذب استثمارات الصناعات التكنولوجيا العالمية داخل القارة. وهو ما سينعكس على اقتصاد دول إفريقيا جنوب الصحراء في أن تصبح لاعبًا أساسيًّا ومنافسًا في "التكنولوجيا الخضراء" العالمية ■

مشروع سيماندو الضخم... «قاتل بيلبارا»:
عقود ضائعة وإمكانات تنموية هائلة

تقبع غينيا فوق أكبر احتياطي غير مستغَلّ من خام الحديد عالي الجودة في العالم، تحت سلسلة جبال سيماندو، والمكتَشَف منذ ثلاثة عشر عقدًا، غير أنه لم يتم منح تراخيص الاستخراج فيه إلا مع نهاية القرن العشرين. ونظرًا لتأخيراته المتكررة بسبب عدم الاستقرار السياسي، ونزاعات الملكية، ومزاعم الفساد، فقد أصبح المشروع مثالًا يُحتذى به في فشل استغلال الموارد.

يمكن للمشروع الضخم أن ينقل البلاد نقلة نوعية نحو التنمية؛ إذا تم تلافي أخطاء الماضي، وعُولجت آثاره السلبية.

ومن هنا تتناول المقالة «مشروع سيماندو الضخم»، بالتعريج نحو خلفية المشروع، وتطوّره، وتداعياته المحتملة والتحديات التي تواجهه؛ من خلال النقاط التالية:

- أولاً: مشروع سيماندو.. الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية.
- ثانيًا: الآثار الاقتصادية المحتمَلة للمشروع.
- ثالثًا: التداعيات على سوق الحديد العالمية.
- رابعًا: الآثار البيئية للمشروع.
- خامسًا: التأثيرات على المجتمعات المحلية وسُبل عيشها.
- سادسًا: الانتقادات والتحديات القائمة.
- سابعًا: الآفاق المستقبلية والتوصيات.

د. مجدي محمد محمود آدم
باحث تقتصادي

أولا: مشروع سيماندو... الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية

يقع المنجم في جنوب شرق غينيا، على بُعد حوالي 650 كيلو مترًا من العاصمة، في سلسلة جبال سيماندو، ويعود اكتشافه إلى سنة 1898م، ويحتوي على أغنى وأكبر رواسب خامات الحديد غير المستغلة في العالم، والتي تُقدَّر بنحو 2.8 مليار طن في بلدٍ يمثل التعدين 90% من صادراته.

ورغم اكتشافه المبكر إلا أن بداية نشأته والتفكير في التنقيب عنه واستخراجه تعود إلى سنة 1997م؛ حيث حصلت شركة سيمفر Simfer S.A. التابعة لشركة ريو تينتو على ترخيص استكشاف لأربعة مناطق من المنجم بمساحة إجمالية تبلغ حوالي 1480 كيلو مترًا مربعًا، وكانت بذلك الشركة الوحيدة التي تمتلك تراخيص للتنقيب؛ وبعد ثلاث سنوات أرجعت حوالي 50% من المساحة مع تمديد الترخيص لها لمدة عامين. وبحلول عام 2002م انتهت فترة حقوق الاستكشاف، ورغم عدم تقدُّم الأعمال تم تمديد الترخيص لها مرة أخرى لمدة عامين، لكنّ الشركة لم تقم أيضًا بأيّ أعمال ملموسة، وبعد ذلك وخلال سنة 2006م تولَّت شركة ريو تينتو بنفسها حقوق الاستكشاف، وحصلت على امتياز لمدة 25 عامًا.((1))((2))

حملت سنة 2010م أملاً جديدًا لغينيا مع وصول الرئيس ألفا كوندي لسدة الحكم، فبعد فترة وجيزة من انتخابه أصدر أمرًا بإجراء تدقيق في قطاع التعدين، وخلال نفس العام -وقلقًا من إمكانية استعادة حكومة غينيا حقوق تعدين في الجزء الجنوبي من المنجم بسبب تأخير التطوير-؛ وقَّعت مجموعة ريو تينتو اتفاقية تطوير مشتركة مع شركة الألمنيوم الصينية المحدودة المعروفة باسم تشالكو، وقامت بنقل 47% من حقوق الملكية في الجزء الجنوبي من المنجم بصفقة تقدر بنحو 1.35 مليار دولار إلى العملاق الصيني، وخلال عام 2011م، دفعت شركة ريو تينتو 700 مليون دولار للحكومة الغينية من أجل الاحتفاظ بحقوق التعدين في المنطقتين (3 و4) الجزء الجنوبي من المنجم. وخلال عام 2014م بدأت الحكومة تحقيقًا في قضية الرشوة المتعلقة بمنجم سيماندو، وخلصت إلى أن حقوق التعدين للمنطقتين 1 و2 في الجزء الشمالي من سيماندو حصلت عليها شركة «بي أس جي» من خلال استخدام الرشوة، وعلى ذلك الأساس ألغت الحكومة جميع الامتيازات التجارية لشركتي فالي وبي أس جي في الجزء الشمالي من المنجم.((3))

وهي واحدة من أكبر الفضائح المالية للتعدين في التاريخ، والتي نشأت عن صراع على الملكية حول تراخيص التطوير الممنوحة في التسعينيات خلال نظام

---

(1) يربان الخراشي، قصة المنجم الذي سيغير مستقبل السوق العالمي لخامات الحديد (1)، متاح على الرابط: https://www.rimnow.net/w//?q=ar/node/25669

(2) theguardian, A 'bridge to prosperity'? Guinea's junta touts opening of mining megaproject.18 mar, 2025.at: https://www.theguardian.com/world/2025/mar/18/a-bridge-to-prosperity-guineas-junta-touts-opening-of-mining-megaproject

(3) يربان الخراشي، مرجع إلكتروني سبق ذكره.

لانسانا كونتي. ولسنوات، تم الترويج لتواريخ مختلفة لبدء الإنتاج، لكنّ سلسلة من الاضطرابات السياسية وإعادة تخصيص التراخيص أعاقت التقدم. في بلد يمثل التعدين 90% من صادراته.((1))

وقد أوقفت الحكومة العسكرية المؤقتة العمل لمدة أسبوعين في مارس 2022م؛ حيث إن الشريكين، شركة التعدين الأسترالية ريو تينتو وشركة إس إم بي-وينينج الصينية، قد فوَّتا الموعد النهائي للاتفاق على مشروع مشترك لتطوير خط سكة حديد بطول 650 كيلو مترًا وميناء عميق المياه مرتبط به. وكانت شركة ريو تينتو قد استأنفت العمل في المشروع في أغسطس 2020م، بعد أربع سنوات من خصم 1.8 مليار دولار من قيمته.((2))

والآن تنقسم منطقة التعدين إلى قسمين رئيسيين؛ النصف الشمالي، المعروف باسم القطاعين 1 و2، مملوك لاتحاد سيماندو (WCS)، بقيادة مجموعة وينينج إنترناشونال ومقرها سنغافورة. أما القسم الجنوبي، الذي يضم القطاعين 3 و4، فهو مملوك لشركة سيمفر، التي تقودها شركة التعدين الأنجلو-أسترالية ريو تينتو((3)).

وفي أغسطس 2022م، توصلت الشركتان إلى اتفاق لبدء تشييد البنية التحتية الأساسية، ولتحقيق هذه الغاية، تأسست شركة ترانس غوينين (CTG) في مارس 2022م. والتي تنقسم ملكيتها بين شريكي التطوير، ريو تينتو سيمفر واتحاد سيماندو، بنسبة 42.5% لكل منهما، مع حصول الحكومة على حصة ملكية حرة بنسبة 15%. في مارس 2023م، تم توقيع الاتفاقية.((4))

ثانيًا: الآثار الاقتصادية المحتملة للمشروع

تضمَّنت الخطة التي أعلنها المجلس العسكري الحاكم للموقع خط سكة حديد بطول 650 كيلو مترًا (400 ميل) من المنجم إلى ثلاثة موانئ بحرية عميقة قيد الإنشاء، ومصنعًا للمعادن، و10000 كيلو متر من الأسفلت بحلول عام 2040م. وتقول السلطات: إن هذا الاستثمار، الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار. سيوفر ما يُقدَّر بـ60000 وظيفة، وسيساهم في تمويل تعليم ملايين الأطفال في بلد يعيش ثلثا سكانه على أقل من جنيهين إسترلينيين يوميًّا.((5))

كما سيُسهّل النقل، ويؤدي إلى العديد من الأنشطة المترابطة على طول ممر السكك الحديدية. ومن المتوقع أن يُنشئ المشروع منشآت إنتاج محلية وإقليمية للحديد والصلب، قادرة على خلق فرص عمل إضافية، وتعزيز الاقتصادات المحلية،

---

(1) the guardian, Op.cit.

(2) at: https://www.argusmedia.com/.22/07/argusmedia, Guinea halts Simandou iron ore project again, 06 en/news-and-insights/latest-market-news/2348014-guinea-halts-simandou-iron-ore-project-again

(3) https://china.aiddata.org/projects/63778/

(4) https://www.riotinto.com/en/operations/projects/simandou

(5) the guardian, Op.cit.

وإنتاج منتجات عالية القيمة, مثل موادّ البناء والآلات, لدفع عجلة التصنيع وتقليل الاعتماد على الواردات.((1))

وسيربط المنجم الدولة بموريتانيا؛ حيث يشمل خط السكة الحديد 12 محطة و206 جسور بطول إجمالي يبلغ 79 كم, وأربعة أنفاق بطول إجمالي 27 كم. وهو أضخم استثمار متكامل في مجال التعدين والبنية الأساسية في إفريقيا حتى الآن((2)), بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو 24 مليار دولار.((3))

ومن المقدر أن تبدأ صادراته الأولى في عام 2026م, بعد الانتهاء من البنية التحتية اللازمة للسكك الحديدية والموانئ.((4)) خلافًا لما أعلنته شركة باوشان للحديد والصلب الصينية, أنها تتوقع تحميل أول شحنة بحلول نهاية عام 2025م. وتعتزم الحكومة تخصيص 20% من إيرادات شركة ترانسغين و5% من عائدات أنشطة التعدين لتمويل التعليم العالي للشباب. كما يساهم المقاولون المحليون في تطوير المنجم؛ حيث تم توقيع عقود من الباطن بقيمة 80 مليون دولار. يمكن لمنجم سيماندو إنتاج أكثر من 100 مليون طن من خام الحديد عالي الجودة سنويًّا. ومن المقرر شحن معظم إنتاجه إلى الصين.((5))

وإذا بدأ الإنتاج خلال العام الجاري 2025م, يمكن أن يُحدث المشروع تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد الغيني. واستنادًا إلى نموذج DIGNAR, نجد أن مستوى الناتج الحقيقي سيرتفع بنسبة 26% مقارنةً بخط الأساس بدون سيماندو بحلول عام 2030م. كما يمكن أن يُحفّز المشروع ارتفاع قيمة العملة بنحو 3.4% في عام 2025م و1.8% في عام 2030م. وتماشيًا مع هذا النمو, قد تنخفض نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي بمقدار 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2025 و2030م.((6)) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

(1) Advocates for Community Alternatives, Simandou-Project-Risks-and-impact-on-climate-change. Simandou-Project-Risks-and-/09/at: https://advocatesforalternatives.org/wp-content/uploads/2023 impact-on-climate-change.pdf

(2) /https://energycapitalpower.com/guinea-conakry-simandou-project-to-export-iron-ore-in-2026

(3) /https://www.wfw.com/press/wfw-advises-guinea-as-us24bn-simandou-african-mega-project-closes

(4) /https://energycapitalpower.com/guinea-conakry-simandou-project-to-export-iron-ore-in-2026

(5) ecofinagency, Guinea: Simandou Set to Commence Production in 2025. 04 November 2024.at: https://www.ecofinagency.com/public-management/0411-46100-guinea-simandou-set-to-commence--production-in-2025

(6) IMF, potential impact of the simandou iron ore project on the Economy, Poverty, and Inequality in article-A001-en.pdf/131/2024/Guinea, at: https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002

شكل (1) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2022-2040م

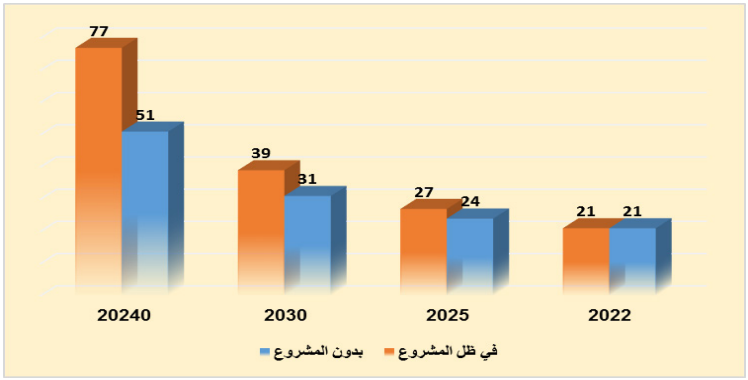

المصدر: رسم الباحث من:
IMF, potential impact of the simandou iron ore project on the Economy, Poverty, and Inequality in Guinea, at:
https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002131/2024//article-A001-en.pdf

سيؤدي تنفيذ المشروع إلى زيادة في التوظيف بنحو 4% مقارنةً بخط الأساس. وسيزداد الاستهلاك الخاص خلال مرحلة البناء، قبل أن ينخفض اعتبارًا من عام 2025م. في حال عدم وجود سياسات فعّالة. ولتحسين فرص العمل المحلية بشكل أكبر، يتضمن المشروع مبادرات تهدف إلى تزويد العمال المحليين بالمهارات المهنية من خلال برامج تدريبية مُستهدفة.

ومن المتوقع أن إنفاق عائدات ضريبية تعادل 3% من الناتج المحلي على الاستثمار العام من شأنه أن يُساعد على تحقيق نمو أسرع وأكثر استدامة في الناتج الحقيقي، وانخفاض أكبر في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وسيكون له تأثير أكثر إيجابية على التوظيف، وعلى النمو في القطاع غير التعديني، وعلى عائدات الضرائب، مقارنةً بسيناريو (بدون سيماندو).

إن التأثير الإيجابي للمشروع على الاقتصاد الغيني حساس لأسعار تصدير خام الحديد، وقد تؤدي زيادة إيجابية بنسبة 15% في أسعار تصدير خام الحديد إلى تأثير أكبر على الاقتصاد الغيني.

وبخصوص التأثير المحتمل للمشروع على الفقر وعدم المساواة؛ سيكون التأثير الاجتماعي طويل الأجل ضئيلًا في غياب سياسة فعّالة. ومن المتوقع أنه سيُخفّض معدل الفقر بنسبة 0.6 نقطة مئوية فقط، وعمق الفقر بنسبة 0.9 نقطة مئوية، وفقًا للشكل التالي:((1))

(1) IMF.Op.cit.

شكل (2) التأثير طويل الأمد على الفقر (الانحراف عن خط الأساس, نقاط مئوية)

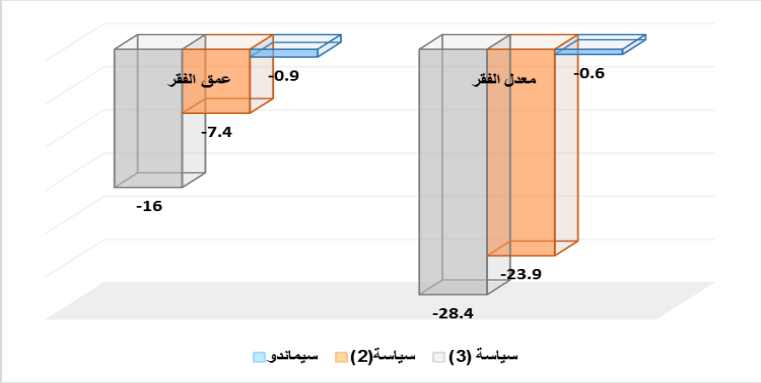

المصدر: رسم الباحث من:
IMF, potential impact of the simandou iron ore project on the Economy, Poverty, and Inequality in Guinea, at:
https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002131/2024//article-A001-en.pdf

في الوقت نفسه, قد يُؤدّي المشروع إلى تفاقم عدم المساواة, لا سيما في المناطق الريفية؛ حيث قد يرتفع مؤشر جيني, وهو مقياس لعدم المساواة. تُفسّر هذه النتيجة بزيادة رواتب العمال الأكثر مهارة؛ حيث تُزيد شركات التعدين من طلبها على العمالة الماهرة, وفقًا للشكل التالي:

شكل (3) التأثير طويل الأمد على عدم المساواة (الانحراف عن خط الأساس, نقاط مئوية)

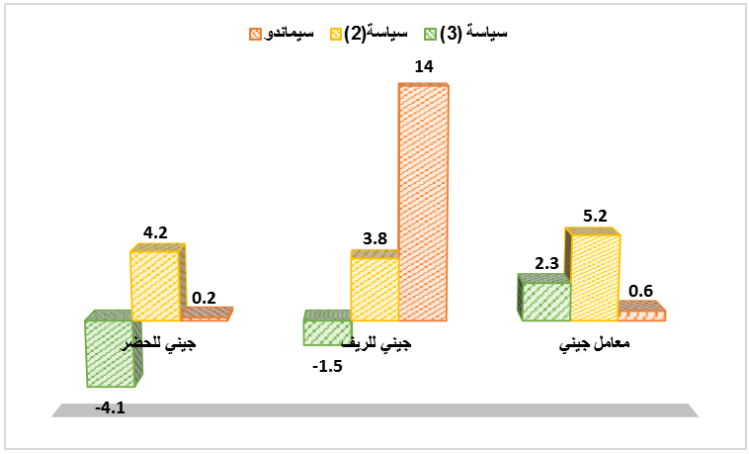

المصدر: رسم الباحث من:
IMF, potential impact of the simandou iron ore project on the Economy, Poverty, and Inequality in Guinea, at:
https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002131/2024//article-A001-en.pdf

ومن شأن استثمار عائدات ضريبية تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي في البنية التحتية أن يُسهم بشكل كبير في الحد من الفقر. ويمكن أن ينخفض معدل الفقر بنسبة 24%؛ إذ تُحدث البنية التحتية آثارًا إيجابية على قطاعات أخرى من الاقتصاد, وتزيد إنتاجية العمالة بشكل عام. وفي الوقت نفسه, سيزيد ذلك من عدم

المساواة؛ حيث ستستفيد العمالة عالية المهارة من البنية التحتية بشكل أكبر نسبيًّا. ويُحقق الجمع بين الاستثمار العام في التعليم والاستثمار في البنية التحتية أعلى انخفاض في الفقر. وبينما يُمكن أن يُقلل هذا من عدم المساواة في كل من المناطق الريفية والحضرية على التوالي، إلا أن عدم المساواة في البلد بأكمله قد يرتفع بشكل طفيف. وستُعوّض آثار زيادة عدم المساواة الناتجة عن الاستثمار في البنية التحتية جزئيًّا عن آثار التعليم التي تميل إلى رفع إنتاجية العمال غير المهرة بشكل أكبر نسبيًّا.

ثالثًا: التداعيات على سوق الحديد العالمية

تسيطر الشركات الصينية حاليًّا على 75% من الطاقة الإنتاجية لمنجم سيماندو. ومن المتوقع شحن جميع خام الحديد المستخرج تقريبًا إلى الصين، مما يُلبّي أهداف البلاد الطموحة لإنتاج الصلب، ويُساعد على تقليل اعتمادها على الواردات الأسترالية التي تمثل 60% من واردات الصين من خام الحديد. وفي ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، ومن خلال الاستفادة من خام سيماندو عالي النقاء، يُمكن لمُصنّعي الصلب الصينيين تحسين كفاءة أفران القوس الكهربائي الخاصة بهم، وهي تقنيات حديثة تتطلب جودة مدخلات استثنائية لتقليل انبعاثات الكربون.

يشتهر خام الحديد في سيماندو بجودته الاستثنائية؛ حيث يحتوي على 65.3% حديد في المتوسط. وهذا يفوق جودة المواد المستخرجة عادةً من مناطق التعدين العريقة مثل غرب أستراليا؛ حيث تتراوح جودة الخام عادةً بين 58% و62%. يقلل هذا النقاء الفائق من الحاجة إلى المعالجة المكثفة، ويقلل من الشوائب أثناء الصهر، وهي ميزة بالغة الأهمية لمصنعي الصلب الحديثين، وخاصةً في الصناعات منخفضة الانبعاثات.

ومن المتوقع أن يُحدث ظهور سيماندو اضطرابًا في سلاسل توريد خام الحديد التقليدية. فقد يواجه المنتجون في المناطق المعروفة بخام الحديد منخفض الجودة وعالي التكلفة -مثل أستراليا والبرازيل- تحديات كبيرة. وقد يشهد المنتجون الأستراليون، وخاصةً في منطقة بيلبارا، انخفاضًا في الطلب؛ نظرًا لاختيار المشترين الجودة العالية التي يقدمها «سيماندو». ويتفاقم هذا السيناريو مع تزايد استغلال الصين لمواردها الخاصة، مما يُقلل من حصة السوق التي كانت تتمتع بها الصادرات الأسترالية تاريخيًّا.

ويُشكل الإنتاج السنوي الكبير لمنجم سيماندو ضغطًا على هياكل التسعير العالمية. وبينما يُتوقع أن يحتفظ الخام عالي الجودة بميزة تنافسية، قد تشهد أسعار السوق الإجمالية تراجعًا في ظل التحديات التي يواجهها المنتجون ذوو التكلفة المنخفضة.((1)) مما يجعل مشروع سيماندو لاعبًا رئيسيًّا في سوق خام

(1) https://discoveryalert.com.au/news/simandou-mine-impact-on-iron-ore-2025-revolutionizing-global-

الحديد العالمي، مُكملًا مرافق الإنتاج طويلة الأجل الحالية.((1))، ومن شأنه أن يُضيف نحو 5% إلى الإمدادات العالمية المنقولة بحرًا.((2))

رابعًا: الآثار البيئية للمشروع

سيكون لمشروع تعدين بحجم سيماندو، يُقام في منطقة غابات كثيفة، آثار بعيدة المدى على المناخ بسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ولا تقتصر آثاره على تغيرات استخدام الأراضي، من إزالة الغابات إلى تطهير منطقة التعدين، وبناء مستوطنات جديدة، وبنية تحتية للطاقة، بل تشمل أيضًا استخدام المتفجرات، وفقدان مخزون الكربون، وتوليد الطاقة لمعالجة الخام ونقله وتحويله إلى صلب. ويُعدّ إنتاج الصلب صناعةً عالية الانبعاثات؛ حيث كان مسؤولًا بشكل مباشر عن حوالي 7% من الانبعاثات العالمية في عام 2020م. ويتمثل الخطر الرئيسي في عدم وفاء الشركتين المشاركتين في المشروع بالتزاماتهما البيئية. كما حدث في مناسبات عدة، وتتمثل المخاطر فيما يلي:((3))

انخفاض كبير في تقدير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: يكشف تحليل أولي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي في القطاعين 1 و2؛ أن قيمة أطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التعدين أقل من قيمتها الحقيقية، وذلك لأنها لم تُدْرَج بدقة الانبعاثات الناتجة عن تغيرات الاستخدام الداخلي، بما في ذلك فقدان الغطاء النباتي واضطراب التربة.

ادّعى مُروّجو المشروع، دون دليل، أن النقاء العالي لخام الحديد في سيماندو سيسمح بتحويله إلى فولاذ بطريقة خالية من الكربون. نظريًّا، يُمكن لخام الحديد الذي يحتوي على نسبة حديد أنيريد أعلى من 67% أن يُسهّل نوعًا من التكرير الخالي من الكربون والهيدروجين، المعروف باسم الحديد المُختزل المباشر. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من خام الحديد في سيماندو ليست بنقاء كافٍ لاستخدامها في عمليات الحديد المُختزل المباشر.

لتلبية احتياجات المنجم من الطاقة، يتم التخطيط لبناء محطة طاقة تعمل بالوقود الثقيل بقدرة 40 ميغاواط، والتي ستُصدر كميات كبيرة من الغازات الدفيئة

/steel-productions

(1) Clyde Russell, Massive Simandou mine can end Australia's golden iron ore age, or start new one, February 25, 2025.at: https://www.reuters.com/markets/commodities/massive-simandou-mine-can-/25-02-end-australias-golden-iron-ore-age-or-start-new-one-2025

(2) mining, Communities appeal renewal of Simandou permits in Guinea's top court, August 22, 2024.at: https://www.mining.com/communities-appeal-simandou-environmental-permits-in-guinea-supreme-/court

(3) Advocates for Community Alternatives, Simandou-Project-Risks-and-impact-on-climate-change. Simandou-Project-Risks-and-/09/at: https://advocatesforalternatives.org/wp-content/uploads/2023 impact-on-climate-change.pdf

تُشكل حوالي 25% من الانبعاثات المُقدرة المعلنة. كما ستعمل قطارات نقل الخام من المنجم إلى الميناء بوقود الديزل، وتُعتبر محركات قاطرات الديزل مُساهمًا رئيسيًّا في تلوث الهواء.

خامسًا: التأثيرات على المجتمعات المحلية وسبل عيشها

قد يؤدي تدفق العمال غير المحليين إلى حدوث تضخّم محلي في أسعار السكن والغذاء والخدمات الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى زيادة المنافسة على الموارد المحدودة أصلًا مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، وقد تؤدي هذه التغييرات إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك احتمالية زيادة سوء التغذية والأمراض المعدية، كما أُثيرت مخاوف بشأن خطر التآكل الثقافي والتنافر الاجتماعي مع ظهور ديناميكيات جديدة نتيجة وجود قوة عاملة مؤقتة وسكان مهاجرين.

كما أن المجتمعات قد تشهد تنافسًا متزايدًا على الأراضي والموارد، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وتغيير الترتيبات المجتمعية القائمة.((1))

سيتطلب إنشاء خط السكة الحديد ومواقع التعدين تهجير مئات الأفراد من منازلهم وأراضيهم. وقد أشارت التقارير إلى أن المجتمعات المحلية قد أُخليت بالفعل لإيواء مساكن اتحاد سيماندو؛ حيث أفاد العديد من السكان، وخاصة النساء، بعدم التشاور معهم قبل تهجيرهم.((2))

وسيكون للمشروع تداعيات سلبية على سبل عيش السكان المتضررين؛ إذ يشمل جميع مناطق البلاد. وتستولي المناجم واسعة النطاق، مثل سيماندو، على الحدائق والمنازل والأراضي الزراعية والمراعي والغابات، وهي عناصر أساسية لاستدامة سبل عيش المجتمعات الريفية. ويؤدي تلوث الهواء والضوضاء الناجم عن المناجم والطرق إلى تدهور جودة التربة الزراعية، مما يُقلل من غلة المحاصيل، ويُلحق الضرر بصحة الماشية، ويُهجّر الحياة البرية والأسماك.. وقد وثّقت منظمة «أكشن ماينز غيني» عدة حالات في أربع من المحافظات التسع عشرة (فوريكاريا، كينديا، مامو، وكيرواني) التي يمر بها المشروع، أن الأنشطة تُحدث تأثيرًا خطيرًا على سبل عيش المجتمعات المحلية، ومن ذلك ما يلي:((3))

الاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة من المجتمعات المحلية دون تعويض أو دعم كافٍ للمتضررين.

---

(1) https://www.mining.com/subscribe-login/?id=1158723

(2) brettonwoodsproject, A mine of controversy: World Bank push for large scale extractives, Dec.2013.at: /mine-controversy/12/https://www.brettonwoodsproject.org/2013

(3) Bank Track, Simandou Project: Risks and Impacts on the livelihoods of Local Comunities.at: https://www.banktrack.org/download/simandou_project_risks_and_impacts_on_the_livelihoods_of_local_communities

غمر السهول الزراعية للمجتمعات المحلية بمياه الصرف الصحي الناتجة عن أنشطة الشركة على طول خط السكة الحديد.

انخفاض الغلة الزراعية بسبب اجتياح الطين والغبار الناتج عن أنشطة بناء السكك الحديدية لمناطق المحاصيل/الحقول.

فقدان وتدمير شباك الصيد والقوارب في «كاباك» بسبب الاصطدام بناقلات الخام في البحر.

ينفر ضجيج الناقلات الثقيلة الأسماك. ويُعكِّر مرور قوارب الشركة صفو المياه، مما يُجبر الأسماك على السباحة بعيدًا في البحر.

إلقاء نفايات الزيوت في عرض البحر مِن قِبَل قوارب الشركة، كما لاحظ صيادو الكاباك؛ وفقدان مناطق الرعي وهجرة الماشية إلى مناطق أخرى في المدينة على وجه الخصوص.

خط السكك الحديدية يقطع موائل الأنواع المهددة بالانقراض في البلاد والأراضي الزراعية والمناطق المحمية قبل تصديره من ميناء جديد للمياه العميقة يقع في منطقة تعتبر مفتاحًا لصناعة مصايد الأسماك المحلية.

تسبب المشروع في تلوث النهر، وتآكل التربة، وتدمير الموائل للأنواع المحمية مثل الشمبانزي، فضلًا عن الشقوق في المنازل الناجمة عن الانفجارات. وقد أدَّى تدمير أشجار المانغروف لبناء مرافق الموانئ إلى تفاقم الآثار السلبية على السكان المحليين.((1))

سادسًا: الانتقادات والتحديات القائمة

يزعم الكثيرون في المجتمع المدني والمعارضة أن تفاصيل تمويل الصفقة قد أُحيطت بالسرية التامة. ولا توجد شفافية في المشروع. وفي يوليو 2024م، لقي شخصان حتفهما عندما قمع الجيش احتجاجًا للسكان المحليين في بيلا، وهي منطقة تقع في قلب المشروع، والذين زعموا أن المقاولين من الباطن لا يوظفون بشكل عادل، كما أفاد تقرير لرويترز أن ستة عمال محليين لقوا حتفهم بين يونيو 2023 ونوفمبر 2024م في حوادث في المشروع، مع وقوع أكثر من 40 حادثًا لم يُكشف عن هويتها منذ بدء البناء.

تحدثت السلطات عن انخفاض انبعاثات الكربون في صناعة الصلب بفضل جودة خام الحديد العالية. لكن في قرى مثل ديالا وديراكيندو، يقول السكان المحليون: إن النفايات الصلبة الناتجة عن البناء تلوث المنطقة، ويدّعون أن الشركات لا تستجيب لشكواهم.

على وسائل التواصل الاجتماعي، يسخر بعض الغينيين من تاريخ الإطلاق وتجنيد المؤثرين لدعم المشروع. وفي أوساط المعارضة، يُنظَر إلى الضجة المحيطة

---

(1) mining, Op.cit.

بمشروع «سيماندو 2040» على أنها محاولة لإنتاج لقطات دعائية في الفترة التي تسبق الانتخابات غير المعلنة بعدُ، والتي من المتوقع أن يخوضها زعيم المجلس العسكري، مامادي دومبويا.

وترى المعارضة أن الجدول الزمني لإنتاج «سيماندو» لعام 2025م هو جدول زمني سياسي». لكنّ المحللين الجادين لا يتوقعون أن يبدأ الإنتاج قبل عام 2028م». ((1))

فضلًا عن تلك الانتقادات، يواجه المشروع تحديات عدة، من أبرزها ما يلي:

-التحديات الإدارية: إنّ تهيئة اقتصاد غينيا لاستيعاب 20 مليار دولار من البنية التحتية ليست بالمهمة السهلة، على الرغم من صدور قانون جديد يهدف إلى ضمان مشاركة الشركات الغينية. يضع القانون إطارًا قانونيًّا يشترط وجود محتوى محلي في مشاريع القطاع العام، بما في ذلك في مجالات مثل التوظيف والتدريب، وتوفير السلع والخدمات المحلية، ونقل التكنولوجيا. إلا أن غينيا بحاجة إلى إرشادات تشغيلية فعَّالة ونظام رصد وتقييم لتنفيذ القانون وتتبُّع التقدم. كما يتطلب ضمان استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة الغينية من القانون حكومةً تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، ورغبة في التجربة والخدمة، وهي سمات لم تكن واضحة دائمًا في الإدارات السابقة. وسيحتاج القطاع العام إلى أن يكون أكثر ريادةً وانفتاحًا على الآراء والمقترحات، وأكثر مرونةً في التعامل مع أصحاب المصلحة.

-التحديات التمويلية: لا يزال الحصول على التمويل يُشكّل عائقًا رئيسيًّا أمام الشركات المحلية. في ظلّ قطاع مصرفي لطالما فضّل السندات الحكومية على تمويل الاقتصاد، قد يكون لدى سيماندو بصيص أمل. ويمكن الاستفادة من تجربة نيجيريا؛ حيث، لعب البنك المركزي دورًا محوريًّا في دعم الشركات الوطنية الرائدة، وخلق فرص عمل بحوافز واضحة. علاوة على ذلك، يُمكن لغينيا تنويع مصادر التمويل المتاحة من خلال توفير بيئة مواتية لمزيد من رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار. ومن شأن ذلك أيضًا أن يُساعد في تعظيم تمويل الأنشطة المُدِرَّة للدخل التي تقودها النساء ورواد الأعمال الشباب في المناطق المحيطة بمشروع التعدين.((2))

سابعًا: الآفاق المستقبلية والتوصيات

يستعدّ مشروع سيماندو لجدول زمني تشغيلي مُهِمّ؛ حيث تشير خطة المنجم المتوقعة إلى إغلاق موقع أويليبا بعد حوالي 26 عامًا من التشغيل. وتهدف الدراسات الجارية إلى استكشاف إمكانية إجراء المزيد من الاستخراج بعد فترة

---

(1) theguardian, Op.cit.

(2) Malado Kaba, Could the Simandou Reserves Be a Litmus Test for Public Sector Governance in Guinea?, 10.2024/10/. at: https://www.cgdev.org/blog/could-simandou-reserves-be-litmus-test-public-sector-governance-guinea

الإغلاق الأولية هذه، مما قد يؤدي إلى إطالة عمر المشروع. وعند اكتمال أنشطة التعدين، سيخضع الموقع لعملية إغلاق شاملة. سيشمل ذلك إيقاف تشغيل مرافق مناولة ومعالجة الخام، بما في ذلك تفكيك وهدم وإزالة المعدات والمباني. سيتم إعادة تشكيل الأرض وتحديد معالمها، مع بذل الجهود لإعادة تأهيل المناطق المأهولة لإعادتها إلى استخدامها السابق قدر الإمكان.

ومع انتشار تداعيات تطوير سيماندو في قطاعي التعدين والصلب، تظهر موجة جديدة من فرص الاستثمار. ومن بين أكثر المجالات الواعدة: مرافق إنتاج الهيدروجين الأخضر التي يُمكن دمجها مع الخام عالي الجودة لتمهيد الطريق لإنتاج فولاذ أنظف. وتكنولوجيا الحديد المختزل المباشر المتقدمة (DRI) ومصانع الحديد المُقَوَّض الساخن (HBI)، التي تُبشِّر بتحسين كفاءة العمليات وخفض الانبعاثات. فضلًا عن مشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك محطات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، لتشغيل عمليات التعدين والبنى التحتية المرتبطة بها. ولا تُسهم هذه الابتكارات في الاستدامة البيئية فحسب، بل تُمهِّد أيضًا آفاقًا للنمو الاقتصادي. وهي تُشير إلى تحوُّل أوسع نطاقًا نحو ربط الإدارة البيئية بالتقدم الصناعي، وهو مفهومٌ تُؤكِّده بشكل متزايد اتجاهات السوق المذكورة في الكتابات حول حمى الحديد الأخضر.(1)

ومن هذا المنطلق توصي الدراسة من أجل الاستفادة القصوى من المشروع بالآتي:

إنفاق عائدات الضرائب من مشروع سيماندو على مزيج من التعليم والبنية التحتية؛ حيث تعاني الدولة من انخفاض الإنفاق العام على التعليم، وهو من أكثر بلدان العالم أُميةً. وتظهر النتائج أن مزيجًا من الاستثمار في البنية التحتية والتعليم سيكون مفيدًا للحد من عدم المساواة وللنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويزيد التعليم من إنتاجية العمل، وبالتالي تحسين الدخل. من بين أمور أخرى، يمكن للسلطات استهداف تدابير لتعزيز تعليم الفتيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق المُوجَّه جيدًا على الحماية الاجتماعية، مثل الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، ليس جزءًا من نموذجنا، ولكنه سيساعد أيضًا في تحسين مستويات

(1) https://discoveryalert.com.au/news/simandou-mine-impact-on-iron-ore-2025-revolutionizing-global-steel-productions/

المعيشة.

يمكن للسلطات زيادة الآثار الإيجابية من خلال زيادة فعالية الاستثمار العام؛ حيث تظهر النتائج أن تحسين فعالية الاستثمار العام يُمكن أن يُعزّز الآثار الإيجابية. وقد بذلت السلطات جهودًا جديرة بالثناء لتحسين تنفيذ الاستثمارات العامة. ويمكن وضع إطار تنظيمي مُوحّد لإدارة الاستثمارات العامة، وبنك للمشاريع التي تم تقييمها والتي تنتظر الاختيار، وبناء القدرات في تحليل ومراجعة دراسات الجدوى، والدمج الدقيق للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار العام.

لزيادة الإيرادات الضريبية، يُمكن للحكومة ضمان تصدير خام الحديد من سيماندو بسعر يتناسب مع أسعار خام الحديد العالمية، مع الحد من الإعفاءات؛ حيث إن الإيرادات الضريبية واستثمارها في البنية التحتية والتعليم يُتيح آثارًا إيجابية أكبر على الاقتصاد الغيني. ومع ذلك، يُمثل تحصيل الإيرادات الضريبية تحديًا.

على الرغم من المساهمة الكبيرة لقطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن إيرادات التعدين لا تُمثّل حاليًّا سوى 2% من الناتج المحلي. ويمكن للسلطات ضمان ألا يُفاقم بدء مشروع سيماندو هذه المشكلة. ولتحقيق ذلك، ينبغي الحد من الإعفاءات الضريبية، وتطبيق سعر تصدير عادل، لا سيما لشركات الشركة القابضة نفسها. ويمكن دراسة إصلاح نظام تسعير التحويل -على غرار ما طُبّق على البوكسيت. وينبغي للسلطات تعزيز قدرة سلطات الجمارك على مراقبة صادرات التعدين.

يُؤكد مشروع سيماندو على ضرورة تنويع اقتصاد غينيا. ويُمثل قطاع التعدين 21% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م. ومن شأن بدء الإنتاج في سيماندو أن يزيد هذه الحصة بشكل كبير، ويُقلل من تأثر الاقتصاد بصدمات قطاع التعدين. ومع ذلك، فإن التحصيل السليم لإيرادات الضرائب والاستثمار في التعليم والبنية التحتية يُمكن أن يُمكّنا البلاد من إحراز تقدم كبير في عملية التنويع، وزيادة إنتاجية وحصة القطاعات غير التعدينية. ويمكن للحكومة أيضًا تحسين تأثير المشروع على الاقتصاد المحلي والاستهلاك الخاص من خلال تشجيع المزيد من المحتوى المحلي في الإنفاق الاستثماري، وتشجيع التوظيف، ومنح العقود للشركات المحلية حيثما أمكن.

خاتمة:

يمثل مشروع سيماندو فرصة فريدة لجمهورية غينيا لتعزيز اقتصادها واستغلال ثرواتها المعدنية الهائلة. وإذا تم تنفيذ المشروع بشكل صحيح مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية، فإنه يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على مستقبل البلاد ■

في طريق الإصلاح
(فقرة إخبارية)

رئيس مالي يوقع قانون التعدين الجديد في محاولة لزيادة حصة الحكومة

رويترز
2023/8/30

وقع رئيس مالي المؤقت عاصمي جويتا قانونا جديدا للتعدين سيسمح للحكومة التي يقودها الجيش بزيادة ملكيتها لامتيازات الذهب وتعويض ما تقول إنه نقص كبير في إيرادات الإنتاج.
وسيسمح القانون الجديد، للمستثمرين الحكوميين والمحليين بالاستحواذ على حصص تصل إلى 35% في مشاريع التعدين مقارنة بـ 20% الآن، وقد يزيد مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من المثلين إلى حوالي 35%. وقالت الحكومة 20%.

السلطات المالية تغلق مكاتب "باريك غولد" لتعدين الذهب

رويترز
2025/4/17

أغلقت السلطات في مالي مكاتب مجموعة "باريك غلود" الكندية، إحدى أكبر شركات تعدين الذهب العاملة في البلاد، بسبب عدم دفعها للضرائب المستحقة للدولة.
وقالت الشركة في بيان لها إن السلطات الانتقالية أغلقت مكتبها في العاصمة باماكو ولم يستطع الموظفون الوصول إلى أماكن عملهم. وهددت الحكومة بوضع منجم لولو غونكوتو تحت وصايتها إذا لم يتم دفع الضرائب التي تقول إنها مستحقة على الشركة منذ عدة سنوات.
وفي عام 2023، أقرت الحكومة في مالي قانونا جديدا للتعدين، يسمح للدولة برفع حصتها إلى 30% من عمليات الاستخراج الجديدة، ويلغي مزايا الإعفاء الضريبي التي كانت تتمتع بها شركات تعدين الذهب الأجنبية، الأمر الذي تسبب في أزمة بين الشركة والحكومة.

بوركينافاسو تمنح ترخيصًا لشركة روسية لتعدين الذهب

الجزيرة
2025/4/28

منحت سلطات بوركينافاسو رخصة جديدة لتعدين الذهب لشركة نورد غولد الروسية تتولّى بموجبها استغلال منجم "نيو" الذي يقع في منطقة كورويوغو بوسط البلاد.
وتزامن الترخيص الجديد للشركة الروسية، مع خروج شركات أجنبية أخرى من البلاد تعمل في مجالات النفط والذهب، كان آخرها إعلان مجموعة فورتونا ماينينغ الكندية مغادرة بوركينافاسو وبيع أصولها لشركة "سولاي ريسورسز إنترناشونال" من موريشيوس.
وبرّرت الشركة خروجها من البلاد بأن مناخ الأعمال والاستثمار في بوركينا فاسو أصبح أمرا بالغ التعقيد، وليس ملائما لمواصلة خطط تطوير الإنتاج.

"أورانو" الفرنسية تقاضي النيجر بعد مصادرة ممتلكاتها واعتقال موظفيها

رويترز
2025/5/14

أعلنت شركة "أورانو" الفرنسية لتعدين اليورانيوم، أنها رفعت دعوى قضائية أمام المحاكم في النيجر بشأن ما وصفته بـ"الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والمصادرة غير العادلة للممتلكات" التي طالت موظفيها وأصولها في البلاد.
ومنذ أن تولّى المجلس العسكري مقاليد السلطة في يوليو 2023 توتّرت العلاقات بين النيجر وشركة "أورانو" الفرنسية، حيث يعتبرها القادة الجدد من أدوات باريس التي تستحوذ بها على ثروات البلاد.
وفي يونيو 2024، قامت حكومة النيجر بسحب رخصة تشغيل منجم إيمورارين -الذي تقدّر

احتياطاته بـ200 مليون طن من اليورانيوم- من شركة أورانو.
وفي ديسمبر من العام الماضي، أعلنت "أورانو" الفرنسية أنها بدأت في إجراءات التحكيم الدولي مع حكومة النيجر، احتجاجا على سحب رخصة منجم إيمورارين.

مالي تتجه إلى تشغيل منجم ذهب تابع لـ"باريك غولد" بإدارة جديدة

رويترز
2025/5/15

بدأت السلطات الانتقالية في مالي اتخاذ إجراءات فعلية لتشغيل منجم "لولو- غونكوتو" لتعدين الذهب التابع لشركة "باريك غولد الكندية" بإشراف إدارة مؤقّتة.
وفي وقت سابق من الشهر الجاري، قالت الشركة إنها تلقّت في 17 أبريل الماضي إشعارًا من الحكومة المالية يهدد بفرض إدارة مؤقتة إذا لم تُستأنف العمليات بحلول 20 أبريل.
وتعود جذور الأزمة بين الحكومة والشركة إلى عام 2023، حيث أقرّت السلطات قانونا جديدا للتعدين يرفع نسبة الضرائب، ويمنح الدولة حصة أكبر في قطاع الذهب تصل إلى 30%.
وعندما اتهمت الحكومة الشركات الأجنبية العاملة في مجال التعدين بالتهرّب الضريبي، وتزوير الأرقام المتعلّقة بالإنتاج، وألزمتها بدفع غرامات مالية، لم تستجب باريك غولد في البداية، ففرضت السلطات حظرا على صادراتها في نوفمبر 2024.
وفي بداية العام الجاري، قامت السلطات في باماكو بمصادرة كميات من الذهب من مخازن الشركة تقدّر قيمتها بنحو 317 مليون دولار، كما اعتقلت بعض موظفيها، وأصدرت مذكّرات توقيف في حقّ آخرين.

حاكم غينيا الجنرال مامادي دومبوييا يسحب تراخيص شركتين للتعدين

الجزيرة
2025/5/15

قرر الجنرال مامادي دومبويا، رئيس المجلس العسكري الحاكم، سحب تراخيص شركتين محليتين تنشطان في مجال التعدين، وذلك بموجب مرسومين أُعلِن عنهما عبر التلفزيون الوطني.
وفي سياق تعزيز السيطرة على الموارد الطبيعية، وجّه دومبويا وزير المناجم، بونا سيلا، بمراجعة مقترح يقضي بمنع تصدير الذهب الخام، تماشيا مع قرب افتتاح مصنع لتكرير الذهب في البلاد.وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز السيادة الوطنية على الثروات المعدنية الهائلة التي تزخر بها البلاد

النيجر تعلن عن خطة لتأميم منجم يورانيوم تديره شركة أورانو الفرنسية

رويترز
2025/6/22

أعلنت النيجر عن خطة لتأميم منجم يورانيوم تديره شركة أورانو الفرنسية، وذلك بعد أشهر من تدهور العلاقات بين الطرفين.
قرار النيجر بتأميم منجم سومير يأتي وسط موجة من تأميم المناجم في جميع أنحاء غرب إفريقيا، مما أثار مخاوف من قبل شركات التعدين العالمية والمستثمرين الأجانب الآخرين .
وفي بيان لها اتهمت حكومة النيجر الشركة الفرنسية بالاستيلاء على حصة غير متناسبة من الإنتاج التجاري للمنجم مقارنة بحصتها الحقيقية.